الندوات الفكرية ٣

النظام الدولى
وحقوق الانسان فى الوطن العربى

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

الندوة الثانية

للمنظمة العربية لحقوق الانسان فى النمسا

النظام الدولى
وحقوق الانسان فى الوطن العربى

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

الغلاف يوسف شاكر

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى ١٩٩٠

دار المستقبل العربي
٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت ٢٩٠٤٧٢٧ القاهرة

المحتويات

صفحة

١ ـ التقرير العام : الوقائع واتجاهات المناقشة ٧
موضوعات وبرنامج الندوة

٢ ـ كلمة الأستاذ أديب الجادر رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان ٢٥

٣ ـ برقية السيدة سوزانه رسول ، أرملة الفقيد د. فاضل رسول ٣١

٤ ـ نظرة تاريخية ـ نقدية لتكوّن النظام الدولى وآثاره ٣٣
د. مهدى الحافظ

٥ ـ تطور النظام العالمي وسماته فى الوقت الحاضر ٤٥
د. عباس النصراوي

٦ ـ ملاحظات عن خلفية النظام الدولي وسماته الحالية ٥٣
د. طارق الخضيري

٧ ـ دور الدولة فى النشاط الاقتصادى فى الوطن العربى : ٥٩
قضايا عامة ونظرة مستقبلية
د. ابراهيم سعد الدين عبدالله
(تقديم د. عبدالغنى الماني)

٨ ـ حماية حقوق الانسان وآلياتها الدولية والاقليمية ١١٧
ظريف عبدالله

٩ ـ الغزوة الصهيونية العالمية لفلسطين وحق تقرير المصير ١٣٧
د. حميد فياض

١٠ ـ آراء وتجارب بشأن عمل المنظمة العربية لحقوق الانسان ١٤٩

١١ ـ الديمقراطية والوطن العربى : حديث أدوين لانس ١٥٩

التقرير العام
الوقائع واتجاهات المناقشة

عقدت الندوة الفكرية الثانية ، التى نظمتها المنظمة العربية لحقوق الانسان فى النمسا ، خلال الفترة ٦ ـ ٨ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٩ فى فندق لينغباخهوف LENGBACHHOF فى قرية التنغباخ ALTENGBACH فى غابات فيينا . وقد حضر الندوة عدد من أعضاء الفرع وساهم فى أعمالها ضيوف مدعوون خصيصا لها من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وسويسرا ولبنان وفلسطين المحتلة وهم السيدات والسادة :

(١) أديب الجادر رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان .

(٢) منصور الكيخيا عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان وممثل اتحاد الحقوقيين العرب فى الأمم المتحدة واليونسكو .

(٣) بهاء العمرى رسامة ، عضو فرع فرنسا للمنظمة العربية لحقوق الانسان .

(٤) نصير عاروری أستاذ جامعة South Eastern Mass. University ممثل المنظمة العربية لحقوق الانسان لدى الأمم المتحدة فى نيويورك وعضو مكتب منظمة العفو الدولية .

(٥) عباس النصراوى أستاذ الاقتصاد فى جامعة فيرمونت الأمريكية وعضو مجلس ادارة رابطة الخريجين العرب فى أمريكا .

(٦) جوزيف مغيزل رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان وعضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان .

(٧) لورا مغيـزل رئيسة حركة اللاعنف فى لبنان .

(٨) فوزى الخورى عضو جمعية حقوق الانسان فى الناصرة ـ فلسطين .

افتتح السيد أديب الجادر أعمال الندوة بكلمة تناول فيها أهمية الموضوع المطروح للمناقشة وهو « النظام الدولى وحقوق الانسان فى الوطن العربى » وأعقبه الدكتور مهدى الحافظ رئيس فرع النمسا وعضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان مستعرضا الاطار الفكرى للندوة والعوامل التى أفرزت الأوضاع المزرية الراهنة التى يعانى منها العالم الثالث والوطن العربى .

ثم عقدت الندوة ست جلسات لمناقشة الأوراق المقدمة عن مواضيع الندوة وهى :

أ ـ **تطور النظام العالمى وسماته فى الوقت الحاضر** ، ورقة قدمها د. عباس النصراوى . وترأس الجلسة د. طارق الخضيرى .

ب ـ **النظام الدولى وبناء الدولة الوطنية فى العالم الثالث** ، وقام بالتقديم للمناقشة د. عبدالغنى المانى . وترأس الجلسة السيد نبيل بسطاطى .

جـ ـ **حماية حقوق الانسان وآلياتها الدولية والاقليمية** ، ورقة أعدها السيد ظريف عبدالله . وترأس الجلسة السيد حسن سنادة .

د ـ **الغزوة الصهيونية العالمية لفلسطين وحق تقرير المصير** ، ورقة قدمها د. حميد فياض . وترأست الجلسة الآنسة سلوى دلاله .

هـ ـ **تبادل الآراء والتجارب بشأن عمل ونشاطات المنظمة العربية لحقوق الانسان** ، وترأس الجلسة الأستاذ أديب الجادر .

و ـ **حوار مع د. لانس وزير خارجية النمسا الأسبق** وأحد زعماء الحزب الاشتراكى النمساوى حول : **النظام الدولى المنشود ـ الخواص والآليات** ، وترأس الجلسة د. سورين سراداريان .

دور الأمم المتحدة

لدى افتتاحه الندوة ، تناول الأستاذ أديب الجادر دور الأمم المتحدة فى توجيه النظام الدولى بعد الحرب العالمية الثانية لخدمة الانسانية من خلال العهود والمواثيق الدولية التى أكدت على ضمان حقوق الانسان متطرقا الى بعض بنود الميثاق والاعلان العالمى لحقوق الانسان (عند صدوره عام ١٩٤٨) ، والمعايير الدولية التى انبثقت عن بعض الوكالات المتخصصة والعمل فى سبيل تطبيقها ، مشيراً على سبيل المثال لفعاليات منظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . كما أشار الى العوامل التى أثرت سلبا على تطبيق مثل هذه المعايير بالرغم من احترام العديد من الحكومات لها والتزام البعض بمعايير الحقوق المدنية السياسية فقط لصعوبة ايجاد الآلية الدولية اللازمة لتطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية دون تضامن دولى . ثم استعرض المشاكل العالمية القائمة التى أفرزها النظام الدولى السائد كازدياد المديونية والبطالة والهجرة وتلوث البيئة والتصحر والجفاف والارهاب الحكومى والتعذيب الفردى .. الخ . كما أشار الى الممارسات اللا انسانية فى بعض أقطار الوطن العربى والانتهاكات الصريحة لحقوق الفرد والمجتمع فى العديد من هذه الأقطار بالرغم من انضمامها الى الاتفاقات الدولية المعنية بحقوق الانسان ، مؤكدا على أهمية دور المنظمة العربية لحقوق الانسان فى تعميق وعى المواطنين بحقوقهم ومراقبة الانتهاكات دون أن تكون طرفا فى النزاعات السياسية محلية كانت أم اقليمية على مستوى الوطن العربى .

جذور النظام الدولى وآثاره

وعالج د. مهدى الحافظ موضوع الندوة ومحاوره الأساسية مشيراً الى الترابط بين حقوق الانسان والنظام الدولى ، ومسهبا فى تقويم اتجاهات النظام عبر

التاريخ وتأثير ذلك فى تخطيط الخارطة السياسية الراهنة للوطن العربى وصياغة معالمه الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بما فى ذلك اقامة المشروع الصهيونى وترسيخ ظاهرة التبعية والتخلف والاستبداد السياسى منذ الحرب العالمية الثانية . كما عرف النظام الدولى بأنه منظومة الترتيبات والاتفاقات والمعاهدات الدولية والاعلانات متعددة الأطراف وما يرتبط بها من آليات وأجهزة دولية واقليمية لادارة العلاقات والروابط السياسية والاقتصادية والثقافية وسواها بصرف النظر عن طابعها الاجتماعى . فهو يرى بأن النظام الحالى لادارة المجتمع الدولى قد تكرس من خلال صراع مستمر ومحتوم وغير متكافىء بين الأمم حيث انقسم العالم عبر القرون الخمسة الماضية على مركز وتخوم من وجهة النظر الاقتصادية نتيجة للممارسات التى كانت غايتها احتكار المرافق الانتاجية من قبل الدول الأوروبية المتمثلة بالمركز وسيطرتها على المجتمعات العالمية الأخرى التى أصبحت تخوماً وتوابع لذلك المركز ، مؤكدا على اتساع الهوة بين دول المجموعتين عبر القرون ابتداء من السيطرة التجارية وأسلوب الاستعمار القديم الى السيطرة التقنية (التكنولوجية) الحالية وما زامنهما من تحديات عسكرية وسياسية بالرغم من التناقضات واحتدام الصراع بين قوى المركز نفسها فى سبيل اعادة رسم الخارطة السياسية الاقتصادية الدولية ، وبالرغم من انبعاث الحركات الاستقلالية الهادفة الى حرية مجتمعات التخوم ، وبالرغم من التطورات الايجابية التى زامنت تأسيس الأمم المتحدة لتكون منبرا للمفاوضات السلمية واعتمادها آليات لحل المشاكل الدولية وتحقيق التعاون بين جميع أقطار العالم .

وفى ختام حديثه طرح الدكتور مهدى الحافظ بعض المواضيع التى يعتبرها جديرة بالاهتمام ضمن برامج الندوة ، ومنها موضوع الاعتماد المتبادل ، آليات الأمم المتحدة التى تفتقر إلى قوة الالزام للقيام بدورها الفعال فى خدمة الانسانية ، وأخيرا ممارسات العديد من الدول النامية بما فيها أغلب الدول العربية على نحو مغاير لمثل الحرية ومبادىء حقوق الانسان فى ظل النظام الدولى .

وعند تحليل النظام الدولى ركز د. عباس النصراوى على تغلب فكرة للأسواق على سواها فى الميدان الاقتصادى خلال القرن السادس عشر حين أخذت معالم الرأسمالية بالوضوح كوجه مميز للاقتصاد العالمى ، بالرغم من وجود العديد من الكيانات السياسية والثقافية المتباينة ، ومن ثم استقراره على شكل قلب (مركز) وأطراف (تخوم) حيث أصبح لدول المركز أجهزة قوية ساعدتها على خلق واستمرار عملية التبادل غير المتكافىء بينها وبين مجتمعات التخوم للاستيلاء على فائض الاقتصاد العالمى . كما أكد البحث على أن دول المركز جدت خلال مراحل الرأسمالية الزراعية والصناعية فى فتح أسواق جديدة وإحداث تغيرات فى مجتمع التخوم مما أدى الى إحداث أنماط جديدة فى العلاقات بين الشمال والجنوب اكتسبت على مر السنين صفة الدوام فى التبعية . وفى النصف الأخير من القرن التاسع عشر تحولت الرأسمالية الأوروبية من رأسمالية تنافسية الى رأسمالية احتكارية قوامها الشركات الكبرى والمؤسسات العالمية لبسط سلطتها على موارد العالم وأسواقه ومن ثم فرض سلطة دولها سياسياً . وعندما شارف العالم على القرن الحالى أخذت الرأسمالية الأوروبية تشعر بضغط الولايات المتحدة الأمريكية واليابان اللتين أصبحتا بحاجة الى أسواق جديدة مما زاد من حدة التنافس خاصة خلال الفترة ما بين الحربين الكونية . وأذنت نهاية الحرب العالمية الثانية ببزوغ عصر جديد للنظام الدولى كان من أهم خصائصه ظهور الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بوصفهما الدولتين العظميين وانحسار الدول الأوروبية الى مركز ثانوى فى النظام ، وحيازة معظم مجتمعات الجنوب على استقلالها السياسى ، وتغلغل الشركات المتعددة الجنسية كقوة رئيسية فى الاقتصاد العالمى . وقد أدى هذا كله الى اهتمام دول المركز باتباع انساق جديدة ومختلفة من روابط التبعية الاقتصادية والاجتماعية ، مستغلة تفوقها التكنولوجى (والعسكرى) والأدوات المتاحة لها بحكم

روابطها الثقافية والمالية والسياسية (مع دول الجنوب) وحتى بعض المؤسسات الدولية للحفاظ على وضعها المتميز فى تلك الدول والذى بات مهددا من جراء النتائج المترتبة على حركة تصفية الاستعمار .. ومما ساعدها على ذلك فشل أغلب دول العالم الثالث فى ترجمة استقلالها السياسى الى استقلال اقتصادى واجتماعى وإبقاء البنية الأساسية السياسية القديمة بأدواتها القمعية من قبل القيادات الجديدة فى العديد منها . وقد أدى هذا كله الى اتساع الفجوة بين دول المركز ودول التخوم حيث نما الانتاج والمال والتطور التكنولوجى فى المجموعة الأولى فى حين بقيت المجموعة الأخيرة ترزح تحت التخلف البنيوى فهاجرت الكفاءات وازدادت البطالة والديون وهربت رؤوس الأموال وتدهورت شروط التبادل التجارى وانتهكت حقوق الانسان وازداد الاعتماد على دول المركز .

وإزاء الآراء التى طرحتها الورقة ، رأى البعض بأن الحضارة البشرية واحدة ، وجميع الشعوب تعانى من بعض القضايا والآفات المشتركة التى تهدد العنصر البشرى ككل ، وعليه لابد من ايجاد أرضية تجتمع عليها دول المركز والتخوم لحل مشاكلها دون أن يقسم العالم الى جزءين متصارعين . كما أن فكرة الاعتماد المتبادل قد تكون منطقية وسليمة إذ أن الاعتماد الذاتى المطلق مستحيل . فدول المركز التى مرت بكوارث مشابهة لتلك التى مرت بدول التخوم بما فى ذلك الاستعمار فى العهود الغابرة تعتمد على دول التخوم ولابد للأخيرة من التبصر فى علاقاتها مع دول الشمال بما فيها دول المجموعة الاشتراكية التى هى جزء من العالم المتقدم ، لايجاد المدخل المناسب للاعتماد المتبادل .

وبهذا الصدد أكد البعض على أن دول المجموعة الاشتراكية لها استراتيجياتها ومصالحها وأسلوبها فى التعامل مع دول الجنوب ضمن مفاهيم وأهداف معينة . فان كانت قد انتصرت لقضايا العالم الثالث خلال العقود الماضية ، يصعب التكهن بما ستكون عليه استراتيجياتها نحوه فى الفترة المقبلة بسبب الأوضاع والتغيرات الجارية فى

هيكل دوله والتى مازالت صورها غير واضحة ، علما بأن فكرة توحيد أوروبا بكتلة موسعة مازال واردا إزاء تكتل شمال امريكا وتكتل شرق آسيا . ومما لاشك فيه أن مثل هذه التكتلات تشكل خطراً كبيراً على دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية بسبب عدم التكافؤ والفجوة التى تفصل مراحل التقدم بين الشمال والجنوب ، علما بأن بعض دول الجنوب أخذت تقارب دول المركز فى استقرارها وفاعليتها الاقتصادية وهيكلها الاجتماعى الضامن للديمقراطية .

وفى عالم مقسم الى مناطق غنية (رأسمالية) وفقيرة ، قوية وضعيفة ، أكد المشاركون على أهمية اعادة هيكلة العالم بمضمونها الاقتصادى على أسس عادلة دون التفريط بفكرة الاعتماد المتبادل أو الدعوة الى فك الارتباط المطلق بين الشمال والجنوب . والمدخل الرئيسى لهذا هو تواجد أو ممارسة الديمقراطية فى دول العالم الثالث لأنها الأساس فى ايجاد الأرضية اللازمة للتكافؤ والاعتماد المتبادل ، وبهذا الصدد يتحتم على شعوب العالم الثالث مراجعة واستيعاب العوامل التى قومت تبعيته للدول الكبرى ، ومن ثم التعرف على مقومات تلك الدول بما فى ذلك ضمان حقوق الانسان والاعتماد على الذات . والعالم العربى مدعو للقيام بمثل ذلك كمرحلة أولى للتخلص من الاستغلال والتبعية ، والاعتماد على مقوماته الذاتية لتحمل أعباء ثورة اجتماعية ثقافية على الأوضاع القائمة ولايجاد ركائز قوية يواجه بها تحديات التكتلات الاقتصادية والسياسية وبناء ترابط دولى بأسس جديدة تعتمد فكرة الشركاء وتضع مقومات إنسانية جديدة للتعاون من خلال الاعتماد المتبادل . والدعوة الى الانعتاق من التبعية لابد من أن تبدأ من الثقة بالمقومات الذاتية واستيعاب فكرة حقوق الانسان كأساس للديمقراطية والتكافؤ بين المجتمعات الدولية .

الديموقراطية والدولة الوطنية

واستأثر المحور الخاص « بالنظام الدولى وبناء الدولة الوطنية فى العالم الثالث » باهتمام خاص من جانب المشاركين فى الندوة . وتركزت المناقشة أساسا على

التطور التاريخى لبناء الدولة الوطنية ومعالمها الراهنة . وناقش المشاركون دور الشعب فى بناء الدولة وأهمية الديمقراطية فى صناعة الانسان وتنمية القدرات البشرية كى يتمكن الشعب من القيام بدوره وفرض سلطته معتمدا على نفسه . وقد ارتأى البعض بأن السلطة السياسية للدولة فرضت دون تواجد لمفاهيم الديمقراطية ، وأن السلطة السياسية فى أغلب الدول العربية هى إما موروثة أو كانت قد ارتبطت بوقت مبكر مع الاستعمار الذى فرضه النظام الدولى . وازاء هذا الرأى ارتأى البعض بأن الديمقراطية حالة انسانية يتقمصها المجتمع تدريجيا وعلى مراحل ، قد تبدأ بمرحلة مراجعة الذات والكيان الفردى والاجتماعى لادراك مقوماتها وممارسة أصولها ، ومع أن للاستعمار دورا فى دعم السلطات السياسية التى تتمشى مع مآربه بطرق مختلفة ، إلا أن دوره فى ادراك المفاهيم الديمقراطية من قبل المجتمع ليس له وجود اذا توافرت عناصر الثقافة وأدرك المجتمع أهمية الاعتماد على النفس . وهنا أشار البعض إلى أن دور الاستعمار مازال قائما فى توجيه عناصر الثقافة ما دام له ارتباط بالسلطة السياسية وتوجيهها . ومع أن القاء اللوم كلية على الاستعمار غير منطقى ، إلا أن توجهات السلطة السياسية وأساليبها ساهمت فى عدم استيعاب مفهوم الديمقراطية من قبل المجتمع وأدت فى الكثير من الأحيان الى هروب العقول الى الدول المتقدمة التى أفادت منها . والسؤال المطروح هو : ما هو دور المقيمين فى الخارج من أبناء الوطن العربى ، وكيف يتم التفاعل بين فئات المجتمع لاجراء التغيرات المطلوبة لبناء دولة ديمقراطية تتمكن من ايجاد مركز لها فى مقدرات النظام الدولى . وبهذا الشأن طرح أهمية موضوع بناء المجتمع المدنى ذى التقاليد والمؤسسات الثابتة . فإن اعادة هيكلة المجتمع المدنى هى الأهم ولها الأولوية كى يصار الى إعادة تشكيل الدولة بأسس قويمة رائدها الديمقراطية .

حقوق الانسان والآليات الدولية الاقليمية

لدى بحث دور الأمم المتحدة كإحدى آليات النظام الدولى فى صيانة حقوق الانسان تطرق البحث الى الاعلان الدولى وما شابهه من المواثيق غير الملزمة لخلوها من

آليات الرقابة ، والى المواثيق الملزمة التى تتخذ شكل اتفاقية أو معاهدة جماعية دولية أو اقليمية توقعها الدول وتصادق عليها هيئاتها التشريعية ، كما هو الحال بميثاق الأمم المتحدة (لعام ١٩٤٥) والعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان والاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان (عام ١٩٦٩) ، وتلعب الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها دوراً رئيسيا فى إعداد واعتماد المواثيق الدولية وفى رعاية آليات الرقابة والنظام على الصعيد الدولى . وبالرغم مما أحيطت به من قيود وضمانات بعد التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، تمكنت هذه الآليات من القيام بفعاليات ذات نتائج ايجابية .

ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من الدول الكبرى بما فيها بعض الدول الديمقراطية كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لم توقع أو تنضم الى أى من الاتفاقيات الدولية . كما أن عدد الدول العربية التى صادقت عليها لايتجاوز التسع دول ، كلها تحفظت على بعض بنودها عدا واحدة .

ويرجح الاتجاه الى عقد الاتفاقيات الاقليمية الخاصة بحقوق الانسان الى التجانس أو التقارب الفكرى والى التقاليد وتشابه النظم السياسية بين دول المنطقة الواحدة خاصة إذا ارتأت تلك الدول بأن الاعتراف بحقوق الانسان يتفق مع قيمها المشتركة ولابد من مراعاتها عن طريق الخضوع لأحكام منبثقة من منظمة تمثلها . فقد انبثقت (لرعاية مثل هذه الأحكام) من التنظيمات الاقليمية التى تعنى بصورة رئيسية بالشئون الاقتصادية والسياسية هيئات ولجان ومؤسسات تكفل احترام التعهدات التى قطعتها دول تلك التنظيمات على نفسها من خلال اتفاقيات تعنى بحقوق الانسان كما هى الحال بالنسبة للجنة الأوروبية واللجنة الأمريكية . وهذا يشير بوضوح الى العلاقة الوطيدة بين مقومات النظام الدولى الاقتصادية والسياسية وبين موضوع حقوق الانسان كجزء رئيسى للمقومات الاجتماعية التى ترتبط بالنظام .

أما فى المنطقة العربية ، فلم يتضمن ميثاق الجامعة العربية (الموقع فى ١٩٤٥/٣/٢٣) أى اشارة الى حقوق الانسان أو المسائل الانسانية . وحينما أقر مجلس الجامعة انشاء لجنة اقليمية عربية لحقوق الانسان (فى ١٩٦٨/٩/٣) ركزت الجهود ، بعد عقد المؤتمر العربى الأول لحقوق الانسان ، على بحث انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان الفلسطينى بالأراضى العربية المحتلة بالتعاون مع الأمم المتحدة . أما موضوع إعلان ميثاق لحقوق المواطن فى الدول العربية فإنه لم ير النور بعد بالرغم من الاهتمام الذى لقيه الموضوع وخاصة من جانب بعض النقابات والأحزاب السياسية المعارضة والتى شكل قسم منها لجانا وطنية خاصة بحقوق الانسان والدفاع عن الحريات .

وقد أيد المشاركون ما جاء فى البحث حول ضرورة بث وتعزيز الوعى بحقوق الانسان فى الوطن العربى وحث الدول العربية على تصديق المواثيق والعهود الدولية بكل موادها وأن تعلن اعترافها بجميع الحقوق واحترامها لها . فالمأمول أن تسهم الدول العربية بتعزيز الصلاحيات الرقابية والجزائية للمجتمع الدولى المتمثل فى منظمة الأمم المتحدة دون أن يعتبر ذلك افتئاتاً على السيادة الدولية أو تدخلا فى الشئون الداخلية . فالنظام الدولى المنشود يتطلب كل ذلك خدمة للانسانية . وبهذا المجال تطرق البعض الى أهمية تعزيز جمعيات حقوق الانسان القطرية والقومية وتشجيع تكوينها بما فى ذلك المنظمات غير الحكومية التى لها دور فعال فى الرقابة . كما أن مراجعة الشرائع الخاصة بحقوق الانسان لابد من تعديلها على ضوء الممارسات والآليات المتوافرة تأكيدا على حماية الانسان ومن ثم نشرها لتنوير المجتمع والاقتداء بمبادئها . فقد أكد البعض بأن فكرة حقوق الانسان غير مقبولة من قبل المتزمتين دينيا والذين يعتبر بعضهم بأن قيام النقابات يتعارض مع فكرة أو مبادىء الدين فى حين يشوه أو يميع الموضوع كليا البعض الآخر .

ولكى تخرج الندوة ببعض التصورات والمقترحات العملية ، أيد المشاركون ضرورة السعى لادخال نصوص فى ميثاق الجامعة العربية والذى هو بصدد التعديل ، يؤكد على حقوق الانسان والآليات الدولية والاقليمية اللازمة لرعايتها وضمانها . كما اقترح المشاركون إكمال جدول المواثيق ونشرها باللغة العربية لتعميمها على المجتمع العربى اضافة الى عقد الندوات الوطنية والاقليمية الخاصة بذلك . كما أكد العديد على ضرورة الافادة من مؤسسات الأمم المتحدة الخاصة بالموضوع للتدريب والتعريف بآلياتها وفعالياتها التى أخذت بالنمو السريع باتجاه الرقابة والضغط على الدول حتى ولو لم تهتم الحكومات العربية جديا بذلك .

وأخيراً أكد المشاركون على ضرورة مواصلة السعى لتوقيع اتفاقيات اقليمية وإنشاء محكمة اقليمية لحقوق الانسان مع تعزيز صلاحيات اللجنة القائمة وتنشيطها .

النظام الدولى واغتصاب فلسطين

وجرت مناقشة واسعة لجذور وعملية فرض الهيمنة الصهيونية على فلسطين كإحدى الظواهر السلبية للنظام الدولى الحالى (حيث تركز استيطان مجموعات عرقية مذهبية نزحت من مختلف أنحاء العالم خلال عقود قلائل من الزمن لعبت فيها العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية دوراً مهما فى دول الشمال) . فالنظام السياسى لدول أوروبا وعلاقاتها الاقتصادية والاجتماعية بما فيها من طموحات للهيمنة وفرض التبعية على الشعوب المتأخرة أوجد المناخ الملائم لولادة الصهيونية كفرع من فروع الأيديولوجية الامبريالية . كما مهد الطريق للقوى الصهيونية طموح الزعماء السياسيين والقادة العسكريين فى دول الغرب ومحاولة كسب ود اليهود الى جانبهم بوعود براقة كما فعل نابليون والذى جاءت حملته فى الشرق الأوسط بردود فعل عند الدول الاستعمارية كبريطانيا التى تدخلت عسكريا بعد ذلك لصد جيش محمد على الكبير

الذى أراد فك ارتباطه بالدولة العثمانية واقامة دولة عربية تضم فلسطين . وقد جاهدت بريطانيا منذ ذلك الحين لايجاد ركيزة فى القدس عن طريق التدخل لصالح اليهود وهجرتهم الى فلسطين ولفترة قرن من الزمن تقريبا أو لحين قرار التقسيم . فبعد أن انعقد المؤتمر الصهيونى الأول فى أواخر القرن الماضى ، التقت مصالح الدول الاستعمارية الرأسمالية لرعاية الهجرة والاستيطان للتهيئة الى وطن لليهود كما جاء فى وعد بلفور (البريطانى) وبمباركة الولايات المتحدة (وتبنيها له كما ظهر فى بعض الأدبيات المتأخرة) خلال الحرب العالمية الأولى . أما ما تلا ذلك فإنه يشير بوضوح الى فاعلية النظام الدولى فى تكريس الاستيطان اليهودى فى فلسطين وظهور دولة تعتمد فى كل مقوماتها الاقتصادية والعسكرية على المؤسسة الصهيونية العالمية المتفاعلة مع هياكل الدول الرأسمالية وارتباطهما بالمصالح المشتركة ضمن النظام الدولى الرأسمالى السارى .

وخلال تبادل الآراء عن هذه الظاهرة كانعكاس للنظام الدولى ، أشار البعض الى وحدة الكفاح والهدف لدى الشعب اليهودى وايجاده المؤسسة القوية التى تتعامل مع المجتمع الدولى وتسهم بوضع لبنات فى النظام الدولى لخدمة هذا الهدف . فالصهيونية العالمية هى جزء من النظام الدولى الحالى ، اعتمدت أساليب متعددة لتوجيه الدول الكبرى نحو مصالح مشتركة مستغلة جميع الظروف والمفاهيم لدى شعوب تلك الدول للنفاذ الى صانعى القرار فى سبيل دعمهم . أما الوطن العربى فقد كان عرضة للتيارات السياسية الضيقة ولم يكن له أى أثر فى صد هجمات الصهيونية ما دام بعيدا عن المبادرة واختصر أفعاله بهذا المضمار على ردود فعل لتلك الهجمات . كما أكد البعض بأن لغياب الديمقراطية أثرا بذلك ، فى حين ذكر آخرون بأن العالم العربى ليس له أثر يذكر فى صياغة أبسط القواعد للنظام الدولى كما يظهر من الطروحات التى قدمها على مر السنين . وبهذا الصدد ناقش المشاركون الحلول المطروحة لايجاد حل للمشكلة الفلسطينية سياسيا واحتمالات النجاح لاى منها ، بالرغم من أن الواقع يشير الى أن اسرائيل تمكنت من توجيه الرأى العام الأمريكى

بالسابق ، ولكنها الآن تشدد على رأيها وحلها فقط دون الالتفات الى الحلول الرسمية الأمريكية . فلا الحل الدولى ولا الحل الأمريكى ولا الحلول العربية مقبولة من قبل اسرائيل أو الصهيونية التى فرضت نفسها على النظام الدولى . ومما يجدر الاشارة اليه أن إعلان دولة فلسطين من قبل منظمة التحرير أفرزته ظروف الانتفاضة التى تعانى منها اسرائيل التى أصبح شغلها الشاغل الآن هو ايجاد حل ولكن بشروط ترضيها بالرغم من أنها حصلت على اعتراف بوجودها من خلال إعلان قيام الدولة الفلسطينية فى ظل الانتفاضة حتى وإن لم يكن قيام اسرائيل شرعى من الناحية القانونية . فعندما أقرت الأمم المتحدة قرار التقسيم ، لم تبادر الدول العربية الى اللجوء الى المحكمة الدولية للنظر بشرعية القرار .

وخلاصة القول ، ان للفكر اليهودى أثره فى خلق التنظيمات الصهيونية ومثابرتها للحصول على دعم الدول الكبرى بمجتمعاتها واستغلال النظام الدولى والفكر الأوروبى حتى فى المجتمعات المناوئة للسامية ، وإبعاد الفكر العربى عن تلك المجتمعات بمختلف الوسائل ، وبالتالى تمييع وجوده فى النظام الدولى ، فى الوقت الذى كانت البرجوازية العربية وحكامها يجهلون مكانتهم فى النظام الدولى وعاجزين عن استغلاله فقد أدت اجتهادات بعض حكام العرب الى التساهل فى الكثير من الأمور بما فيها هجرة اليهود الى فلسطين ، فساعدوا عمليا أو عن جهل المشروع الاسرائيلي ، كما أن ارتباطات بعض الدول العربية وتشابك مصالحها مع بعض الدول الكبرى دفع الأمور بالاتجاه الذى آلت اليه فلسطين . واقتناع العرب بحقهم وبالعهود والاتفاقيات الدولية دون إدراك دور القوى فى النظام الدولى أسهم بفرض الواقع . ومما يخشى منه أن التغيرات الجديدة فى الكتله الاشتراكية قد تستغل من القوى الصهيونية لدعم الحل الاسرائيلى ، خاصة بعد أن اعترف العديد من الدول العربية صراحة أو ضمنا بدولة اسرائيل ، الأمر الذى يشجع بعض دول الكتلة الاشتراكية على اختيار نهج جديد ازاء اسرائيل .

وفى الجلسة المكرسة لتبادل الآراء والتجارب أكد المشاركون فى الندوة على أهمية العمل من أجل نشر فكرة حقوق الانسان فى الوطن العربى ، إذ لابد من وجود حد أدنى من الوعى فيما يخص الموضوع وعلاقته بتقدم المجتمع والنظام الدولى السائد والمتطور . وبهذا الصدد نقل البعض تجارب فروع المنظمة العربية لحقوق الانسان فى بعض الأقطار العربية والأوروبية وفى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يواجه العمل الطوعى ـ الذى يقوم به بعض الأعضاء العاملين ـ الكثير من المعوقات أهمها اهتمام الغالبية من أبناء الجالية العربية فى بعض البلدان الغربية بأوضاعهم الشخصية واتسام القسم الاخر باللامبالاة . كما أن البعض يحاذر من الوقوف مع حركة حقوق الانسان لأسباب تتعلق بالمصالح الشخصية ، وأحيانا تخوفا من الملاحقة أو بسبب الانتماء الحزبى الضيق . فالصراعات السياسية القديمة وعلاقة الأفراد بالأنظمة الحكومية لم تخلق جواً من التسامح يكفى لدعم التطوع فى هذه الحركة بصورة فعالة أو إيجابية . وفى حالات قليلة يكون للضائقة المالية أثر سلبى على الانتماء الى أحد فروع المنظمة العربية لحقوق الانسان .

وبالرغم من تواجد أعداد كبيرة من المواطنين العرب فى الولايات المتحدة الأمريكية ، يرى البعض بأن الجالية العربية هناك ليس لها وجود فعال على عكس الثقل اليهودى الذى يسهم بصورة فعالة فى توجيه المجتمع الأمريكى لصالح الصهيونية واسرائيل . فالجالية اللبنانية مثلا تركز اهتماماتها بصورة رئيسية على النشاط الاجتماعى لأعضائها بسبب الخلفية الطويلة لتواجدها هناك . كما أنه لاتوجد هناك أى جمعية تهتم بحقوق الانسان فى الوطن العربى إلا واحدة (وهى أمريكية عربية) تركز اهتمامها على موضوع حقوق الانسان فى فلسطين .

وأكد المشاركون على ان نشاط بعض الفروع فى أوروبا لم يكن بالمستوى المطلوب وخاصة الفروع التى تتواجد بعواصم تحوى بعض مؤسسات الأمم المتحدة ويكثر فيها عدد العرب ، عدا فرع النمسا . ووسم فرع النمسا بالنجاح لما قام به من فعاليات فكرية وثقافية وقومية كالندوة الأولى التى عقدت عام ١٩٨٨ بمناسبة الذكرى الأربعينية لاعلان مبادىء حقوق الانسان ، والنداءات الخاصة بفلسطين . كالندوات الخاصة بذكرى التقسيم الأربعينية ، وحقوق المرأة الفلسطينية .. والندوة الحالية الخ . كما أن الفرع تمكن من حيازة احترام العديد من المؤسسات الدولية وحتى بعض السفارات العربية التى وجدت فيه مؤسسة عربية مستقلة تعنى بالشئون الانسانية فى بلد غريب . وأهم أسباب نجاح الفرع فى مهمته هو الوعى والنشاط الطوعى الذى يتسم بالديمقراطية والشعور بالمسئولية عند مجموعة من أعضائه العاملين ، اضافة الى تأكيدهم على الفصل بين المعارضة السياسية وبين مبادىء حقوق الانسان داخل المنظمة والفرع . فالعاملون ينتمون الى فئات سياسية وفكرية مختلفة . ولكن العمل من أجل هدف المنظمة هو القاسم المشترك الذى يجمعهم .

وحين أكد الحاضرون على أهمية تكثيف الجهود للعمل من أجل قضية حقوق الانسان فى الوطن العربى ، نادى البعض بعقد اجتماع مشترك لفروع المنظمة فى البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لبحث المواضيع ذات العلاقة بصورة أوسع .

هذا وقد أثنى المشاركون الزائرون على جهود فرع النمسا فى العمل الجاد والتعاون البناء وروح التسامح والديمقراطية عند اعضائه . كما أثنى المشاركون جميعا على جهود الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان وحركة اللا عنف فى لبنان لما يبذلانه سويا فى سبيل صيانة حقوق الانسان وتمكين هذا القطر العربى من تجاوز محنته القاسية الراهنة .

الديموقراطية السياسية أولًا

وكرست الجلسة الأخيرة للحوار مع السيد لانس وزير خارجية النمسا الأسبق عن معالم النظام الدولى المنشود .

فى مستهل حديثه تكلم السيد لانس عن الترابط بين مبادىء حقوق الانسان والديمقراطية ووحدة الكفاح من أجلهما . وحينما تعرض لموضوع حقوق الانسان فى الوطن العربى ندد بالدكتاتوريات المستبدة التى استغلت قوة المال البترولى للبقاء فى السلطة من خلال ممارسات جديدة للأسلوب القبلى القديم ، مؤكدا بأن القبلية وبعض تقاليدها البالية تعارض وتناقض مبادىء حقوق الانسان ولابد من الانعتاق من براثنها . ويعتقد السيد لانس بأن العالم العربى بحاجة الى الانفتاح والمصارحة (أى القيام ببرسترويكا عربية) وأن مثل هذا يحتاج الى انتشار الثقافة والوعى بالمهمة وزيادة عدد الداركين للأمر للوصول بالمجتمع الى مستوى مقبول أو حد أدنى من الديمقراطية التى ترسخ مفهوم حقوق الانسان .

وجرى تناول التطورات الأخيرة على المستوى العالمى وأكد السيد لانس بأن ما يحدث الآن فى أوروبا الشرقية إنما هو امتداد الى مفاهيم طرحت فى إعلان هلسينكى فى السبعينات ، وله انعكاسات كبيرة فى النظام الدولى بالرغم من أن الحركة نفسها قد تكون بطيئة . والتكتلات التى تأسست فى أوروبا على أساس اقتصادى فى البداية الآن فى دور مراجعة جماعية لأوضاع مجتمعاتها وخاصة مجتمعات أوروبا الشرقية وعلاقتها بدول أوروبا الغربية والدول المتقدمة الأخرى . وبالرغم من شمولية المراجعة وديناميكيتها فانها تؤثر بصورة مباشرة على أوضاع المجتمع العربى أو تأخذه بالحسبان لأن اتجاهاتها مركزة على مصالحها ضمن النظام الدولى الذى تنشده والذى من أولوياته علاقاتها بالدول المتقدمة . وعليه فان المجتمع العربى لابد من مراجعة

أوضاعه والاعتماد على قواه الكامنة لمواكبة التطورات الدولية آخذاً بنظر الاعتبار تحركات جميع التكتلات بما فيها كتلة المجموعة الأوروبية (الغربية) والتكتلات شبه الاقليمية الأخرى .

وفى مجرى الحديث عن آثار النظام الدولى على مسيرة الوطن العربى والتحديات التى يواجهها والحلول المطروحة بشأن الدولة الفلسطينية أو على المستوى الاقليمى القومى عبر السيد لانس عن رأيه حول النزاع العربى الاسرائيلى قائلًا بأن احتمال أى حل لا يأتى إلا من خلال الوفاق الدولى التام بما فى ذلك الاتفاق على حلول بشأن نزع السلاح والتعاون الدولى ، لان الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تفترض بأن اسرائيل هى يدها المسلحة فى المنطقة ، والمجتمع اليهودى فى أمريكا يغذى هذا الشعور عن طريق تأثيره الواضح فى السياسة الأمريكية لاتخاذ قرارات من شأنها تحفيز اسرائيل على مقاومة أى حل لايتمشى وأهدافها . ومتى ما صار الاتفاق على ايقاف التسلح أو انتفت الحاجة الى اليد المسلحة ، تضطر اسرائيل واتباعها الى المرونة فى التعامل مع الموضوع . ومع هذا فان السيد لانس يعتقد أيضا بأن المشكلة الفلسطينية يجب أن لاتبحث بمعزل عما يدور فى الوطن العربى من تناقضات تنعكس على مقوماته ضمن النظام الدولى الذى انعكست ظروفه على المنطقة . كما أنه يرى من الضرورى أن يكثف العالم العربى اتصالاته على جميع المستويات مع التكتلات العالمية جمعاء ، اقتصادية كانت أم سياسية ، لا لطرح قضيته الفلسطينية فحسب بل للحوار مع أجل التعاون والتفاعل فى خدمة الانسانية .

وفى الختام أجمع المشاركون فى الندوة على أهمية هذا اللقاء الفكرى لدعم وتطوير مسيرة العمل من أجل حقوق الانسان فى الوطن العربى وأكدوا على ضرورة الاستمرار فى عقد المزيد من هذه الفعاليات وتحويلها الى تقاليد راسخة ومنظمة والسعى الى توسيعها لتشمل الجاليات العربية الأخرى فى الخارج .

كلمة الافتتاح

أديب الجادر

رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان

يسرنى أن افتتح ندوتكم هذه كما يسرنى أكثر أن تستمروا فى ندواتكم الفكرية . وبداية أود أن أوجه التحية الى كل من ساهم فى الاعداد لهذه الندوة ولكل الضيوف الكرام الذين تجشموا عناء السفر للمساهمة فى مناقشاتها .

وموضوع الندوة الفكرية السنوية الثانية هو « النظام الدولى وحقوق الانسان فى الوطن العربى » ولعل أهم آليات هذا النظام هى الأمم المتحدة .

والأمم المتحدة أعطت أهمية خاصة لحقوق الانسان منذ تأسيسها فقد أكدت فى ديباجة ميثاقها إيمانها بحقوق الانسان الأساسية كما أشارت فى المادة الأولى من الميثاق أن من بين مقاصدها « ان تحقق التعاون ذات الصبغة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الانسانية وعلى تعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا بلا تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين » .

كما تنص المادة ٥٥ من الميثاق على رغبة الأمم المتحدة فى « تهيئة ظروف الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية وودية بين الأمم مؤسسة على مبدأ تساوى الشعوب فى الحقوق وحق كل منها فى تقرير مصيره » . ولذا فالأمم المتحدة تعمل على أ ـ رفع مستويات المعيشة وتحقيق العدالة الكاملة والأخذ بأسباب التقدم والتنمية على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى . ب ـ حل المشاكل الدولية فى ميادين الاقتصاد والاجتماع والصحة وما اليها والتعاون الدولى فى شئون الثقافة والتربية . جـ ـ اشاعة احترام ومراعاة حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين » .

ثم جاء الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ لينشر على الملأ « بوصفه المثل الأعلى المشترك الذى ينبغى ان تبلغه كافة الشعوب وكافة الأمم ، كما يسعى جميع أفراد المجتمع وهيئاته واضعين هذا الاعلان نصب أعينهم على الدوام ، ومن خلال التعليم والتربية ، الى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات ، وكيما يكفلوا بالتدابير المضطردة الوطنية والدولية ، الاعتراف العالمى بها ومراعاتها الفعلية ، فيما بين شعوب الدول الأعضاء ذاتها وفيما بين الأقاليم الموضوعة تحت ولايتها على السواء » .

وهكذا نجد أن الأمم المتحدة ادركت منذ تأسيسها أن قضية حقوق الانسان تأتى فى مقدمة مهامها وأكدت على التدابير الوطنية والدولية من أجل احترام وتعزيز هذه الحقوق .

ولقد استمرت الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ولاسيما منظمة العمل الدولية فى وضع المعايير الدولية فى كافة الحقول لأن حقوق الانسان غير قابلة للتجزئة واصدرت مايقارب السبعين اتفاقية واعلانا كان أبرزها العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختيارى الملحق به .

ومازال العمل مستمرا فى وضع المعايير الدولية . والجمعية العامة للأمم المتحدة ستبحث فى نوفمبر ١٩٨٩ فى نيويورك مشروع اتفاقية الطفل المعد من قبل لجنة حقوق الانسان .

وإذا كان من السهل على أية حكومة احترام المعايير الدولية فى الحقوق المدنية والسياسية فانه من الصعب على بعض الدول تطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية دون تضامن دولى لاعادة هيكلة الاقتصاد الدولى لمصلحة العالم الثالث وهذا ما دعت اليه الانكتاد (مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة) منذ انشائها .

ومع اتساع دور الشركات عابرة الحدود الوطنية وازدياد المديونية والبطالة ومع هجرة العمال خارج حدودهم بحثا عن عمل ومع مشاكل البيئة والجفاف والتصحر ومشاكل السدود والطرق السريعة وقضايا الارهاب الفردى والحكومى وغيرها يتبين أكثر وأكثر دور المجتمع الدولى فى حل هذه القضايا لمصلحة الانسانية .

وإذا كان التعاون بين القوتين العظميين قد أدى الى حل بعض النزاعات الاقليمية والى تخفيف وتيرة سباق التسلح والى حل بعض القضايا المتعلقة بحقوق الانسان فيما بينها فاننا نطمح الى تعاون أكبر فى مجال حقوق الانسان على المستوى الدولى . ولقد بدأت بعض المبادرات الصغيرة فى لجان حقوق الانسان فى الأمم المتحدة . فسابقا كنا نرى ان القوتين العظميين تساندان دولا معينة وتدافع عنها بغض النظر عن فظاعة انتهاك حقوق الانسان فى تلك الدول ولكننا بدأنا نرى تبنى قرارات مشتركة تدين انتهاكات حقوق الانسان فى اقطار محسوبة على هذه القوة العظمى أو تلك .

فما هو تأثير كل هذه المعايير الدولية وهذا المناخ الدولى الجديد على وطننا العربى ؟ .

يشير التقرير السنوى لمنظمتنا الصادر مؤخرا عن حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى لعام ١٩٨٨ بأن هناك ثلاث دوْل مازالت بدون دساتير . وان دولتين أخريين لايوجد بهما دستور بالمعنى الكامل . وأن أغلب الدول الأخرى لها دساتير مؤقتة .

كما يشير التقرير الى أن هنالك عشر دول عربية فقط قد انضمت الى العهدين الدوليين لحقوق الانسان . كما نجد ان دولتين لم تنضما الى اى اتفاقية . ولم تنضم الى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة غير ثلاثة أقطار عربية ، والى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا انسانية أو المهينة غير دولتين .

وليس الانضمام الى الاتفاقيات الدولية دليلا على تنفيذها ولكنه على الأقل قد يكون حافزا على احترام مبادئها . ومن المؤسف فان العلامات البارزة على انتهاك حقوق الانسان كانت أكثر بكثير من العلامات الدالة على احترامها .

ويرصدُ التقرير حالة حقوق الانسان فى كل قطر من الأقطار بصورة تفصيلية وعلى ضوء المعلومات التى وصلت الينا . يرصد انتهاكات حق الحياة وحرية المواطنين وسلامتهم والتعذيب وحريات التعبير كما يشير الى النواحى الايجابية كتشكيل روابط حقوق الانسان .

وينتقل التقرير الى الحقوق الاقتصادية والى تدهور الوضع الاقتصادى بشكل عام وفى بعض الأقطار بشكل خاص .

ونريد أن نؤكد هنا مرة أخرى على أن حقوق الانسان متلازمة وان انتهاك الحقوق المدنية والسياسية يؤدى حتما الى انتهاك الحقوق الاقتصادية . فالدول العربية لم تستخدم الموارد المتاحة لها استخداما رشيدا لغياب الرقابة الشعبية ولم تضع خططا تنموية تهدف الى تلبية الحاجات الأساسية ومبنية على التنمية الجماعية المستقلة لأن المواطن العربى لايزال بعيدا عن استخدام حقه الأساسى فى ادارة الشئون العامة لبلده وحقه فى التعبير وحقه فى تكوين الجمعيات والتعددية السياسية والمساهمة فى وضع الخطط واتخاذ القرارات .

ولنعد مرة أخرى الى الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان لنرى ان كانت قد انحصرت فى الجانب الفكرى المعيارى وتركت للدول أن تفعل ما تشاء بمواطنيها بمنأى عن سلطة القانون الدولى .

فالعهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والاقتصادية ينصان على تعهد الدول الأطراف بتقديم تقارير دورية للجنتين دوليتين لمناقشتها .

والبروتوكول الاختيارى الملحق بالعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية سمح للخبراء باستلام الرسائل المقدمةمن أفراد يدعون أنهم ضحايا أى انتهاك لأى حق من الحقوق المقررة فى هذا العهد .

كما سمحت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى للجنة باستلام الرسائل المقدمة من الأفراد أو من جماعات الأفراد والذين يدعون انهم ضحايا أى انتهاك من جانب دولتهم .

وتطالب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الدول الأطراف بتقديم تقارير عما اتخذته من تدابير تشريعية وقضائية وادارية من أجل تطبيق الاتفاقية لتنظر اللجنة المختصة بهذه التقارير .

وتقوم لجنة مناهضة التعذيب بالاضافة الى استلام التقارير ومناقشتها الى القيام بتحقيقات سرية إذا تلقت معلومات موثوقا بها تشير الى أن تعذيبا يمارس على نحو منظم فى أراضى دولة طرف .

وهنالك القرار ١٥٠٣ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى لعام ١٩٧٠ والذى خول بموجبه لجنة حقوق الانسان واللجنة الفرعية النظر بالشكاوى التى يتسلمها مركز حقوق الانسان فى الأمم المتحدة وحددها بتلك التى تكشف عن « نمط واحد موثوق به لانتهاكات صارخة لحقوق الانسان وللحقوق الأساسية » .

كما اختارت الأمم المتحدة مؤخرا طريقا فعالا هو تعيين فرق عمل أو مقررين خاصين لتقديم تقارير اللجان المختصة كالفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى أو اللا ارادى عام ١٩٨٠ والمقرر الخاص بشأن حالات الاعدام الفورى أو التعسفى عام ١٩٨٢ والمقرر الخاص حول التعذيب عام ١٩٨٥ .

وميزة هذا الأسلوب انه يعطى للفريق أو المقرر حرية الاستفادة من مختلف مصادر المعلومات كما يخوله الكتابة الى الحكومات والتدخل فى القضايا المستعجلة مباشرة واعداد تقارير دورية شاملة .

ولاشك أن للمنظمة العربية لحقوق الانسان دوراً مهماً الآن بعد أن حصلت على الصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة .

وهكذا نجد أن أحكام القانون الدولى تتمم القوانين المحلية وتحد من سلطة الدولة الداخلية ، وان من الضرورى وضع سياسات وطنية ودولية فعالة للوصول الى المستوى الذى استهدفه الاعلان العالمى لحقوق الانسان .

ولكن العمل الأساسى من أجل احترام هذه الحقوق واستعمالها يكون فى الداخل والعبء الأكبر يقع على عاتق المنظمات القومية غير الحكومية العاملة فى هذا الميدان . فوضع السياسات المحلية لتحويل المعايير الدولية الى واقع فعلى يتطلب النضال المستمر لتغيير موازين القوى لمصلحة المستضعفين والمحرومين .

ومن هنا يأتى دور المنظمة العربية لحقوق الانسان فى نشر الوعى لاستخدام المواطنين لحقوقهم الطبيعية ومراقبة الانتهاكات فى وطننا العربى وفى النضال اليومى الفعال لتحقيق هذه الغايات النبيلة .

هذا هو قدرنا أيتها الأخوات أيها الأخوة .

و« من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدّلوا تبديلا » صدق الله العظيم .

﴿ سورة الأحزاب الآية ٢٣ ﴾

أديب الجادر

فى ذكرى الزميل الراحل الدكتور فاضل رسول

برقية أرملة الفقيد

فى الجلسة الافتتاحية للندوة ، وقف المشاركون دقيقة حداداً فى ذكرى عضو المنظمة فى النمسا ، الأخ د. فاضل رسول الذى أغتيل فى ظروف غامضة ومريبة فى فيينا يوم ١٣ تموز/يوليو ١٩٨٩ . ورداً على دعوة اللجنة التحضيرية للندوة للسيدة سوزانه رسول ، أرملة الفقيد ، بعثت البرقية التالية وقرئت فى الجلسة ذاتها :

إلى السيد مهدى الحافظ

الأصدقاء الأعزاء

يؤسفنى جداً ، وأعبر عن اعتذارى الشديد لكم ، لتعذر مشاركتى لكم فى الندوة هذا المساء . ويسرنى ان أعرب عن امتنانى العميق لدعوتكم لى واتطلع للقائكم فى فرصة قادمة والمساهمة فى أعمالكم المقبلة .

أتمنى للندوة نجاحاً باهراً . مع بالغ التقدير .

سوزانه رسول

٦ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٩

تقديم عام

الاطار الفكرى للندوة

نظرة تاريخية ـ نقدية
لتكوّن النظام الدولى وآثاره

مهدى الحافظ

حضرات الضيوف الكرام ،

زميلاتى وزملائى الأعزاء ،

يسعدنى أن أرحب بكم وأشكركم على استجابتكم الكريمة لدعوتنا للمشاركة فى ندوتنا الفكرية السنوية الثانية عن « النظام الدولى وحقوق الانسان فى الوطن العربى » التى يقوم بعقدها فرع المنظمة العربية لحقوق الانسان فى النمسا .

ويأتى انعقاد ندوتنا هذه ، فى أعقاب النجاح الملحوظ الذى حظيت به الندوة الفكرية الأولى التى انعقدت فى نهاية أيار/مايو من العام المنصرم (١٩٨٨) بمناسبة الذكرى الأربعين لصدور « الاعلان العالمى لحقوق الانسان » . وقد أحدثت الندوة الأولى ، بأبحاثها الحيوية ومستوى المشاركة فيها ونتائجها الطيبة ، صدى ايجابيا واسعا لدى المعنيين بأحوال حقوق الانسان فى الوطن العربى والعاملين بدأب وإخلاص من أجل حمايتها وتعزيزها . كما أبانت وأكدت على الأهمية المتزايدة لتعميق وتطوير العمل الفكرى فى ميدان حقوق الانسان باعتباره شرطاً ضروريا لخلق وعى ناضج والتزام راسخ بالأهداف والمثل الانسانية الأساسية وفى مقدمتها الديموقراطية والحرية والحقوق المتنوعة الأخرى للمواطنين كما أكدتها المواثيق الدولية والشرائع الدينية والنظريات والفلسفات المتنورة على امتداد التاريخ البشرى .

ان نجاح الندوة الأولى ، وحصيلة المناقشات المتواصلة بين أعضاء منظمتنا فى النمسا ، ولّدتا قناعة وإحساساً عميقين بضرورة الاستمرار فى تطوير الأعمال الفكرية فى مجال حقوق الانسان وتحويلها الى تقليد سنوى ثابت للبحث فى مواضيع حيوية مستمدة من واقع الأقطار العربية وللاسهام المباشر فى تعزيز جهود وبرامج (المنظمة العربية لحقوق الانسان) وتمكينها من أداء رسالتها الانسانية النبيلة على أفضل صورة .

وبعد سلسلة من المناقشات المثمرة والجادة ، التى أجراها أعضاء فرعنا ولبضعة أشهر ، استقر الرأى على تحديد موضوع الندوة الثانية هذه ، ليكون : « النظام الدولى وحقوق الانسان فى الوطن العربى » كما تعرفون .

وهنا أود أن أعبر عن مشاعر الرضا والاعتزاز لدى أعضاء الفرع لنجاح جهودهم فى التحضير للندوة وجعلها حقيقة ماثلة أمامكم على الرغم من الصعوبات العديدة التى اعترضتهم . كما يجدر أن أشير الى أن التعاون بين أعضاء الفرع فى النمسا ، وهم من تيارات سياسية وفكرية مختلفة ، وينتمون لأقطار عربية عديدة ، يمثل هو الآخر علامة مضيئة لعلاقات إنسانية وحضارية مشجعة ويجسد تجربة ديموقراطية متواضعة نحرص جميعا على رعايتها وتطويرها .

(١)

ويعزى اختيارنا لموضوع « النظام الدولى وحقوق الانسان فى الوطن العربى » لسببين جوهريين هما :

السبب الأول ذو طابع عام ، وينبع من الاعتقاد بأن الترابط بين حقوق

الانسان والنظام الدولى بات وثيقاً للغاية وذا تأثير كبير على مستقبل البشرية بصرف النظر عن الأنظمة الاجتماعية ـ السياسية المتنوعة السائدة فى العالم . وتتأكد هذه الحقيقة فى الظروف الراهنة نتيجة لتعميق واتساع ظاهرة الاعتماد المتبادل وتشابك المصالح والروابط الاقتصادية والثقافية والسياسية وسواها على نحو لم يشهده المجتمع البشرى من قبل .

والسبب الثانى ذو طابع خاص ويتعلق بأحوال الوطن العربى التى تأثرت ومازالت تتأثر بصورة مباشرة وغير مباشرة بطبيعة واتجاهات النظام الدولى عبر مراحل تطوره ولاسيما منذ الحربين العالميتين الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) والثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) على التوالى . لقد كان للعامل الخارجى (النظام الدولى) دور ملحوظ فى تخطيط الخارطة السياسية الراهنة للوطن العربى وصياغة الكثير من معالم حياته الاقتصادية والثقافية حتى اليوم بما فيها إقامة المشروع الصهيونى فى فلسطين وترسيخ ظاهرة التبعية والتخلف والاستبداد السياسى .

لذا فإن تحليل النظام الدولى وكشف آثاره العميقة هو مسألة فى غاية الأهمية بالنسبة لدفع قضية حقوق الانسان الى الأمام بأوجهها المختلفة سواء من حيث الدلالات العامة المتعلقة بضمان حق تقرير المصير واحترام الارادة الحرة لشعوبنا فى السيادة والاستقلال أو من حيث الدلالات الخاصة بالنسبة للحقوق الفردية للمواطنين وعلى رأسها الحقوق المدنية والسياسية كما أقرتها الاعلانات والمواثيق الدولية .

إن ما نعنيه بالنظام الدولى World Order هو منظومة الترتيبات والاتفاقات والمعاهدات والاعلانات متعددة الأطراف وما يرتبط بها من آليات وأجهزة دولية واقليمية لادارة العلاقات والروابط السياسية والاقتصادية والثقافية وسواها فى العالم بصرف النظر عن طابعها الاجتماعى وآثارها الاقتصادية . أو بكلمة

موجزة هو **نظام ادارة الأمر الواقع فى المجتمع الدولى** ، الذى تكون تاريخيا عبر صراع مستمر ومحتدم وغير متكافىء بين الأمم وأسفر عن بروز ظاهرة تبعية العالم الثالث (أو الجنوب) الى النظام الامبريالى أو (الشمال) أو انقسام العالم الى مركز (قلب) وتخوم (أطراف) من وجهة النظر الاقتصادية . ويدخل ضمن هذا المعنى العام ، جميع أعمال التدخل والسيطرة والارغام التى مارستها وتمارسها القوى العظمى خلافا للشرعية الدولية ضد الأمم الضعيفة نتيجة للاختلال القائم فى ميزان القوى وسيادة نظام دولى جائر لصالح الأقوياء ومخططاتهم للسيطرة والاستغلال .

(٢)

ومنذ خمسة قرون نشأت جذور النظام الحالى ببروز ظاهرة الاستعمار أو (الكولونيالية) وانتشارها على أجزاء من العالم خارج أوروبا . واقترنت هذه الظاهرة بحصول تغيرات معينة أهمها :

(١) احتلال المناطق التى تتوفر فيها المعادن الثمينة والعبيد والمنتجات الاستوائية التى كان الطلب عليها كبيراً عندئذ .

(٢) إقامة مستعمرات للمستوطين البيض على طول ساحل أمريكا الشمالية .

(٣) اقامة مراكز تجارية وقلاع واستخدام القوة العسكرية المتفوقة لتحويل ما أمكن من التجارة العالمية القائمة الى أيدى التجار الأوروبيين .

ومع نشوء الثورة الصناعية فى أواخر القرن الثامن عشر تميز التوسع الاستعمارى بانتشار القوى الاستعمارية أو مهاجريها فى داخل القارات . وقد اتخذت هذه الامتدادات القارية عموماً أحد شكلين أو مزيجاً منهما :

(١) إزاحة السكان الأصليين إما بقتلهم وإبادتهم أو حصرهم بالقوة فى مناطق مخصصة لهم ، مما يفسح المجال أمام المستوطنين من أوروبا الغربية لتطوير زراعة وصناعة هذه الأراضى فى اطار النظام الاجتماعى المستورد من البلدان الأم .

(٢) قهر الشعوب المحلية وتحويل مجتمعاتها القائمة لتلائم الحاجات المتغيرة للدول المتقدمة التى تفوقها قوة ، عسكرياً وتقنياً .

ويشير المفكر الأمريكى الشهير (هارى ماجدوف) * الى نقطة هامة ، من خلال تحليله العميق لظاهرة الاستعمار ، تفيد بما يلى : « وكان فى صلب التوسعية الغربية الهوة المتسعة بين تكنولوجيات الدول الأوروبية الرائدة وبقية دول العالم . ففى الجزء الأول من القرن الثامن عشر لم يكن الفرق بين مستوى التقنية فى أوروبا وبعض المناطق من القارات الأخرى كبيراً بشكل خاص . بل إن بعض المعرفة التقنية الجوهرية المستخدمة فى أوروبا فى ذلك الوقت أتت أساساً من آسيا . ولكن فى غضون القرن الثامن عشر ، وبسرعة متنامية فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، ازدادت الهوة اتساعا بين الدول المتقدمة تكنولوجيا وبين المناطق المتخلفة تكنولوجيا على الرغم من نشر التكنولوجيا الحديثة بواسطة القوى الاستعمارية . وكان الجانب الأهم فى هذه الهوة هو التفوق التقنى للاسلحة الغربية ، إذ أن هذا التفوق مكن الغرب من فرض ارادته على شعوب مستعمرة أكبر منه كثيراً . كذلك أصبح التقدم فى الاتصالات والنقل ، خاصة السكك الحديدية ، أداة هامة لتدعيم الحكم الأجنبى فى أراضٍ شاسعة . والى جانب التفوق التكنولوجى الضخم والخبرة الاستعمارية نفسها ، أتت أدوات نفسية هامة استخدمها حكم الأقلية الأجنبى : العرقية والغطرسة من جانب المستعمرين والشعور بالنقص الناتج عن ذلك لدى المستَعْمَرِين .

(٣)

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين نشأت مرحلة جديدة من النظام الدولى تميزت ببسط الامبراطوريات الاستعمارية نفوذها وسيطرتها المباشرة

* **هارى مجدوف** : التوسع الأوروبى منذ ١٧٦٣ ـ مقالة فى المجلد الرابع فى الطبعة الخامسة عشرة من الموسوعة البريطانية .

على العالم أجمع . ونشأ نوع من تقاسم المستعمرات فيما بينها وفقا لميزان القوى السائدة آنذاك . وكان من حصيلة ذلك بلوغ الرأسمالية مرحلة متقدمة توصف بالرأسمالية الاحتكارية وتتميز بحلول الاحتكار محل المنافسة وشيوع تصدير رأس المال وزيادة الاستثمارات الرأسمالية من الخارج . وفى ظل هذه التطورات شهد العالم بروز اتجاهين أساسيين مع مطلع القرن العشرين :

الاتجاه الأول تجسد فى اشتداد التناقضات بين القوى الامبريالية العظمى واحتدام الصراع فيما بينها لاعادة تقسيم العالم واعادة توزيع المستعمرات مما أفضى الى الحرب العالمية الأولى .

الاتجاه الثانى انعكس فى انبعاث وتطور الحركات الاستقلالية الهادف الى حرية المستعمرات والتخلص من الهيمنة الأجنبية وضمنها أقطارنا العربية التى كانت جزءاً من الامبراطورية العثمانية . وكان من نتائج الحركات القومية النامية فى الوطن العربى آنذاك بلوغ الاستقلال فى مصر عام ١٩٢٢ والعراق فى ١٩٢١ وتصفية سلطة الانتداب عليه فى ١٩٣٢ .

غير أنه من جهة أخرى ، وضع الأساس فى تلك الفترة للمشروع الصهيونى فى فلسطين وذلك باعلان بريطانيا لوعد « بلفور » عام ١٩١٧ والانتداب الذى فرضته عصبة الأمم على فلسطين عام ١٩٢٢ . وكلاهما تم التفاوض عليهما بمعزل عن الشعب الفلسطينى وخلف ظهر العرب . ونجم عنهما الاعلان عن تخصيص فلسطين وطنا قوميا لليهود . وكان هذا أخطر تطاول واعتداء على حق الشعب الفلسطينى فى وطنه وفى تقرير مصيره وانتهاك فظ للمبادىء الانسانية الأساسية .

ولاشك أن اعلان المشروع الصهيونى هذا ، المدعوم من القوى الكبرى ولا سيما بريطانيا مثّل وما زال يمثل أبرز الآثار السلبية والمأساوية التى أفرزها النظام الدولى فى منطقتنا العربية والتى اكتملت فيما بعد بتأسيس اسرائيل واحتلال الأراضى الفلسطينية الباقية والاراضى العربية الأخرى فى عام ١٩٦٧ .

(٤)

غير أن الفترة التى تفصل بين الحربين العالميتين الأولى والثانية شهدت حدثين كبيرين . هما انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية فى روسيا عام ١٩١٧ ونشوء الاتحاد السوفيتى كنواة أساسية لمولد المنظومة الاشتراكية فيما بعد . وكان ذلك يمثل اختراقاً خطيراً للنظام الدولى السائد وترتبت عليه نتائج كبيرة . والثانى هو انتصار الحركة النازية فى المانيا عام ١٩٣٣ واشتداد الموجة الفاشية فى أوروبا وبروز مخاطر التوسع الألمانى والمطالبة بالغاء نتائج الحرب العالمية الأولى وإعادة توزيع المستعمرات ومناطق النفوذ والذى أسفر عن اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ .

ومن المفيد أن نلخص هنا الخطوط العامة لتطور النظام الدولى حتى عام ١٩٤٥ من وجهة النظر الاقتصادية نظراً للأهمية الكبرى إن لم تكن الحاسمة لهذه النقطة فى هذا المجال .

(١) من نهاية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر ظهر رأس المال التجارى والنمو السريع للتجارة العالمية .

(٢) من منتصف القرن السابع عشر حتى الجزء الاخير من القرن الثامن عشر تطور رأس المال التجارى الى قوة اقتصادية مسيطرة .

(٣) من أواخر القرن الثامن عشر حتى سبعينات القرن التاسع عشر ظهور الرأسمال الصناعى وانتصاره تحت تأثير الثورة الصناعية .

(٤) من حوالى عام ١٨٨٠ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى : صعود رأس المال الاحتكارى وانتصاره وتقسيم مناطق العالم وأول صراع كونى لاعادة تقسيمه .

(٥) منذ نهاية الحرب العالمية الأولى : ظهور الاشتراكية كنظام اجتماعى منافس وبدء انحلال النظام الاستعمارى وصعود الشركات المساهمة المتعددة الجنسية .

(٥)

إن انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ يمثل نقطة تحول كبرى فى التاريخ العالمى . ويرمز الى ميلاد مرحلة نوعية جديدة فى تطور النظام الدولى ، الذى أخذ وما زال يتعرض الى تغيرات جوهرية متلاحقة الى اليوم .

ومن أهم ملامح هذه المرحلة :

(١) زوال الامبراطوريات الاستعمارية وتصفية ظاهرة الاستعمار (الكولونيالية) تقريبا من العالم ، ونيل البلدان المستعمرة استقلالها الوطنى وتأسيس دولها الوطنية . .

(٢) توسع رقعة البلدان الاشتراكية فى أوروبا وخارجها وازدياد قوتها الاقتصادية والعسكرية وظهور الاتحاد السوفييتى كقوة عظمى إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية .

(٣) تأسيس الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الاقليمية لتمثل منبراً للمفاوضات السلمية وآليات مهمة لحل المشاكل الدولية وتحقيق التعاون بين أقطار العالم . وكان من حصيلتها اصدار مجموعة كبيرة من القرارات بصيغ مختلفة بشأن حماية وتعزيز حقوق الانسان وأبرزها « الاعلان العالمى لحقوق الانسان » الصادر فى ١٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٨ وقرار « تصفية الاستعمار » وحق تقرير المصير للشعوب فى عام ١٩٦٠ .

غير أن هذه التطورات الايجابية الهامة لم تغير من طبيعة النظام الدولى ولم تحسن جوهر العلاقات غير المتكافئة القائمة بين قطبيه وهما البلدان الرأسمالية المتقدمة وبلدان العالم الثالث أو ما يطلق عليه دول « الشمال » ودول « الجنوب » كما أشرنا من قبل . لذا فقد شهد عقد السبعينات أولى المبادرات الجريئة على صعيد منظومة الأمم المتحدة لاصلاح النظام الدولى بل واستبداله بنظام دولى جديد قائم على المساواة

والتكافؤ والمصالح المتوازنة . واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات تاريخية فى عامى ١٩٧٤ و١٩٧٥ لهذا الغرض . والمؤسف ان هذه القرارات بقيت حبراً على ورق واودعت فى أدراج المنظمة الدولية عملياً . بل ان عقد الثمانينات سجل نكوصاً مروعا فى المجهودات الدولية وأصبح الكلام عن اصلاح النظام الدولى خفيفاً للغاية وبدأ المناخ الدولى يأخذ منحىً معاكساً .

(٦)

وفى ظل هذه الظروف ، ونتيجة للتقارب الحاصل بين الدولتين العظميين أمريكا والاتحاد السوفييتى ونبذ سياسة المجابهة وسباق التسلح ، أخذت الدعوة للتعاون الدولى والتأكيد على « الاعتماد المتبادل » تحتل مكان الصدارة فى السياسة الدولية . وكان للتغيرات الحاصلة فى الاتحاد السوفييتى أثر عميق ومباشر فى خلق مناخ جديد فى العالم مما يستدعى تناول مشكلات العالم الثالث على نحو جديد وأهمها حماية وتعزيز حقوق الانسان كحقوق فردية للمواطنين أو حقوق أمم متمثلة فى صون الاستقلال الوطنى وتصفية التبعية بجميع مظاهرها والتمتع بحرية التصرف بمصيرها ورسم مستقبلها وهذا ما تسعى ندوتنا هذه لادائه من خلال الأوراق المقدمة والمناقشات المتوقع أن تكون مثمرة وجادة خلال اليومين القادمين . غير أن الأمر يستدعى أن أنوه ولو بعجالة بعدد من الاشكاليات التى تطرحها المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولى تسهيلاً للمناقشة وتوخياً لابراز ما هو ملح وجوهرى فى السعى لتكييف النظام الدولى بما يخدم المصالح المتكافئة للشعوب وتعزيز شأن حقوق الانسان .

(١)لا غبار على التأكيد على أهمية « الاعتماد المتبادل » بين أمم العالم فهذه الظاهرة ليست جديدة أبداً . بل ظهرت واقترنت مع بروز أول تقسيم اجتماعى للعمل . وهى شرط للتعايش الانسانى دون شك . غير أن ظاهرة « الاعتماد المتبادل » أخذت ومازالت تأخذ مضامين مختلفة . ففى ظل سيادة نظام دولى جائر كما هو

حاصل منذ زمان بعيد ، تنطوى هذه الظاهرة على مضامين استغلالية . ويتجسد ذلك فى طبيعة العلاقات الاقتصادية القائمة بين دول « الشمال » ودول « الجنوب » . وهذا ما تشرحه ورقة الأخ د. عباس النصراوى المقدمة لهذه الندوة . ان التساؤل المطروح هنا بأية خواص وبأى مضمون يراد لـ « الاعتماد المتبادل » أن يتعمق ويتسع فى العالم . وهل من مصلحة العالم الثالث والأمم الفقيرة أن تختار طريقا آخر هو الانسلاخ التام Delinking عن العالم الخارجى أم يمكن ايجاد حل وسط كما يدعو البعض لما يسمى بـ الانسلاخ الانتقائى .

(٢) الاشكالية الثانية تتعلق بالآليات الدولية ودور الأمم المتحدة . فمن المعروف أن قرارات وصكوك ومواثيق هامة وكثيرة قد صدرت عن الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية لحماية حقوق الانسان وتطويرها . إلا أن هذه جميعها تفتقر الى قوة الالزام بالنسبة للدول . بل ان احترام سيادة الدول يفترض مبدأ رضا الدولة وموافقتها على أية آلية لمراقبة تصرفاتها إزاء مواطنيها .
والسؤال الآن : ما العمل إذا كانت الدولة لم تصدق على أو تنضم لأى صك أو اتفاقية أو لم تلتزم بها وهى تنتهك حقوق الانسان بصراحة ؟ ما دور النظام الدولى فى حالات من هذا القبيل وكيف يمكن تطوير أو إصلاح آلياته للتوفيق بين مبدأ احترام سيادة الدولة ومبدأ الرقابة والجزاء بل والتدخل عند الاقتضاء للمجتمع الدولى ممثلًا فى الأمم المتحدة لحماية حقوق الانسان دون أن يعتبر ذلك افتئاتاً على السيادة الوطنية أو تدخلا فى الشئون الداخلية كما يطرح الأستاذ ظريف عبدالله فى ورقته المقدمة لهذه الندوة .

(٣) لقد قطع العالم شوطاً بعيداً فى تصفية السيطرة الأجنبية المباشرة على شعوب العالم الثالث . وتأسست دول وطنية ذات سيادة معترف بها . ويعتبر هذا كله مكسباً كبيراً لحركة التحرر الوطنى العالمية . غير أن هذه الدول ، بغالبيتها

الساحقة ، ومنها أقطارنا العربية ، سارت فى سياستها الداخلية على نحو مغاير لمثل الحرية والديموقراطية ومبادىء حقوق الانسان . وتكونت تحت راية الاستقلال الوطنى ديكتاتوريات عسكرية وأنظمة حكم فردية وقبلية وارتكبت ممارسات شاذة إزاء المواطنين فى أقطار كثيرة .

وهنا تبرز أمامنا مفارقة صارخة من الناحية السياسية والفكرية . كيف يمكن التوفيق بين نيل الاستقلال الوطنى وحمايته وبين التنكر للديمقراطية والمؤسسات الممثلة للشعب ، وخرق حقوق المواطنين المدنية والسياسية . هل هذا النموذج من الحكم يستقيم مع معايير الشرعية الدولية أولًا وينسجم مع ضرورات المضى فى بناء مشروع وطنى تقدمى وحضارى فى هذه الأقطار ثانياً . وما هو البديل والنموذج المطلوب ؟

ان هذه التساؤلات أو الاشكاليات يمكن أن تكون محاور أساسية فى مناقشات هذه الندوة بغية التوصل الى ملامح وآليات النظام الدولى المنشود .
وأشكركم .

تطور النظام العالمى وسماته فى الوقت الحاضر

د. عباس النصراوى
أستاذ الاقتصاد بجامعة فيرمونت
برلنجتون ـ ولاية فيرمونت الولايات المتحدة الأمريكية

لعله من المفيد ، لكى نحسن فهم القضية التى نعرض لها ، أن نستعرض بعضاً من أهم التطورات التاريخية التى أفضت الى نشأة الوضع العالمى الراهن وأبرز سماته وأكثرها ثباتا على مر الزمن .

لقد أفلح الشمال فى ظرف خمسة قرون من الفتح والنهب والاسترقاق فى فرض تغييرات اجتماعية واقتصادية أجبرت اقتصادات الجنوب ـ بمرور الوقت ـ على أن تصبح أطرافا للاقتصادات السائدة فى قلب النظم الامبريالية الأوروبية المختلفة .

كان من أهم سمات الرأسمالية التى نشأت فى أوروبا الغربية ومن أكثرها ثباتا على مر الزمن ، توسعها الاقليمى الخارجى وسيطرتها على بلدان أخرى . ويرجع هذا إلى أننا ، إذا رجعنا الى حالة أوروبا فى القرن السادس عشر ، يمكننا التحدث عن وجود اقتصاد عالمى حديث نتيجة لاكتمال نشوء **تجارة الأسواق** وتغلبها على ماعداها فى الميدان الاقتصادى . ان تجارة الأسواق هى تعبير عن رأسمالية وعن اقتصاد عالمى

يسودهما تقسيم واحد للعمل لكن يوجد فيه العديد من الكيانات السياسية والثقافات . وبعبارة أخرى تعتبر الرأسمالية ووجود اقتصاد عالمى وجهين لظاهرة واحدة .

لقد كان ايمانويل والرشتاين على حق إذ لاحظ أنه بمجرد أن استقر بنيان الاقتصاد العالمى فى منتصف القرن السابع عشر على هيئة قلب وأطراف وشبه أطراف ، أنشأت دول القلب أجهزة دولة قوية ساعدت على استمرار عملية « التبادل غير المتكافىء » . وكان هذا يعنى أن الرأسمالية لاتعنى فقط استيلاء صاحب رأس المال على فائض القيمة من العامل ، بل تعنى أيضاً استيلاء بلدان القلب على فائض الاقتصاد العالمى برمته . **وكان هذا صحيحا فى مرحلة الرأسمالية الزراعية كما هو صحيح فى مرحلة الرأسمالية الصناعية** . وبعبارة أخرى ، كانت الرأسمالية منذ البداية مسألة تخص الاقتصاد العالمى لا الدول القومية فقط .

وسواء كانت الرأسمالية تستغل المناطق الجديدة لما بها من معادن ثمينة أو مواد خام ، أو تفتح أسواقا أو منافذ لاستثماراتها ، أو تستغل الرقيق أو تنزع ملكية الأراضى أو تستثمر اقتصادات قوامها المزارع أو تستخرج الركازات ، فقد نجحت الرأسمالية وحكومات البلدان الرأسمالية فى إحداث تغييرات بعيدة الغور فى أنماط توزيع الأراضى والأسواق والمال والثروة والموارد والسلطة . وأدت إعادة التوزيع هذه الى تغيير أنماط العلاقات بين بلدان الشمال وبلدان العالم الثالث تغييراً اكتسب صفة الدوام ، اذ ظل الفريق الأخير من البلدان يعانى عشرات ومئات السنين مما حاق به .

ولقد حدثت بطبيعة الحال تغييرات كثيرة طوال هذه الحقبة . وكان التغيير الهام الذى طرأ أثناء العقود الأربعة التى سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى هو تحول الرأسمالية ذاتها من رأسمالية تنافسية الى رأسمالية احتكارية ، وهو نظام نجح فى ظله عدد صغير من الشركات الكبرى بالاشتراك مع المؤسسات المالية فى بسط سيطرتها الهائلة

على موارد العالم وأسواقه . وغدا تصدير رأس المال فى هذا الطور من الرأسمالية أداة هامة لتنشيط الصادرات وزيادة السيطرة على الأسواق الخارجية وضمان التزود بالمواد الخام وفرض سيطرته السياسية .

وفى هذه الفترة أيضا بدأت الرأسمالية الأوروبية تشعر بضغط الولايات المتحدة واليابان وتحديهما ، نظراً لأن اقتصادى هذين البلدين بدآ يشعران بالحاجة الى أسواق خارجية . واستمر الضغط فى فترة ما بين الحربين العالميتين فى الوقت الذى أخذ فيه النظام الامبريالى العالمى ينكمش تحت تأثير الثورة الروسية ويضعف بسبب الكساد الكبير الناجم عن الأزمة .

وآذنت نهاية الحرب العالمية الثانية ببزوغ عصر جديد من تطور النظام العالمى . ويمكن القول ان حقبة ما بعد الحرب تشكلت تحت تأثير أربع مجموعات من التطورات وهى :

(أ) ظهور الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بوصفهما القوتين العظميين القائدتين ، وبذلك أحالا الدول الاستعمارية الأوروبية الى مركز ثانوى فى النظام العالمى .

(ب) حركة إنهاء الاستعمار التى أفضت الى الاستقلال السياسى لمعظم بلدان العالم الثالث .

(ج) ظهور الولايات المتحدة بوصفها صاحبة الاقتصاد الرأسمالى القائد على الصعيد العالمى ساعيا الى فرض سياساته النازعة الى الهيمنة على النظام الدولى .

(د) عودة الشركات المتعددة الجنسية الى اختراق العالم الثالث وظهورها كقوة رئيسية فى الاقتصاد العالمى والنظام العالمى .

العلاقة بين المركز والأطراف فى نهاية القرن العشرين

يجب أن يكون منطلق أى مناقشة للعلاقة بين المركز والأطراف فى النصف

الثانى من القرن العشرين هو أن الطبيعة الامبريالية الأساسية للاقتصادات الرأسمالية والطبيعة التوسعية للرأسمالية لا تتغيران . فلكى تحافظ بلدان المركز على وضعها المتميز الذى بات مهددا من جراء النتائج المترتبة على حركة تصفية الاستعمار ، لجأت الى إنشاء أنساق مختلفة من روابط التبعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والمالية والتكنولوجية بأساليب تعتبر بمثابة ترتيبات امبريالية غير رسمية . وبالاضافة الى الوسائل العادية للسيطرة ـ الاقتصادية والسياسية والثقافية ـ هناك أيضا حقيقة تتمثل فى أجهزة القمع التى فى يد الدولة فى بلدان المركز أقوى وأشد فتكا بكثير من نظيرها فى الأطراف . وتاريخ ما حدث لشعب فييتنام ـ وهو شيء فاجع ـ يشهد بقوة بما تستطيع بلدان المركز إنزاله بشعوب الأطراف وبما هى على استعداد لاقترافه .

لقد كان مفتاح خلق روابط تبعية جديدة فى النصف الثانى من القرن العشرين هو نظرة أهل النخبة الجدد الى التنمية الاقتصادية . فباختيارهم طريق التنمية الرأسمالية التابعة ، أى باختيارهم البقاء جزءاً من النظام الاقتصادى الدولى ، حكم نخبة القوم فى العالم الثالث على بلادهم بأن تظل بمثابة أطراف النظام الامبريالى الحديث التنظيم . وأدوات السيطرة والنفوذ فى النظام الجديد تشمل المعونة الخارجية ورأس المال الأجنبى واستغلال العمل والديون الخارجية وهروب رؤوس الأموال والتلاعب بأسعار الاستيراد والتصدير . وبالاضافة الى ذلك لعبت الشركات المتعددة الجنسية والبنوك الدولية وبعض المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى أدواراً محورية فى هذه العملية .

ومن الضرورى التأكيد فى هذا السياق على أنه ، حتى فى بلاد العالم الثالث التى أممت فيها المؤسسات الاقتصادية وأصبحت جزءاً من القطاع العام ، لم يعن هذا أن تلك المؤسسات كفت عن التزام قواعد الاقتصاد العالمى . وفضلا عن ذلك لايعنى عدم وجود ملكية خاصة أن الفائض لن يذهب الى طبقات جديدة معينة تستولى عليه من خلال إعادة توزيعه داخليا لأغراض الاستهلاك .

وهناك جانب آخر لنظام التبعية لايقل أهمية عما تقدم . ففى حين أن الدولة فى الأطراف ضعيفة جدا بالقياس الى أجهزة الدولة فى المركز ، لا يمكن أن يقال نفس الشيء عن مركزها إزاء شعبها . ففى معظم بلدان الأطراف أنشئت الدولة بواسطة الدول الاستعمارية لحماية مصالحها . ولئن استطاعت عملية إنهاء الاستعمار أن تأتى بقيادة جديدة فقد ظلت البنية الأساسية القمعية للدولة بحالها ، للأسف ، بل إن فشل النخبة ـ فى الدول الجديدة ـ فى ترجمة الاستقلال السياسى الى استقلال اقتصادى واجتماعى حقيقى ، أجبر هذه النخبة على زيادة وسائل القمع وتقنياته وتنويعها وتعزيزها .

وقد لاحظ إقبال أحمد فى تحليله المتمعن لطبيعة الدولة فى العالم الثالث ، أن الدول نجحت فى معظم بلدان الأطراف فى منهجة الارهاب بتحديث وترشيد المؤسسات القمعية . وقاده تحليله الى أن يستخلص أن مثل هذه الدولة تنحو الى الاتسام بالسمات التالية :

١ ـ تحول أساسى الى استخدام الارهاب المنظم للقضاء على المعارضة .
٢ ـ جهاز دولة قمعى ، وتسلط الدولة على الاقتصاد والعمل والبرجوازية الصغيرة .
٣ ـ الدولة ـ كما سبق ذكره ـ نتاج التبعية للمركز ، وهذا الأخير يساندها . ومثال ذلك أن أكاديميات الشرطة فى الولايات المتحدة تدرب شرطة العالم الثالث .
٤ ـ اتجاه الدولة والنخبة الحاكمة هو ألا يكون لها منحى فكرى (ايديولوجيا) . وبدلا من ذلك تستمد الدولة أصولها من ايديولوجيات **دولة الأمن الوطنى** .
٥ ـ التبنى الأعمى لفكرتى التحديث والتنمية .
٦ ـ كانت دولة العالم الثالث المعاصرة خليقة المركز الامبريالى ومعدة لخدمته . وفى ظل هذا الوضع جاءت عملية تكوين الدولة الحديثة معكوسة : فبدلًا من أن تكون الدولة المكونة فى ظل الاستعمار من صنع برجوازية وطنية صاعدة ، نجد أنها افرخت طبقة محلية من الموظفين والجنود ، أى البرجوازية الوطنية التى

استمرت مصالحها الاقتصادية والسياسية معتمدة على النظام الدولى والبلدان التى تشكل مركزه .

٧ ـ لم يقترن نموذج التنمية الذى فرض على أى اقتصاد رأسمالى فى العالم الثالث بثقافة رأسمالية أو بديمقراطية رأسمالية .

يتضح بجلاء من هذه الملاحظات أن النظام العالمى الراهن المتمثل فى وجود مركز وأطراف وتقسيم العمل الدولى ، لايمكن أن يواصل أداء وظيفته بدون تعاون مكوناته المختلفة فى المركز والأطراف .

وبرغم أن أهل النخبة من الأطراف يؤدون دوراً تابعاً فى النظام ، فان دورهم مع هذا بالغ الأهمية . ذلك أن اندماج هذه الجماعات النخبوية فى الشريحة العليا من أهل المركز هو الذى جعل منهم مجموعة متماسكة قائمة بذاتها فى العالم الثالث . وهذا الاندماج هو الذى جعلهم يؤدون دور المعابر لدخول المصالح الأجنبية المتمثلة فى سيطرة الشركات المتعددة الجنسية على كل جانب تقريباً من جوانب الحياة فى الأطراف وكان مآل المركز الخاص الذى تتمتع به الطبقات المتميزة فى العالم الثالث أن يجعل من المستحيل على بلدان العالم أن تدخل فى أى مواجهة جادة أو نزاع جاد مع المركز مادامت هذه المجموعات المتميزة تحتل مركز القوة واتخاذ القرار الذى تشغله .

يتضح من التحليل السابق أن وضع التبعية الراهن الذى ترزح فيه بلدان الأطراف يمكن أن يفسر بتضافر عدة عوامل تاريخية هامة . وهذه العوامل تشمل طبيعة النظام الرأسمالى العالمى ذاتها إذ أنه نظام قوامه تقسيم العمل الدولى وقد أيدت النظام وأبقت عليه الدول الاستعمارية التى قطعت أوصال العالم الثالث الى مستعمرات وأشباه مستعمرات . وجاءت حركة إنهاء الاستعمار ونشوء الاشتراكية فى هذا القرن فحدت بلدان المركز على اللجوء الى نظام من الامبريالية غير الرسمية يربط الأطراف بالمركز من خلال أنواع شتى من الروابط والترتيبات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية . ويضاف الى ذلك أن طبيعة الدولة فى الأطراف واندماج

الشرائح العليا من سكان العالم الثالث فى الشرائح العليا من سكان المركز ، جعلا من الأيسر (والأرخص) جداً للمركز أن يفرض طريقة تسلطه عن طريق أدوات مثل الشركات المتعددة الجنسية ـ التى تعمل كمنتجة ومشترية وبائعة للمنتجات والمواد الخام والخدمات والتكنولوجيا والمعونة الفنية ـ ومثل البنوك الدولية والديون الخارجية والعقود العسكرية والتكنولوجيا العسكرية والنزعات الرائجة فى المجال الثقافى ونظم الاتصالات .

فاذا صح ما تقدم كان من الواضح إذن أن حالة التحلل الاقتصادى والسياسى الراهنة وإلغاء التأميمات سوف تجعل من المحال على بلدان العالم الثالث أن تكرس مواردها لتنمية اقتصاداتها ومواردها البشرية . وبدلا من أن تفعل بلدان الأطراف ذلك ستمضى فى تنمية غير موجهة ذاتيا ، وهذا يعنى أن حالة التخلف الراهنة وضع سيستمر إذ إنها جزء من العملية التاريخية التى ما فتئت بلدان المركز تسيطر عليها . إن هذا يعنى أن أزمة التنمية فى بلدان المحيط انعكاس منطقى لبنية الاقتصاد العالمى ذاته غير العادلة والمستحكمة ، لأن معظم الانتاج والمال والتكنولوجيا والبحث والتطوير وغيره ، فى العالم ، يقع تحت سيطرة الشركات المتعددة الجنسية التى تقيم قواعدها فى الغرب . وإلا فكيف نفسر أن يضم العالم الثالث ما يقرب من ٧٥ فى المائة من سكان العالم ومعظم أراضيه وموارده الطبيعية لكنه ينتج برغم ذلك ٧ فى المائة فقط من الانتاج الصناعى العالمى ، و٥ فى المائة من البحث والتطوير فى العالم ، و٢٥ فى المائة فقط من إجمالى الناتج القومى فى العالم ؟ إن مؤشرات التخلف والظلم البنيوى الذى يتسم به النظام العالمى تشمل ، كما نعلم جميعا ، الفقر والاعتماد الخطر على الواردات الغذائية ، وهجرة الكفاءات ، والبطالة ، وتدهور شروط التبادل التجارى ، وفخ الديون الأجنبية وهروب رؤوس الأموال ، واستغلال العمال ، وانتهاك حقوق الانسان ، وفقدان الكرامة ، وتراجع توقعات الحياة .

وهذه الألوان الفاقعة والمستمرة من التفاوت حدت جرنوت كوهلر على ابداء ملاحظة مؤداها أن البنية الكلية للمجتمع العالمى اليوم أشد ظلما من بنية الفصل

العنصرى « الأبارتهيد » فى مجتمع جنوب افريقيا من حيث توزيع الدخل ، والثروة ، والقوة ، والحقوق الأساسية ، وتكرار أعمال العنف .

ملاحظات ختامية

لقد حاولنا فيما تقدم أن نبين أن النظام العالمى الراهن متصل أو عملية تاريخية ترجع بأصولها الى القرن السادس عشر . وبمضى الزمن استمر نمط التفاوت بين المركز والأطراف فى الاتساع . والترتيبات المؤسسية الراهنة على الصعيدين الوطنى والدولى ، فى المركز وفى الأطراف على السواء ، تنحو الى تعزيز وإدامة عملية خلق التفاوت والسيطرة ، وهى عملية تاريخية . قد تتغير الأشكال لكن الجوهر يظل كما هو .

والآن ، وهذه ملاحظتى الأخيرة ، هل النظام العالمى الراهن نظام لامعدى عنه ؟ وبعبارة أخرى هل يجب على بلدان العالم الثالث أو الأطراف أن تظل جزءا من الاقتصاد العالمى كما نعرفه ؟ إن الاجابة فى الحقيقة هى ببساطة : لا . تصوروا إن شئتم أن العالم الصناعى قاطبة يزول غدا من على وجه الأرض أو أنه يقرر قطع كل علاقاته بالعالم الثالث . لاشك أن بلدان العالم الثالث ستعيش وتزدهر . والسبب فى هذا أن بلدان الأطراف تملك ما يكفى من الموارد الطبيعية والركازات . لديها مايكفى من الأرض الصالحة للزراعة والتكنولوجيا . ولديها بالتأكيد ما يكفى من الموارد البشرية لتمكينها من إعادة بناء نظام عالمى مختلف ونأمل أن يكون أكثر إنسانية .

وحتى اذا ظلت البلدان الصناعية على هذا الكوكب يستطيع العالم الثالث رغم هذا ، البقاء والازدهار بشرط أن ينخرط فى عمليتين متلازمتين أليمتين وطويلتى الأمد هما فك الارتباط من جهة والاعتماد الجماعى على الذات من جهة أخرى . ولكى يفعل العالم الثالث هذا يجب أن يكون مستعدا لأن يخوض تحولًا ثورياً يجعل من الممكن فك الارتباط والاعتماد الجماعى على الذات .

ملاحظات عن خلفية النظام الدولى وسماته الحالية

د. طارق الخضيرى

مدير البرنامج العربى لدى منظمة الأمم المتحدة للتنمية العالمية

يفترض بول جونسون فى كتابه « المثقفون » بأن الطابع السياسى الذى اكتسبه العالم الحديث يعود بالدرجة الأولى الى نصائح واجتهادات مفكرى عصر النهضة الأوروبية كمثال روسو حين كان الصراع بين الفكر الكنسى المشبع بالخرافة وبين التفكير العقلى قائما فقد سعى المثقفون الى ايقاظ كوامن الابداع الانسانى لتحسين سلوك المجتمعات دون اللجوء الى قوة السلاح وقوة المال التى اعتمدها طغاة ذلك العصر كأداة للتنافس والسيطرة على ذهنية الناس واحتلال المكانة الاجتماعية المرموقة . وقد ساعدت ظروف التناحر بين زعماء تلك الفترة على نشر الأفكار التحررية فى المجتمع الأوروبى وعبر المحيط الأطلسى خلال القرن الثامن عشر لترسم خطوطا جديدة للنظام الدولى مهيئة الجو لثورات انسانية لتغير أوضاع المجتمع الواحد بدلا من القيام بحملات عسكرية للنيل من حقوق المجتمعات المجاورة . فجاءت الثورة الأمريكية وتبعتها الثورة الفرنسية ، كل منهما باتجاه يخدم استقلالية المجتمع فى تحديد ظروفه وقدراته وان كان مسارها قد اختلف بسبب الخلفية التاريخية والظروف السياسية والاقتصادية فى كل بلد ، فقد جاهرت الثورة الفرنسية بفكرة حقوق الانسان حينما طرحت شعار العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة ونجحت فى مرماها بالرغم من الكوارث والنكبات التى صاحبت احداثها بما فى ذلك التوجه العسكرى الذى حمل لواءه نابليون والذى أدى بدوره الى نضوج فكرة الاستقلال السياسى والتوازن الدولى ومن ثم اعادة رسم الخارطة السياسية لأوربا من خلال مؤتمر فيينا ، لدرء خطر استعباد القوى للمجتمع الضعيف داخل القارة ، ونتيجة لذلك ، واضافة الى العوامل الاقتصادية التى اتضحت أهميتها ابان الثورة الصناعية والتى زامنت هذه التطورات ، اتجهت دول أوروبا القوية الى مد سيطرتها خارج القارة الأوروبية فى الوقت الذى ظهرت به بوادر حركات انسانية كرد فعل لظاهرة الاستعباد الانسانى

والنظام الطبقى الجديد الذى أفرزته الثورة الصناعية داخل القارة ، علما بأن تلك الحركات بقيت بمعزل عن المجتمعات التى كانت ترزح تحت حكم الاستعمار الأوروبى فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وما صاحبها من تنافس بين القوى الأوروبية على موارد تلك القارات . أما عبر المحيط الاطلسى فقد أدت الثورة الأمريكية الى استقلال مجتمع المهاجرين الطالبين حياة أفضل وبعيدة عن سيطرة الاستعمار الأوروبى ، ومن ثم اقامة دولة على أسس مثالية تعتمد حرية الانسان فى مسيرتها . إلا أن الدولة الجديدة حينما أرادت أن تبنى مرافقها الاقتصادية وهيكلها السياسى على غرار دول أوروبا بدأت حملتها التوسعية داخل القارة الأمريكية ، بعيداً عن منافسة تلك الدول ودون مراعاة لاستقلالية وحرية قبائل مجتمع القارة القديم ودون الالتفات الى المثل الانسانية التى

نادت بها تلك الثورة بحجة تحسين أوضاع تلك القبائل . ومع هذا فإن الكوارث التى المت بتلك الثورة لم تكن بالحدة التى كانت عليها فى أوروبا . فى أعقاب الثورة الفرنسية بسبب توفر الموارد داخل البلاد دون منازع وبسبب التماسك الاجتماعى والوحدة الوطنية العريضة التى نجت من الانهيار حينما قامت الحرب الأهلية . كما أفادت الدولة الفتية فى أمريكا الشمالية من التجربة الأوروبية خلال الثورة الصناعية حيث لم تكن حدة الصراع الطبقى بنفس الدرجة التى عانت منه مجتمعات أوروبا التى بدأت تلك النهضة .

وقد أسهمت تجربة الولايات المتحدة الأمريكية فى خلق شعور بأهمية وحدة المجتمعات المتجانسة فى خلق هيكل الدولة القوية ذات المقومات الاقتصادية والانسانية لدى قادة ومفكرى الدول الأوروبية ، فكانت الوحدة الألمانية ، وكانت الوحدة الايطالية ، وكان الكفاح من أجل الحفاظ على اتحاد مجتمعات الامبراطورية النمساوية والتى لم يكن لها مقومات قومية أو اجتماعية عدا ارتباطها الكنسى الكاثوليكى الذى تبلور ابان فترة الاصلاح الدينى كرد فعل للمد البروتستانتى وترعرع خلال التوسع العثمانى لتلك الاصقاع . وبنفس الوقت كانت الامبراطورية الروسية جادة فى توسعها

وخاصة نحو الشرق وآسيا لايجاد اتحاد سياسى اقتصادى بمأمن من المنافسة الأوروبية ، فى حين اتجهت الدول الأوروبية الأخرى وعلى رأسها انجلترا وفرنسا نحو دعم ركائزها الاستعمارية فى القارات الأخرى وضمها الى قاعدة الحكم وعندما شارف القرن التاسع عشر على نهايته كانت الخارطة السياسية الأوروبية قد تبدلت لتضم دولا كبرى موحدة ذات ركائز اجتماعية اقتصادية أو اقتصادية سياسية تدعمها الموارد الطبيعية المتواجد جلها فى القارات الأخرى . وعندها اخذت هذه الدول تتجه بطموحاتها جديا نحو الامبراطورية العثمانية الواسعة والتى بنت مجدها على وحدة هزيلة قوامها رابطة الدين وآليتها الهيمنة العسكرية الماحقة لحقوق الفرد والمزدرية باستقلالية المجتمعات العربية الرازحة تحت حكمها .

وما أن حل القرن العشرون حتى كانت بنية الكهنوت الدينى التى سادت أوروبا فى القرون الوسطى قد زالت فاسحة المجال لانتشار وقبول التفسيرات العلمية للسلوك البشرى والتى جاءت على لسان العديد من المفكرين من أمثال كارل ماركس وداروين وفرويد لتفتح باب النقاش لمفهوم جديد لحرية الفرد ومكانته واستقلالية المجتمع السياسية وأممية الكفاح من أجل ذلك ، وتأتى الحرب العالمية الأولى كنتيجة حتمية للصراعات الدولية المتنافسة على الموارد الاقتصادية . وتزامن أحداثها أو من خلال تلك الأحداث تحدث الثورة الاشتراكية كنتيجة حتمية للصراع الفكرى والصراع الطبقى الذى أفرزته سلبيات الثورة الصناعية . وبانتهاء الحرب ونجاح الثورة الاشتراكية ودخول الولايات المتحدة الى المسرح السياسى العالمى ، تكون الخارطة السياسية العالمية قد تبلورت . وفى الوقت الذى كرس مؤتمر فرساى منطلقات الفكر الأوروبى وتوجهاته لعقدين متتالين من خلال صيغ شروط الاستعمار المختلفة لضمان هيبة الدول المنتصرة وهيمنتها ، كانت الثورة الاشتراكية تخطط لبناء المجتمع الاشتراكى داخل الاتحاد السوفييتى لخلق قاعدة تؤهلها من مخاطبة الانسانية على نطاق أوسع ، تاركة بصماتها فى المسيرة العالمية الى يومنا هذا . ولأول مرة يتجاوب الشعب العربى

مع الأحداث العالمية متأثرا بالمنهج الغربى لمتابعة قضاياه بصورة جدية . فبالرغم من انفتاح مصر والساحل السورى على العالم لفترة تزيد على نصف القرن وقبل الحرب العالمية الأولى ، لم تكن فكرة الحرية والاستقلال السياسى والانعتاق من التبعية سوى أحلام تراود الشباب والمفكرين فى حين بقى الفكر السلفى مخيما على الغالبية العظمى من أبناء الشعب العربى .

وبالرغم من انتعاش الفكر العربى خلال النصف الأول من هذا القرن متأثرا أحيانا بنظريات مذهبية جديدة ، عانى السلوك السياسى من آفات قوامها التناقض بين المثل والأصول المذهبية من ناحية وبين آلية التنفيذ لتحديد مسيرة المنطلقات العقائدية من ناحية أخرى . فقد ظلت أزمة بناء الوطن فى المجتمع العربى تدور فى دائرة محيطها سلسلة من الحلقات العقلية والعاطفية تتجاذبها الاجتهادات العلمية والسياسية الواردة من الخارج دون تماسك من واقع هذا المجتمع . فأدى ذلك الى الوقوع فى براثن التبعية الفكرية لأوربا بشقيها الشرقى والغربى . وكان هذا الحال مشابها لما آلت اليه أحوال مجتمعات العالم الثالث الذى بنى آماله فى نهاية الحرب الثانية على شرعة الأمم المتحدة ومبادئها النبيلة .

ففى العالم العربى بقيت الأفكار الليبرالية والرأسمالية الديمقراطية ، والأفكار الاشتراكية والأفكار الوحدوية تدور بفلك الاحلام لأن المقومات الاجتماعية والبنى التحتية اللازمة لترجمة هذه الأفكار الى خطط عمل تتناسب مع الواقع المادى والانسانى لم تكن قد وصلت الى درجة مقبولة من التأسيس . وحيث أن الذهنية بصورة عامة لم تكن قد نضجت لتتصور الجانب العملى فى التنفيذ أو تدرك أهمية الصراع الفكرى فى بناء المجتمع ، ترجمت الأفكار الى صراعات عسكرية داخل المجتمعات العربية بدلا من أن تكون قاعدة لحوار بناء مما أدى الى حالة من عدم الاستقرار مستمرة فى الوطن العربى . ونتيجة لهذا كله تباطأ الركب العربى فى مسيرته

الاجتماعية والاقتصادية وزادت الفجوة العلمية والانتاجية بينه وبين الدول المتقدمة بما فى ذلك بعض الدول النامية . فهناك بعض الدول العربية حاولت سلوك طريق الاشتراكية دون مراعاة للظروف القائمة والتاريخية، وسلكت الأخرى طريق الرأسمالية متحلية بمذهب الأحرار دون وجود مقومات لهذا المذهب لأسباب أهمها طبيعة المجتمع القبلى وسلبياته الموروثة ، وعدم الالتفات الى الجانب الانسانى الذى يفرض تفاعلا سياسيا اجتماعيا بين الدولة والمجتمع ، واحتدام الصراع الفردى على السلطة ، وفى الوقت ذاته تبقى فكرة حقوق الانسان مجرد تصور مثالى ما دام محروما من ممارسته فى صنع القرار والمسيرة الجادة فى ظل قانون ، تحميه مؤسسة القضاء المستقلة عن آلية الدولة وسلطته التنفيذية ، ويبقى الوطن العربى فى ظل هذه الظروف عرضة للتبعية بكل أوجهها محروما حتى من توجيه صوت موحد يخاطب فيه العالم ، عالم اليوم .

وعالم اليوم لم يتغير عن الأمس من ناحية وجود القوى الذى يهدد الضعيف بالرغم من أن عدد الدول التى نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية جاوز المائة ، وبالرغم من التطور التقنى والعلمى والاجتماعى ، وبالرغم من المواثيق والعهود الدولية التى يفترض أن تنص على التعاون وحماية الضعيف الخ من المثل السامية ، وبالرغم من أن منظومة الأمم المتحدة حاولت جادة ونجحت أحيانا فى دعم المسيرة الانسانية . فالتكتلات الدولية تخطط لوضع برامج سياسية واقتصادية من شأنها اعداد صيغ للتعاون تفرض على الدول الضعيفة (النامية) الابقاء على التبعية بأسلوب جديد ، بما فى ذلك التبعية الفكرية ، مستغلة بذلك الظروف السياسية والاجتماعية ، وتقدمها التقنى والعلمى ومرافقها الاقتصادية وحتى مؤسساتها العسكرية أحيانا ، اضافة الى بعض المؤسسات الدولية التى تخضعها أحيانا بأسلوب أو بآخر فالتبعية لاتتمثل فى فرض الحلول السياسية عن طريق الحملات العسكرية وانما أيضا عن طريق القروض المالية وفرض القيود التجارية وممارسات الشركات الكبرى وخلق التكتلات السياسية الضيقة التى يمنح أعضاؤها معاملات تجارية تفضيلية الخ . وما الحلول المطروحة بشأن

مديونية الدول النامية الا تكريس لهذه التبعية التى تساعد على توسيع الركيزة الاقتصادية السياسية للدول المتقدمة . كل هذا يجرى فى الوقت الذى تنادى فيه تلك الدول بضرورة وضع ضوابط ومؤشرات للحد من التسلح وانتشار الأسلحة النووية والكيماوية فى الدول النامية ، ولحماية البيئة من التلوث وتحرير التبادل التجارى من قيود الدعم والضرائب المفروضة من قبل الدول النامية ، مع التأكيد على حقوق الانسان وضمان حقوق المجتمعات فى استغلال مواردها ومؤكدة على أهمية التعامل بالمثل . هذا كله يعلن والعالم يراقب عن كثب كيف تكون ممارسات تلك الدول وكيف تشجع العكس من ذلك كله إذا اقتضت مصلحتها ، حتى إذا كان ذلك يتطلب تشجيع الصراعات الاقليمية أو دعم الحكومات المستهترة بحق الشعوب .

دور الدولة فى النشاط الاقتصادى فى الوطن العربى* :

قضايا عامة ونظرة مستقبلية

د . ابراهيم سعد الدين عبد الله
مدير مكتب منتدى العالم الثالث
مكتب الشرق الأوسط

مدخل

يعود موضوع دور الدولة فى النشاط الاقتصادى فى الوطن العربى ليصبح من جديد أحد أهم الموضوعات التى يدور حولها المناقشة والجدل . ويشمل الحوار والصراع حول هذا الموضوع فئات اجتماعية متعددة وكثيرة ، تتضمن القادة السياسيين والمسئولين الحكوميين ورجال الأعمال والأكاديميين ومنظمات العاملين .

لقد لعبت الدولة دوراً قيادياً مهماً فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى ، فى الفترة التى تلت الاستقلال . وتوسع دور الدولة فى النشاط الاقتصادى بشكل خاص فى مجموعتين من الأقطار العربية : الأنظمة العربية « ذات التوجه الاشتراكى » وبلدان النفط العربية التى تمتلك فيها الدولة المورد الأساسى للبلاد ، والذى هو المصدر الوحيد لعملية التحديث والتنمية ، رغم أن هذه المجموعة الأخيرة من الأنظمة تهدف فى مجموعها إلى تشجيع تنمية « رأسمالية » فيها . وكانت الدولة فى الحالين هى الأداة الأساسية لاستعادة المجتمع لموارده التى كانت تخضع بالكامل للسيطرة الأجنبية .

---

* اعتمدت الندوة هذه الورقة ، كأساس ، فى مناقشاتها لموضوع «النظام الدولى وبناء الدولة الوطنية فى العالم الثالث» وقام بتقديمها د . عبد الغني المانى . والورقة نشرت في مجلة «المستقبل العربي» العدد (١٢٧) في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

وبينما أقدمت الأنظمة « ذات التوجه الاشتراكى » على توسيع حدود الملكية العامة وتدخل الدولة ، إلى آفاق أوسع لضمان السيطرة على الموارد المحدودة وتعبئتها لخدمة التنمية وتخصيصها طبقاً للأولويات التى تحددها هى ، فإن ملكية الدولة لجل الموارد قد أدت فى الحالة الثانية إلى أن تلعب الاستثمارات العامة الدور الأساسى فى تطوير المجتمع ، حتى فى الحالات التى سعت الدولة إلى تخصيص الموارد ونقل جزء مهم منها لملكية القطاع الخاص .

وقد أدت تطورات محلية وعالمية متشابكة ومتداخلة إلى انبعاث الجدل والحوار من جديد حول دور الدولة فى النشاط الاقتصادى ، بخاصة فى البلدان العربية غير النفطية . ويقف على رأس هذه التطورات ما حدث من تغيرات فى أوضاع السلطة والأوضاع الطبقية والاقتصادية فى الأنظمة العربية « ذات التوجه الاشتراكى » نفسها . لقد حملت هذه الأنظمة بوزر هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ وبمسئولية عدم القدرة على الخروج من واقع الهزيمة وتحقيق نهضة عربية جديدة . ويحدث فى عدد من تلك الأنظمة تحولات جذرية فى التوجه الاقتصادى والاجتماعى نتيجة لتولى قيادات جديدة للسلطة ، ولأن التراكم المالى الذى حققته بعض القيادات الادارية والسياسية عن طريق الانحرافات واستغلال النفوذ ، أدى إلى نشوء فئات اجتماعية جديدة من داخل الأنظمة ذاتها تتطلع إلى توفير حرية الاستغلال الرأسمالى لما راكمته من أموال .

هذا إضافة إلى أن المرحلة النفطية التى أعقبت حرب عام ١٩٧٣ واتساع حجم الهجرة إلى الخارج ، وزيادة حجم مدخرات العمال المهاجرين ، قادت إلى اتساع شديد فى قاعدة الملكية الخاصة فى تلك المجتمعات من ناحية ، وإلى صعوبة الاعتماد على وسائل الرقابة والضبط لتعبئة المدخرات التى تتم فى مجتمعات تقع خارج سلطة الدولة الوطنية من ناحية أخرى ، الأمر الذى أجبر الدولة على اللجوء إلى أنواع من التشجيعات والحوافز التى تضمنت بالضرورة توسيع نطاق النشاط الخاص فى المجتمع

والحد من تدخلها هى .

وأدت هذه التطورات فى كل الحالات إلى زيادة حجم القطاع الخاص ونشاطه . ولكن الأمر تعدى ذلك فى العديد من المجتمعات التى كانت قد تبنت « التوجه الاشتراكى » ، إذ تم التخلى عن هذا التوجه بالكامل ، وحوصر القطاع العام وصفيت بعض شركاته وبيعت للقطاع الخاص المحلى أو الأجنبى . وانتشرت واتسعت الدعوة إلى تخلى الدولة عن دورها « الرقابى » والتدخل فى الأسواق وترك الحرية بالكامل لعوامل العرض والطلب . وتتخذ القوى الرأسمالية التى تركت لها حرية النمو من جديد فى هذه المجتمعات موقف الرفض الصارم من أى محاولات بواسطة الدولة لتوجيه نشاطها أو لاخضاعه للرقابة أو حتى لنظام ضريبى فعّال . وانخرط جانب مهم من هذه القوى فى النشاط المالى والتجارى والعقارى حيث توجد الفرص لتحقيق أرباح عالية وسريعة . وقبلت ، بل سعت ، فى العديد من الحالات لمشاركة رأس المال الأجنبى للحصول على ما يمنح إلى الأخير من مزايا من ناحية ، وليكون لها سند فى مواجهة أى محاولات جديدة لوضع حدود على أنشطتها أو اخضاعها للتوجيه أو التدخل بواسطة الدولة ، من ناحية اخرى .

وجد هذا الاتجاه تأييداً قوياً من الشركات دولية النشاط والمؤسسات المالية الدولية التى تساندها . فالسعى لعالمية السوق ، وهو أحد أهداف الشركات متعددة الجنسيات ، قد أدى إلى مزاولة الضغط من أجل « تكيف » الأوضاع الاقتصادية فى أقطار العالم المختلفة ـ وبخاصة فى بلدان العالم الثالث ـ لتطورات وأوضاع السوق العالمية . وهو ما يتطلب فى النهاية ترك حرية أوسع لعوامل العرض والطلب دون تدخل . وقد أتاحت المديونية الكبيرة للعديد من البلدان العربية ورغبتها فى الحصول على مزيد من القروض والمساعدات ، الفرصة لمزيد من الضغوط عليها بواسطة المؤسسات المالية الدولية « لتحرير اقتصادها » لا من النفوذ الأجنبى ولكن من تدخل الحكومات .

وقد وجدت هذه الاتجاهات سنداً فكرياً وايديولوجياً لها من التطورات المعاصرة فى كل من المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى . إن الدول الرأسمالية التى كانت قد دخلت فى مرحلة أزمة « الركود ـ التضخمى » تحت قيادة الأحزاب العمالية والليبرالية ، والتى تعرضت لانحسار نفوذها الدولى أيضاً نتيجة لزيادة نفوذ المعسكر الاشتراكى من ناحية ، وسعى دول العالم الثالث لاقامة نظام اقتصادى عالمى جديد ، بعد انتزاع دول الأوبك لحقها فى تحديد أسعار منتوجاتها من ناحية أخرى ، قد اتجهت بشدة إلى اليمين الذى قاد هجمة شرسة لتثبيت الرأسمالية واستعادة سيطرتها الداخلية والخارجية . واختارت القوى الرأسمالية الحاكمة إعطاء الأولوية لمحاربة التضخم ، ولو على حساب زيادة البطالة ، وقادت لذلك هجوماً حاداً على الكينزية والسياسات التى ترتبت عليها والخاصة بتدخل الدولة لتحقيق العمالة الكاملة . وانتقدت السياسات التى اتبعت فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية لتحقيق « دولة الرفاهية » وللانفاق على الخدمات الاجتماعية من الضرائب ولتوسيع حجم القطاع العام . واعتمدت لذلك اتباع سياسات نقدية انكماشية للحد من التضخم وتخلت عن الانفاق على العديد من برامج الخدمات الاجتماعية ، كما بادرت باعادة العديد من مؤسسات القطاع العام إلى الملكية الفردية . ونادت بأن يتم تمويل العديد من الخدمات بواسطة المستفيدين منها بدلًا من الاعتماد على الضرائب كمصدر للتمويل . واستندت إلى التقدم التقنى والعلمى الذى حققته ، وإلى تحكمها فى الأسواق المالية والنقدية لتعيد دول العالم الثالث إلى « حجمها الطبيعى » ولكى تفرض عليها إعادة تكييف أسواقها لتتماشى مع التطورات المعاصرة للرأسمالية ، والتى تتجه بسرعة إلى مزيد من العالمية .

كانت الفترة منذ منتصف السبعينات حتى الآن هى أيضاً فترة ظهور ثم تفاقم أزمة المجتمعات الاشتراكية ، والتى أدت إلى إعادة نظر شاملة فى أساليب ادارة المجتمع وادارة الاقتصاد الوطنى فى اتجاه مزيد من الديمقراطية والمصارحة والمشاركة سياسياً ، وفى اتجاه الحد من التدخل الادارى بواسطة الدولة فى نشاط مؤسسات

الانتاج واعطائها حريات أكبر ، والحد من التخطيط التفصيلى والاعتماد بدرجة أكبر على السوق وعلى المؤشرات والدوافع الاقتصادية لتوجيه النشاط الاقتصادى . وقد تضمنت اتجاهات الاصلاح اعطاء دور أكبر لمنظمات المجتمع المدنى ، وتوسيع نطاق النشاط التعاونى ، والنشاط الاقتصادى الفردى الذى لاينطوى على استغلال ، فضلا عن إباحة وتشجيع المشاركة الخارجية فى إنشاء مشروعات مشتركة على أرض الوطن لتسريع التطور التقنى وزيادة امكانات التصدير إلى الخارج .

استندت القوى الساعية لتقليص حجم القطاع العام ولتحديد دور الدولة فى البلدان العربية ودول العالم الثالث الأخرى إلى ذلك النقد الذى يوجه للتجربة الاشتراكية المعاصرة من الداخل لتكثيف هجماتها وسعيها لاطلاق الحرية لرأس المال المحلى والأجنبى دون قيود ، ولابقاء تدخل الدولة فى أدنى الحدود الممكنة .

فى هذا الاطار وفى هذا الجو السياسى والاقتصادى ، تعود قضية دور الدولة فى النشاط الاقتصادى فى الوطن العربى لتصبح من جديد مركزاً للاهتمام ومحوراً للصراع الفكرى والسياسى . وتقدم هذه المقالة التى تعبر عن وجهة نظر كاتبها بعض قضايا الصراع الرئيسية .

(١)
أهمية استبعاد المطلق والمجرد

إننا إذ نعلن مقدماً أننا نعرض وجهة نظر ، ولا نطرح ما يمكن أن يدعى الموقف العلمى الصحيح من القضايا موضع المناقشة ، فإن ذلك يعود إلى أنه يوجد ، فى رأينا ، ما يمكن أن يدعى أنه كذلك .

ورغم أن طبيعة الدولة هى واحدة فى التحليل الأخير ، فإن أنماط الدول وعلاقاتها بمجتمعاتها ، وبالتالى ابنيتها وممارساتها تختلف من مجتمع إلى آخر ومن حقبة تاريخية معينة إلى أخرى . إن الدولة عموماً هى نتاج للمجتمع فى مرحلة من مراحل

تطوره . وهى نشأت عندما برزت الحاجة إلى وجود قوة أو سلطة على رأس المجتمع ، وهى جزء منه وإن بدت مستقلة نسبياً عنه وعن طبقاته المتصارعة ، وذلك من أجل حماية الاستقرار وتوفير الشروط الضرورية لاستمرار المجتمع فى إعادة انتاج ذاته ومنع الصراع بين الطبقات من وصوله إلى درجة تهدد بانهيار المجتمع ، فضلاً عن حماية المجتمع من محاولات العدوان الخارجى . إن تلك القوة أو السلطة رغم ما يبدو من استقلالها تكون فى الواقع خاضعة لهيمنة الطبقة أو الطبقات الاجتماعية السائدة والتى تختلف بين تنظيم اجتماعى ـ اقتصادى وآخر .

ومع أن الوظيفة الأساسية للدولة تكون فى كل الحالات تحقيق تماسك التكوين الاقتصادى ـ الاجتماعى ووحدته ، فإن هذه الوظيفة تتخذ أشكالاً مختلفة باختلاف أساليب الانتاج السائدة ومن ثم التكوين الاقتصادى ـ الاجتماعى المعين فى وقت محدد ، وباختلاف الارث التاريخى والثقافى ، والبيئة الجغرافية ، وطبيعة الموارد ومدى اتساع الرقعة وغير ذلك ، كما أن حدود نشاط الدولة والأبنية والمؤسسات التى تعتبر جزءاً منها ومدى اتساعها أو انكماشها وأولويات نشاطها تتأثر أيضاً بالأهداف التى تسعى إليها القوى السياسية التى تباشر الحكم . ودون الدخول فى أى تفصيلات بهذا الشأن نضرب أمثلة فقط لتوضيح ما نذهب إليه .

١ ـ اثر اختلاف الموارد

نكتفى فى توضيح تأثير طبيعة الموارد والنشاط الاقتصادى ، الذى يعتمد عليه المجتمع ، فى دور الدولة وممارساتها ، أن نشير الى أنه حتى فى أقدم العصور التاريخية ، مارست الدولة فى المجتمعات النهرية التى كانت تعتمد على تنظيم الرى ، كمصر وبلاد ما بين النهرين ، مهام اقتصادية تختلف عما كانت تمارسه الدول المدينية فى المجتمعات التى نشأت عند مفترق طرق التجارة والقوافل فى المنطقة العربية . أما فى العصر الحديث فقد أدى الاعتماد شبه الكلى لمجتمعات عربية على النفط إلى تعظيم دور الحكومات الاقتصادى فى المجتمعات حتى فى أشدها تمسكاً بأفكار الحرية الاقتصادية

وتشجيعها لنمو القطاع الخاص والرأسمالية .

٢ ـ اثر اختلاف النظام الاقتصادى ـ الاجتماعى

إن المقارنة بين دور الدولة فى حالة المجتمعات قبل الرأسمالية ، وفى المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الاشتراكية تبرز الاختلاف الواضح فى ممارسات الدولة التى ترتبط بالتغيير فى التنظيم الاقتصادى ـ الاجتماعى .

لقد كانت الدولة قبل الرأسمالية دولة سلطوية تمارس قدراً كبيراً من التدخل والسيطرة وتفرض درجة عالية من القيود على الدخول فى الأسواق وعلى ممارسة بعض الأنشطة التى كان القيام بها يتطلب الحصول على إذن خاص أو امتياز من الدولة أو العرش الذى كان يعطى للبعض دون الآخرين . وقد خضع النشاط الاقتصادى ، فضلًا عن ذلك ، إلى القيود التى كانت تفرضها المنظمات الحرفية والمهنية على حرية الدخول وعلى نشاط المهنيين أنفسهم .

وكان تدخل الدولة « قبل الرأسمالية » يختلف اختلافاً جماً فى أهدافه ووسائله عن أى تدخل فى مراحل تالية . وكانت الأنظمة الاقتصادية ـ الاجتماعية السابقة للرأسمالية تتصف بدرجة عالية من السكون . ورغم بعض الاهتمام بضبط وتنظيم بعض الأعمال ، أو تطوير بعض الأنشطة فإن أياً من الحكومات آنذاك لم يعر قضية التقدم الاقتصادى أو تنمية القدرة الاقتصادية أهمية تذكر . وكانت سلطة الدولة تستخدم بشكل مباشر وصريح لخدمة الطبقات والفئات ذات النفوذ وصاحبة الامتيازات ، وللمحافظة على مصالحها وموقعها داخل الاطار الاقتصادى ـ الاجتماعى السائد . وكانت سياسة الحكومات تهدف بشكل عام إلى توفير العمل الرخيص الخاضع وبقاء الفلاحين والفقراء « فى موضعهم الطبيعى » فالعلاقات الاستغلالية القائمة كانت تستند إلى الاملاء عن طريق استخدام قوة العناصر صاحبة النفوذ أو قوة الدولة التى كانت فى الواقع أداتهم .

وقد ارتبطت نشأة وتطور النظام الرأسمالى فى أوروبا ببزوغ الدولة الوطنية الحديثة التى وحدت السوق الوطنية وأزالت القيود الداخلية على التجارة . وتطلب نمو الرأسمالية الصناعية وجود عمال لايخضعون لقيود التنظيمات الحرفية أو سيطرة الاقطاعيين . وتبنت الرأسمالية الناشئة لذلك شعارات حرية التجارة والعمل والحد من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، واقتصار دورها على تنظيم وحماية التنافس فى الأسواق ، حيث يؤدى سعى كل من المتنافسين لتحقيق مصالحهم الذاتية إلى تحقيق مصلحة المجتمع فى مجموعه ، وأدى بروز الدولة الرأسمالية الحديثة بالفعل إلى اسقاط عدد من القيود التى كانت سائدة فى المراحل السابقة للرأسمالية على النشاط الاقتصادى ، مع اختلاف فى مدى عمق ذلك الاتجاه من دولة إلى أخرى . إلا أن سيادة مبادىء الحرية الاقتصادية والدعوة إلى تقليص دور الدولة فى النشاط الاقتصادى لم تمنعا المطالبة بأن تقوم الدولة بدور حمائى للأسواق الوطنية ، لتوفير الشروط الضرورية لنمو الصناعة الوليدة فى الدول التى دخلت متأخرة إلى ميدان التصنيع ، كما حدث فى المانيا والولايات المتحدة هذا فضلًا عن استمرار الدولة فى تقديم بعض السلع الهامة التى يصعب انتاجها بكفاءة فى إطار تنافسى . ورغم أن الأشكال القديمة من التدخل الحكومى قد تقلصت ، فقد مال الدور الاقتصادى للحكومات وتدخلها فى النشاط الاقتصادى إلى النمو التدريجى كنتيجة للتطور فى النظام الرأسمالى نفسه . وقد نما الاتجاه إلى التدخل حتى فى المجتمعات التى بقيت تتبنى أيديولوجية الحرية الاقتصادية والحد من التدخل الحكومى . والتدخل الحكومى قد بوشر فى العديد من الحالات لمعالجة أزمات طارئة أو مواجهة ظروف عارضة . وان القوى نفسها التى تدعو إلى حرية الأسواق سرعان ما تدعو الحكومات إلى تقديم يد المساعدة والتدخل لانقاذها عندما تتعرض مصالحها لبعض الأخطار . وتميل الدولة إلى الاحتفاظ بما اكتسبته من سلطات حتى وإن زالت الأسباب التى أدت إليها .

لقد دفعت عدة عوامل إلى النمو المتسارع للتدخل الحكومى وزيادة دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى فى الدول الرأسمالية خلال القرن الحالى . ومن أهم هذه

الأسباب تعرض النظام الرأسمالى لسلسلة متتابعة من الأزمات الاقتصادية الدولية وتزايد حدة الصراع الدولى الذى قاد إلى حربين عالميتين بين الدول الرأسمالية واتخاذه بعد الحرب العالمية الثانية شكل صراع حاد بين كتلة الدول الرأسمالية وكتلة الدول الاشتراكية . وقد اضطرت الحكومات خلال كلتا الحربين العالميتين إلى إحداث نوع من التعبئة الاقتصادية لتوفير الموارد اللازمة للحرب . ولم يكن مثل هذه التعبئة للموارد ممكناً بالاعتماد على عوامل العرض والطلب وحرية الأسواق . فطورت الحكومات لذلك وسائل جديدة لتوجيه النشاط الاقتصادى ، استمرت فى استخدام بعضها حتى بعد انتهاء القتال عندما اشتدت الحاجة إلى إعادة تعمير ما خربته الحروب . وقد اضطرت الأزمات المتعاقبة التى تعرض لها النظام الاقتصادى العالمى بدءاً من الخروج عن قاعدة الذهب فى العشرينات ثم الكساد الكبير الذى شمل العالم الرأسمالى فى بداية الثلاثينات ، وما ترتب على ذلك من بطالة واسعة وعدم استقرار ، إلى دفع الحكومات إلى مزيد من التدخل الاقتصادى لحماية المصالح الوطنية والاستقرار الداخلى ، وإيجاد فرص عمل للعاطلين والمحافظة على أسعار السلع الزراعية من الانهيار وتحقيق استقرار الأسعار الداخلية ، واستمرار تدفق الانتاج والاستهلاك والاستثمار فى المجتمع . وقد استمرت الحاجة إلى دور حكومى فعال فى ميادين التجارة الخارجية والعلاقات النقدية والمالية الدولية وفى توجيه سياسة الائتمان ، ومراقبة ومواجهة التضخم ، وتوفير فرص العمل ، وتوجيه الاستثمار وغير ذلك فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وحتى الآن ، إما لمواجهة أو منع أزمات اقتصادية أو الحد من آثارها .

وأحد العوامل الاضافية المهمة لزيادة التدخل الحكومى وزيادة دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى فى الدول الرأسمالية هو نمو حجم الوحدات الاقتصادية نفسها ونمو القدرة التنظيمية للقوى الاجتماعية المتصارعة ونضالها من أجل تحقيق مصالحها . لقد انتهت منذ فترة طويلة مرحلة الرأسمالية التنافسية التى كانت تتصف بوجود عدد كبير من الوحدات الانتاجية الصغيرة التى لايستطيع أى منها أن يؤثر فى الأسواق ، والتى تأخذ الأثمان السائدة فى السوق باعتبارها معطيات تتأثر بها

ولاتستطيع التأثير فيها . فلقد أدت المنافسة بين الوحدة الانتاجية والتطور التقنى فى العصور الحديثة إلى اتصاف الأسواق بسيطرة عدد محدود من الوحدات الكبيرة التى اكتسبت قدرات احتكارية وأصبحت تقوم بإدارة الأثمان وتحديد حجم الانتاج . وقد حاولت بعض الحكومات فى البداية التدخل لمنع « الاحتكار » وللعودة بالمجتمع إلى المرحلة التنافسية دون أى نجاح . وأدت سيادة الاحتكارات إلى ضغط على الحكومات لقدر من التدخل لحماية جمهور المستهلكين والمشترين ومنع هؤلاء الذين حازوا قدرة اقتصادية أكبر من استغلال تلك القوة على حساب القوى الاجتماعية الأخرى .

وقد صاحب نمو الوحدات الانتاجية والقدرة الاحتكارية للمشروعات ، تنظيم القوى الاجتماعية المختلفة لنفسها للدفاع عن مصالحها وعلى رأس هؤلاء العمال والفلاحون الذين أدى تنظيمهم إلى زيادة قدرتهم على الصراع وعلى المنافسة ، وقد تحول المجتمع الرأسمالى نتيجة لذلك من مجتمع يسوده التفاعل الحر بين العرض والطلب إلى مجتمع تتحدد فيه العلاقات على أساس من القدرة على المساومة الجماعية واستخدام مختلف أساليب الضغط وفى مثل تلك الظروف تنشأ الحاجة إلى تدخل الدولة لتوفير الإطار القانونى والمؤسسى الذى ترتكز عليه تلك العلاقات وللعمل على الحد من تفاقم الصراعات إلى درجة تهدد استقرار النظام الاقتصادى والاجتماعى سواء عن طريق قيام الدولة بدور أساسى فى إعادة التوزيع وتحقيق درجة أقل من الفروق الاجتماعية عن طريق مختلف الخدمات التى تمولها الضرائب العامة ، أو باتخاذ الخطوات والاجراءات الكفيلة بتقوية الموقف التساومى للفئات الأضعف وتحسين الظروف التى تتم فيها المفاوضة الجماعية .

أدت الحربان العالميتان ، وما صاحبهما من تضحيات كبيرة وقعت على عاتق الطبقات الشعبية ، إلى زيادة القوة السياسية للطبقات الفقيرة والشعبية ، وإلى ترسيخ الديمقراطية السياسية وتوسيع نطاقها ، وزيادة إحساس الطبقات الشعبية

بنفوذها السياسى وقدرتها على الضغط وقد ترجم ذلك فى شكل تزايد الضغط من أجل أن تلعب الدولة دوراً مهماً فى إعادة توزيع الدخل وتوفير حد أدنى من مستوى المعيشة اللائق للمواطنين ، وتحقيق درجة أكبر من المساواة الاجتماعية . وقد نتج عن ذلك انتشار نموذج « دولة الرفاهية » فى العالم الرأسمالى حيث أصبحت الدولة مسئولة عن تقديم خدمات التعليم والصحة والسكن اللائق لمواطنيها وتأمينهم ضد البطالة والعجز والمرض والشيخوخة . وذلك فضلًا عن تدخل الدولة تشريعياً لتحديد الحد الأدنى للأجور ولفرض حق العاملين فى إجازات مدفوعة الأجر ، وتحديد ساعات العمل وغير ذلك . كما مارست الحكومات التدخل للدفاع عن أسعار الحاصلات الزراعية وضمان دخل ملائم للمزارعين .

ساد هذا الاتجاه لزيادة التدخل الحكومى ، وتعاظم دور الدولة فى النشاط الاقتصادى فى كل الدول الرأسمالية تقريباً حتى بداية الثمانينات . وتم مثل هذا النمو لدور الحكومات سواء كانت الدولة تحت سيطرة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية أو تحت سيطرة الأحزاب المحافظة وتضاعف حجم الانفاق الحكومى بالنسبة إلى الناتج القومى الاجمالى بأكثر من أربع مرات ونصف المرة فى المتوسط خلال القرن منذ عام ١٨٨٠ وحتى الآن حيث كانت هذه النسبة تصل إلى نحو ١٠ بالمائة فى عام ١٨٨٠ وارتفعت إلى نحو ٤٧ بالمائة فى المتوسط فى عام ١٩٨٥ .

ويوضح الجدول التالى حصة الانفاق الحكومى من الناتج القومى أو المحلى الاجمالى فى عدد من البلاد الصناعية المنتقاه .

جدول رقم (١)

حصة الانفاق الحكومى من الناتج القومى الاجمالى

فى بلدان صناعية منتقاه ١٨٨٠ ، ١٩٢٩ ، ١٩٦٠ ، و١٩٨٥

(نسب مئوية)

البلد / السنة	فرنسا	المانيا	اليابان	السويد	بريطانيا	الولايات المتحدة الأمريكية
١٨٨٠	١٥	١٠	١١	٦	١٠	٨
١٩٢٩	١٩	٣١	١٩	٨	٢٤	١٠
١٩٦٠	٣٥	٣٢	١٨	٣١	٣٢	٢٨
١٩٨٥	٥٢	٤٧	٣٣	٦٥	٤٨	٣٧

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٨٥ (واشنطن دي . سي : البنك ١٩٨٥) جدول رقم (٢ – ١) ص ٦١ .

وإذا كان دور الدولة الاقتصادى قد تعاظم فى النظام الرأسمالى مع مرور الزمن للأسباب السابق الإشارة إليها ، فإن دور الدولة فى إقامة الاشتراكية ، وفى تسيير المجتمع الاشتراكى وقيادة النشاط الاقتصادى فيه هو دور أساسى يبدأ مع بدء مرحلة التحول الاشتراكى ويظل ما بقى ذلك النظام .

إن أسلوب الانتاج الاشتراكى وعلاقات الانتاج الاشتراكية لاتنشأ داخل المجتمع الرأسمالى ولا المجتمعات السابقة للرأسمالية ولا تنمو تدريجياً فى إطارها (مهما كانت درجة نمو الطبيعة الاجتماعية للعلاقات الاقتصادية ، ومهما نما حجم القطاع العام المملوك للدولة فى هذا النظام) . إن نشأة علاقات إنتاج جديدة تنفى الاستغلال الرأسمالى كلية (وهو جوهر الانتقال إلى الاشتراكية) لا تتم إلا بإلغاء الملكية الرأسمالية لأدوات الانتاج . وهو أمر يستحيل أن يتحقق طالما استمرت سيطرة القوى الرأسمالية

على السلطة السياسية . ومن ثم فإن نقطة البدء فى إنشاء العلاقات الانتاجية والاجتماعية الاشتراكية الجديدة هى تجريد القوى الرأسمالية فى المجتمع من السيطرة الاقتصادية والسياسية (سواء بالطريق السلمى أو غير السلمى للثورة) وانتقال السلطة السياسية إلى أيدى القوى التى تناضل من أجل بناء الاشتراكية (أى للطبقة العاملة وحلفائها) وتتولى السلطة السياسية الجديدة مهمتين أساسيتين فى الوقت نفسه لتحقيق الانتقال إلى الاشتراكية : تصفية أسلوب الانتاج الرأسمالى وعلاقات الانتاج الرأسمالية أو قبل الرأسمالية ، وإعادة تنظيم المجتمع على أسس اشتراكية تستند إلى الملكية المجتمعية لأدوات الانتاج التى تضع القوى المنتجة فى خدمة المجتمع بأسره وتوجه الانتاج لتحقيق الإشباع المتزايد للحاجات المادية والروحية لمجموع الشعب ، وتضمن توزيع الناتج الصافى طبقاً لمبدأ « من كل بحسب قدرته ولكل بحسب عمله » .

تلعب السلطة السياسية ممثلة فى الدولة ، دوراً أساسياً فى كل من عمليات الهدم والبناء تلك ، بغض النظر عن مدى اتساع المبادرات الجماهيرية ، وبغض النظر عن مدى مركزية السلطة أو لامركزيتها وبغض النظر أيضاً عما إذا كان النموذج الاشتراكى هو نموذج هرمى أو أمرى ، كذلك الذى تم بناؤه فى الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الأخرى ، أو إذا اتخذ نمطاً أكثر ديمقراطية وأقل هرمية يتسع لتعدد الآراء ونمو المنظمات الجماهيرية المعبرة عن الفئات العاملة المختلفة . ولا يقتصر هذا الدور الكبير للسلطة السياسية على المراحل الأولى للثورة ، أى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية وتصفية النظام الرأسمالى أو أى أشكال أخرى من العلاقات الرأسمالية ، ووضع أسس النظام الاشتراكى الجديدة . إن الدولة تبقى فى النظام الاشتراكى مسئولة ضمن أمور أخرى ، عن تحديد وتطوير نظم الادارة الاقتصادية فى المجتمع ، ووضع استراتيجية النمو والتطور الاقتصادى والاجتماعى ومراقبة تنفيذها ، كما أنها تظل مسئولة عن رصد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتناقضات الجديدة التى تنشأ فى المجتمع ، والسعى إلى حلها لمصلحة المجموع ، وتكون مسئولة بصفة خاصة عن السعى للتوفيق

بين المصالح العامة للمجتمع ومصالح الفئات المختلفة فيه وعلى الأخص مجاميع العاملين والشغيلة .

إن أى تغيير فى نظم الادارة السياسية أو الاقتصادية فى المجتمع الاشتراكى لايقلل من الدور المركزى للدولة . إن التغييرات المطلوبة تتعلق أساساً بمدى مشاركة مختلف فئات الشعب فى السلطة والحكم ، وبنوعية الأساليب التى تطبقها الدولة لأداء دورها المركزى فى قيادة المجتمع ، ولكنها لاتنفى هذا الدور . ومهما أتيح من حريات ديمقراطية ، وتم توسيع إطار المشاركة الجماهيرية فى اتخاذ القرارات ، ومهما أعطيت وحدات الانتاج من سلطة ومسئولية فى تسيير أمورها وفى تحمل نتائج نشاطها ، ومهما تم من تغيير وسائل الادارة من وسائل تعتمد على الأوامر إلى الوسائل الاقتصادية فإن دور الدولة فى قيادة النشاط الاقتصادى يبقى مركزياً . وسوف تستمر السلطة السياسية على قمة المجتمع تتحرك باسمه وتلعب دوراً أساسياً فى تطوره .

إن الاصلاحات التى تجرى الدعوة إليها أو يحاول تطبيقها حالياً فى عدد من المجتمعات الاشتراكية ستؤدى فى حال نجاحها إلى تغييرات مهمة فى توزيع الاختصاصات والمسئوليات . إن عدداً من المسئوليات سوف ينتقل إلى المستويات المحلية ، وستتمتع وحدات الانتاج بدور أكبر فى اتخاذ القرارات الخاصة بها ، وفى تسيير أمورها فى إطار يتصف بدور متزايد للأسواق . وستؤدى الاصلاحات أيضاً ـ فى حال نجاحها ـ إلى حصول التنظيمات المجتمعية للديمقراطية ، التى تدافع كل منها عن مصالح أعضائها ، على درجة أكبر من الاستقلال مع ما قد يترتب على ذلك من بروز لتناقضات بين الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع . وسيتطلب ذلك كله أن تلعب السلطة المركزية دوراً أكبر فى التنسيق والتوفيق بين المصالح المختلفة وفى المواءمة بين الأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل ، وفى رسم استراتيجية للتطور والنمو ترضاها القوى الاجتماعية المختلفة التى ساهمت فى مناقشتها والوصول إليها . إن

مسئولية الدولة عن قيادة النشاط الاقتصادى لن تزول أو تقل وإن كانت ستتخذ أشكالًا جديدة وتتم بوسائل مختلفة .

٣ ـ الدولة في المجتمعات النامية

كما يختلف دور الدولة باختلاف التنظيم الاقتصادى ـ الاجتماعى للمجتمعات التى توجد الدولة على قمتها ، كذلك يتأثر هذا الدور بموقع المجتمع فى النظام الدولى . فالدور الذى تلعبه وتمارسه الدولة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة فى المركز يختلف عن دور الدولة فى المجتمعات النامية ، رغم أن هذه الاخيرة تبقى لتشكل مع المجتمعات الرأسمالية الصناعية المتقدمة مجمل النظام الرأسمالى العالمى .

ورغم الاختلاف الواسع بين مجتمعات الدول النامية ذاتها واختلاف مستوى تطورها الاقتصادى والاجتماعى عند حصولها على استقلالها ، فإن ما يطلق عليه العالم الثالث أو الدول النامية فى مجملها قد ورثت عن مرحلة الهيمنة الاستعمارية أو شبه الاستعمارية اقتصادات مشوهة يتعايش فى إطارها أكثر من أسلوب من أساليب الانتاج ، وتتصف بمحدودية الترابط الداخلى وضعف القاعدة الانتاجية ومستوى الكفاءة والدخل بالنسبة إلى الفرد الواحد من السكان ، فضلًا عن استمرار ارتباطها بالمركز بالعديد من الآليات التى تبقيها فى وضع التبعية واستغلال للدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة .

كما ورثت هذه الدول أنظمة للدولة والحكم كان قد أوجدها الاستعمار أو الطبقات والفئات الاجتماعية المحلية المتعاونة معه واستخدمتها كأداة لاخضاع المستعمرات وأشباه المستعمرات واستغلالها . وكانت تلك الأنظمة تدار بواسطة المستعمرين أنفسهم أو بمساعدة أو بواسطة بيروقراطيات محلية تخضع لمساءلة مرؤوسيها من المستعمرين أو الطبقات أو العناصر المتعاونة معهم دون أن تكون مسئولة أمام مواطنيها وبخاصة القوى الشعبية فى مجتمعاتها .

وورثت فضلاً عن ذلك ، هياكل مؤسسية مدنية تتصف بالضعف والتقليدية وغياب الديمقراطية ، تسودها قيم تحابى الركود وتعكس حالة التخلف التى يعانيها المجتمع . وتخضع إما لسيطرة البيروقراطيين من موظفى الحكومة المعينين أو لهيمنة القوى الاقتصادية والاجتماعية المسيطرة فى المجتمع المتصف بدرجة عالية من التمايز الاجتماعى ، والتى تستخدم الدولة كأداة لتمكين السلطة وتعميق الاستغلال .

لقد واجهت كل تلك المجتمعات رغم اختلافها مهمة إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة فيها . وهى مهمة تقتضى إحداث تغييرات عميقة متزامنة فى كل نواحى الاقتصاد والمجتمع بما فى ذلك بناء الهياكل التحتية للاقتصاد وتطويرها ، وكذلك تطوير القاعدة الانتاجية ومعالجة الاختلالات الهيكلية فيها ، وتطوير القوى البشرية وإقامة نظام إدارى قادر على إدارة الاقتصاد والمجتمع بكفاءة تسمح بتعبئة الموارد لاحداث التنمية المطلوبة ، وإعادة تشكيل الهياكل المؤسسية فى المجتمع وإحداث تغييرات فى القيم لتصبح أكثر محاباة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ودفعاً له .

وقد اختلفت المجتمعات النامية فى الطرق التى سلكتها والاستراتيجيات التى اتبعتها لاحداث تنمية اقتصادية واجتماعية فيها . وارتبط ذلك الاختلاف بطبيعة القوى الاجتماعية التى سيطرت على السلطة والحكم بعد انتهاء الاحتلال الأجنبى وباستبعاد الدول القليلة التى اتجهت لبناء نظام اشتراكى فيها يمكن التمييز فى الدول النامية بين ثلاثة نماذج على الأقل : المجتمعات التى استمرت السلطة السياسية فيها فى أيدى الفئات نفسها التى كانت تعاون الاستعمار فى ظل سيطرته فى فترة ما قبل الاستقلال ، والتى ارتضت الاستمرار فى الدور التقليدى للمستعمرات وأشباه المستعمرات فى انتاج المواد الأولية والاعتماد شبه الكامل على رأس المال الدولى ، لتنمية قطاعات التصدير فيها فى إطار ارتباط وثيق بالسوق الرأسمالى العالمى والاندماج فيه من موقع تابع ؛ والمجتمعات التى انتقلت السلطة السياسية فيها إلى الرأسمالية المحلية وحلفائها الذين

هدفوا إلى قدر من الاستقلال بسوقهم الداخلى وإتاحة الظروف لنمو رأسمالية محلية مع استمرار الارتباط بالسوق الدولى والاندماج فيه واستمرار التعاون مع القوى الرأسمالية والارتباط بها ؛ والمجتمعات التى تولت السلطة السياسية فيها أو التى حكمتها قوى شعبية ثورية أو قيادات وطنية سعت إلى استعادة الثروة الوطنية من ربقة الهيمنة الاستعمارية وتأمين سيطرة الدولة الوطنية على الموارد المحلية ومصادر الاستثمار وتعبئة الموارد وتوجيهها لبناء اقتصاد وطنى مستقل .

وقد اختلفت أدوار الحكومات ومدى اتساع تدخلها وشموله فى كل من النماذج الثلاثة السابقة . ومع ذلك بقى للحكومات دائماً دور أساسى فى النشاط الاقتصادى وفى دفع عجلة النمو نظراً إلى أن تحقيق النمو الاقتصادى كان يتطلب فى كل الأحوال تطوير الهياكل الأساسية للاقتصاد وتحقيق حد أدنى من الخدمات الضرورية للسكان ، لم يكن من الممكن فى ظروف البلاد النامية أن توفرها إلا الحكومات التى تحملت أعباء استثمارية كبيرة من أجل ذلك . من ناحية أخرى فإن غياب وجود طبقة من المنظمين القادرين على تحمل المخاطر لاقامة أنشطة إنتاجية حديثة ذات حجوم كبيرة ، قد اضطر الحكومات — حتى فى المجتمعات التى تتبنى نموذج التنمية الرأسمالية — إلى تحمل بعض هذه المخاطر خاصة فى مجال الصناعة . كما تطلبت التنمية فى كل الأحوال توسعاً فى التعليم والتدريب لتوفير القوى العاملة المناسبة ودعماً لجهود نقل التقنية وتطويرها . وتوفير قدر من الحماية للأسواق الداخلية ودعم وتشجيع الصادرات وغير ذلك .

لقد تعاظم دور الدولة فى النشاط الاقتصادى فى المجتمعات النامية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وبينما كان نصيب الانفاق الحكومى للإدارات الاستعمارية وحتى للدول المستقلة فى الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية لايتجاوز ٥ بالمائة من الناتج القومى ، فقد ارتفع انفاق الحكومات المركزية وحدها فى الدول النامية إلى ١٩ بالمائة من الناتج القومى فى عام ١٩٧٢ ووصل إلى ٢٦ بالمائة بحلول عام

١٩٨٥ . وبينما لم تستثمر الحكومات فى الفترة السابقة للحرب إلا فى البنية الأساسية وبخاصة فى مجال النقل ، توسعت الحكومات فى تمويل الاستثمار بعد ذلك ، فبلغ استثمار القطاع العام فى ١٢ دولة نامية نحو ٤٣ بالمائة من جملة الاستثمارات فى الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥[١] .

ويلاحظ أن الارتفاع الكبير فى الانفاق الحكومى فى المجتمعات النامية تم نتيجة للتزايد الكبير للاستثمار العام ، على عكس الحال فى الدول الصناعية المتقدمة التى ارتفع الانفاق الحكومى فيها فى مجال الضمان الاجتماعى وتوفير الرفاهية لسكانها بصفة أساسية .

٤ ـ تأثير الاختلافات الثقافية وتغير العناصر والفئات المسيطرة على الحكم

يتصف الحديث السابق عن دور الدولة فى الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وعن تطور دور الدولة فى المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الاشتراكية ، وعن الدور الخاص للدولة فى المجتمعات النامية بقدر كبير من التعميم . فالسمات العامة لدور الدولة تخفى قدراً مهماً من التباينات بين مجتمع وآخر فى إطار كل حالة . بل إنها تخفى أيضاً قدراً من التباين الذى قد يحدث فى إطار المجتمع الواحد نتيجة لتغير العناصر المسيطرة على الحكم بين مرحلة وأخرى .

ولسنا بصدد توضيح أو تفصيل تلك التباينات . ونكتفى بضرب عدد محدود من الأمثلة التى توضح تأثر دور الدولة فى المجتمعات المختلفة بالارث التاريخى والثقافى لكل مجتمع وباتجاهات الفئات المسيطرة على السلطة والحكم .

إن دور الدولة فى تنظيم الاقتصاد وضبطه فى الولايات المتحدة ، وفى إعادة التوزيع وتوفير الخدمات ، هو أقل من الدور الذى تمارسه الدولة فى أغلب المجتمعات الأوروبية المتقدمة صناعياً . ويعود ذلك ضمن أمور أخرى إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعرف فى الواقع أنظمة سابقة على الرأسمالية ، وانها نشأت كدولة

مهاجرين تتسع حدودها باستمرار بفعل حركة المهاجرين الذين كونوا مستوطناتهم دون حماية أو تدخل يذكر من السلطة المركزية . وقد اتاح اتساع الأرض الأمريكية والفرص الواسعة لاستزراع الأراضى الجديدة ارتفاع معدلات الأجور فى الولايات المتحدة بما فرض أهمية التطور التقنى السريع ، وتطوير الانتاج الكبير والتسويق الواسع للسلع وتطوير مؤسسات مالية ضخمة ملكت من النفوذ أكثر مما ملكته الحكومة المركزية أو حكومات الولايات .

وكبديل عن محاولة السيطرة على تلك المؤسسات بواسطة سلطة الدولة ، بخاصة بعد أن فشلت جهود الدولة للحد من السلطة الاحتكارية لتلك المؤسسات ، فقد تم فى ظروف الولايات المتحدة نشوء قوى موازنة للمؤسسات المالية والصناعية الكبرى تمثلت بصفة خاصة فى نشوء وتطور حركة نقابية عمالية قوية ، ونشوء وتطور السلاسل التجارية الكبرى التى تسعى لتحقيق أرباحها عن طريق التوزيع الواسع للسلع وسرعة دوران رأس المال مع الاكتفاء بمعدلات أرباح معتدلة . وذلك فضلاً عن نشوء مؤسسات قوية عن طريق تطوعى للدفاع عن المستهلكين وتطور أنظمة للتأمين الصحى وغير ذلك .

لهذه الأسباب ولغيرها بقى دور الحكومة الأمريكية أضيق من دور الحكومات فى الدول الرأسمالية المتقدمة الأخرى . دون أن يمنع ذلك دور الحكومة المركزية الأمريكية من النمو الدائم على مر الزمان كما حدث بالنسبة إلى الدول الرأسمالية الأخرى نتيجة للأزمات الدولية وأهمية القيام بدور الحكم النهائى فى النزاعات التى تنشأ بين القوى المنظمة فى المجتمع وغير ذلك من الأسباب التى أشرنا إليها فيما سبق .

أما فى الدول الأوروبية الغربية حيث نظمت الطبقة العاملة نفسها فى أحزاب سياسية إلى جانب تنظيمها النقابى ، وحيث سعت بعض تلك الأحزاب إلى إدخال تعديلات رئيسية على آليات النظام الرأسمالى ، ووصل بعضها إلى السلطة

والحكم لمدد طالت أو قصرت ، فإن تدخل الدولة لتوفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين فى مجالات التعليم والصحة وتوفير الاسكان الملائم والمحافظة على البيئة الصالحة لسكن الانسان وتأمين المواطن ضد أخطار البطالة والعجز والشيخوخة ، قد اتخذ أبعاداً أوسع كثيراً مما حدث فى الولايات المتحدة ، رغم وجود قدر من التفاوت بين قطر أوروبى وآخر ، سواء فى الآليات التى استخدمت لتحقيق الأهداف أو فى مدى شمول الخدمات الحكومية المجانية وغير ذلك .

وعلى سبيل المثال حول التباين فى الآليات بين الدول الأوروبية ، نشير إلى أن شبكة واسعة من الخدمات الاجتماعية والتأمينات قد تم توفيرها بواسطة الدولة فى السويد . ولكن ذلك لم يرتبط بتأميمات لأى من الصناعات الرئيسية . فقد اعتمدت الحكومة السويدية على فرض ضوابط على نشاط وحدات القطاع الخاص بدلًا من تأميم المؤسسات الخاصة . وخضع لهذه الضوابط العديد من الأنشطة بدءاً من الأنشطة المالية كالبنوك وشركات التأمين ، إلى الشركات الصناعية . وشجعت الدولة المؤسسات التعاونية على أن تلعب دور المنافس والضابط لسلوك الوحدات الصناعية والتجارية الخاصة فى الحالات التى كان للمؤسسات الخاصة مركز احتكارى أو شبه احتكارى . ورغم تنفيذ الدولة العديد من المشروعات العامة وتدخلها لتحقيق العمالة الكاملة فإنها لم تعتمد على التأميم كإحدى الآليات .

وقد حدث العكس فى بريطانيا ، حيث نمت بعد الحرب العالمية الثانية وفى إبان حكم العمال ، سلسلة واسعة من التأميمات لعدد من الأنشطة الاقتصادية المهمة شملت قطاعات المال ، والنقل والاتصالات ، والمرافق العامة وبعض المشروعات الصناعية الكبرى ذات الطابع الاستراتيجى . وقد مورس التأميم لأسباب مختلفة ، فتم تأميم بعض الصناعات التى تدهورت بالفعل فى إطار الملكية الخاصة والتى احتاجت إلى حجم من الاستثمارات لم يكن القطاع الخاص على استعداد لتقديمها فى إطار الهيكل

القائم للملكية (كما فى حال صناعة الفحم) . كما تم تأميم الصناعات التى تحظى مؤسساتها بأوضاع احتكارية وشبه احتكارية ، كما فى حالة الكهرباء والمياه والتليفونات .. الخ . كما أممت صناعات لدورها الإستراتيجى فى الاقتصاد البريطانى ، كما فى حالة صناعة الصلب ونفط بحر الشمال .. الخ . وتم فى الوقت نفسه توسيع شبكة الخدمات والتأمينات لتوفير مستوى ملائم من الخدمات لكل مواطن بريطانى وتم فى هذا الاطار تأميم الخدمات الطبية لكى لا يصبح العلاج سلعة .

وقد استخدمت الدول الأوروبية المختلفة وسائل وآليات متباينة تضمنت فى كل الأحوال توفير شبكة من الضمانات الاجتماعية للمواطنين وتقديم سلسلة واسعة من الخدمات التعليمية والصحية وتوفير المساكن الملائمة ، والقيام بمشروعات عامة لتوفير العمالة الكاملة ، وتقديم الدعم للفئات الاجتماعية الأضعف وغير ذلك .

ورغم أن التوسع فى التدخل الحكومى والملكية العامة قد تم أساساً نتيجة لضغوط الحركة العمالية المنظمة وخلال فترة حكم الأحزاب العمالية فإن المجتمع قد تقبل بشكل عام فكرة دولة الرفاهية . وحافظت الأحزاب عند وصولها إلى الحكم على ما سبق اقراره من حقوق للعاملين وعلى مسئولية الدولة عن تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وتأمينهم ضد الأخطار . وباستثناء صناعة الصلب التى أعيدت للقطاع الخاص فى بريطانيا عند تولى المحافظين للحكم ، فقد أبقت الحكومات المحافظة المختلفة التى سبقت حكومة تاتشر أغلب الصناعات المؤممة ضمن القطاع العام . ولم تبدأ الحملة لما يسمى بـ « الخصخصة » أو الحد من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى إلا خلال السنوات العشر الأخيرة ، لأسباب لا نرى موجباً للتعرض إليها الآن .

وقد سبق لنا الاشارة إلى أن الدولة فى المجتمعات النامية تلعب دوراً أساسياً فى دفع جهود التنمية ، وأن الاستثمارات العامة تشكل نسبة مهمة من الاستثمارات الكلية فى هذه المجتمعات . وكما هى الحال فى الدول المتقدمة ، فإن أشكال التدخل

الحكومى ومداه وآلياته بل وأهدافه ، تتباين بتباين الظروف التاريخية واختلاف طبيعة الفئات المسيطرة على الحكم والسلطة . ودون الدخول فى أى تفصيلات نكتفى بالاشارة إلى أن دور الدولة كان أكثر اتساعاً وشمولًا حيثما هدفت السلطة القائمة إلى استعادة المجتمع لموارده من سيطرة القوى الاستعمارية . وتحقيق ذلك لم يكن مستطاعاً فى أغلب الحالات إلا عن طريق التأميم . من ناحية ثانية يتسع دور الدولة حينما تهدف السلطات القائمة إلى إحداث قدر من عدالة التوزيع ، حيث اقتضى ذلك فى العديد من الحالات التدخل المباشر للدولة فى اعادة توزيع الثروة من جانب وفى تنظيم الأسواق من جانب آخر . إن غياب التنظيمات المستقلة للطبقات والفئات المضطهدة أو الضعيفة يدفع بالدولة إلى أن تلعب دوراً مباشراً فى عملية إعادة التوزيع وألا تكتفى بدور الحكم بين المنظمات المستقلة المتصارعة .

٥ ـ التباينات فى دور الدولة تستوجب استبعاد الحديث المجرد والمطلق

كان هدفنا من العرض العام السابق هو التأكيد على ما سبق أن ذكرناه من أن الاجابة عن السؤال الذى يتردد حول دور الدولة فى النشاط الاقتصادى لايمكن أن يكون موضع اتفاق نظرى عام بين الباحثين على اختلاف توجهاتهم ؛ وأن تلك الاجابة قد تختلف من مجتمع معين فى ظروف تاريخية محددة إلى مجتمع آخر فى ظروف تاريخية مخالفة حتى بواسطة باحثين ينتمون إلى التوجه الاجتماعى نفسه والنظرة الأيديولوجية نفسها . إن حديثنا لذلك ، يجب أن ينصرف إلى دور الدولة فى النشاط الاقتصادى فى الوطن العربى فى المرحلة التاريخية التى تواجهها أمتنا وتنطلق الاجابة عن هذا السؤال بالضرورة من وجهة نظر محددة مرتبطة بالموقف الاجتماعى والنظرة الطبقية للباحث . ومن ثم يصبح من الضرورى أن يحدد الباحث بوضوح موقعه الاجتماعى ونوع وطبيعة المجتمع الذى يدعو إلى أن يتم النضال من أجل بنائه .

(٢)

الأوضاع الراهنة والتنمية المستهدفة

إن تقديم وجهة نظر حول الدور الذى يجب أن تلعبه الدولة فى النشاط الاقتصادى العربى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقويم الأوضاع العربية الراهنة ورؤية الباحث لماهية المهام الأساسية للنضال العربى فى هذه المرحلة ، ونوعية المجتمع العربى الذى يتم النضال من أجل بنائه فى المستقبل .

ونشير إلى أن المجتمع العربى يدخل الحقبة الأخيرة من القرن العشرين من موضع اقتصادى يتصف بالضعف وزيادة حدة تشوه الهياكل الاقتصادية والانكشاف الاقتصادى على العالم الخارجى .

إن محاولات تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة ، على أساس قطرى فى عدد من الأقطار العربية ، فى الستينات والسبعينات (فى مصر وسوريا والعراق والجزائر) كانت قد تعثرت لعدد من الأسباب . فضيق الأسواق والموارد القطرية واتباع استراتيجيات تنموية خاطئة أهملت التنمية الزراعية وركزت على استيراد التقنية دون العمل على تنمية القدرات التقنية العربية ، واستمرار اتباع أنماط استهلاكية لاتتفق والقدرات الانتاجية والاقتصادية للبلاد ، قد أبقى تلك البلاد ، رغم كل الجهود ، فى إطار التبعية الاقتصادية للخارج ، وشدد من تبعيتها التقنية . وقد أدى ذلك ، فضلًا عن الأعباء الضخمة للدفاع الوطنى فى غياب تنسيق عربى مشترك ودفاع عربى مشترك فعال ، إلى ضغوط على الاقتصاديات القطرية وتعثر محاولات التنمية القطرية المستقلة .

وقد أدى النجاح فى تصحيح أسعار النفط بعد عام ١٩٧٣ وتدفق موارد مالية ضخمة إلى بعض أقطار الوطن العربى ، إلى بدء مرحلة اقتصادية جديدة لعب فيها النفط وأمواله الدور الحاكم فى مسار التنمية العربية ، لا فى الأقطار العربية النفطية فحسب بل فى المجتمع العربى كله أيضاً . فقد أدى التطلع إلى المال النفطى ، إلى إعطاء القوى النفطية العربية دوراً حاسماً فى توجيه وإعادة توجيه السياسات الاقتصادية

العربية . ورغم الآمال الكبيرة التى كانت قد علقت على المال النفطى فى إمكان تحقيق دفعة كبيرة فى تطوير قوى الانتاج العربية وإحداث تكامل اقتصادى عربى ، فقد انتهت فترة الرواج النفطى مخلفة اقتصادات عربية أكثر تبعية للخارج وأشد تشوهاً ، وهياكل اقتصادية أكثر اعوجاجاً واقتصاديات قطرية أكثر اختلالاً .

لقد زادت فى المرحلة النفطية التبعية التجارية والمالية والتقنية للعالم الخارجى ، كما تفاقمت التبعية الغذائية واشتد تغلغل الشركات دولية النشاط فى الاقتصاد العربى . ونشير فى هذا المجال إلى أن استعادة السيطرة المباشرة على الموارد العربية النفطية بواسطة البلدان العربية لم تؤد إلى تحرير الاقتصاد العربى ، بل أدت السياسات الاقتصادية التى اتبعت فى ظل توافر المال النفطى الى العكس .

لقد شهد الاقتصاد العربى إثر تصحيح أسعار النفط معدلات انفتاح على العالم الخارجى لم يسبق لها مثيل فى تاريخه الحديث . ووصلت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج العربى الاجمالى الى نحو ٨٧ المائة فى عام ١٩٨٠ ، وهبطت إلى ٥٥ بالمائة فى عام ١٩٨٥ بعد أن استعادت الدول الصناعية السيطرة على أسواق النفط وأسعاره . ورافق التوسع فى الاندماج فى السوق الخارجى ارتفاع الميل إلى الاستيراد وضعف المرونة الداخلية للواردات . ومن ثم أدى انخفاض الصادرات العربية الكلية بحكم انخفاض الصادرات النفطية ، إلى تقلص وتآكل الفوائض فى موازين التجارة العربية وميزان العمليات الجارية فى معظم البلدان العربية النفطية وغير النفطية ، إلى بروز عجز كبير فى موازين المدفوعات لدى عدد من الأقطار العربية ، الأمر الذى أدى إلى تصاعد حجم أعباء خدمة الدين الخارجى وتدهور أوضاع الاحتياطيات الدولية للأقطار العربية .

وقد صاحب الزيادة فى حجم التجارة الدولية زيادة تركيز العلاقات التجارية مع الدول الرأسمالية المتقدمة ، وبخاصة دول السوق الأوروبية المشتركة مع

بقاء التجارة العربية البينية عند مستويات متواضعة لم تتجاوز ٧ بالمائة من اجمالى الصادرات و ١١ بالمائة من إجمالى الواردات .

ورغم أن عدداً من البلدان العربية قد تراكم لديه فى بداية المرحلة النفطية حجم ضخم من الفوائض المالية ، فإن هذه الفوائض لم تحقق استقلالاً عربياً . فقد تم تدويل الأموال العربية التى صبت فى الخارج بعيداً عن قنوات الاستثمار العربية ، وانتزع عن الفوائض العربية هويتها القومية وأدمجت ضمن رأس المال العالمى ، وأديرت بواسطة مؤسساته . وحصل الأمر نفسه بالنسبة إلى المدخرات العربية خاصة التى تم جذبها للأسواق المالية الدولية عبر آليات متعددة ، حتى وصلت إلى ما يزيد على ١٢٥ مليار دولار فى عام ١٩٨٦ طبقاً لبعض التقديرات . وهو ما وازى تقريباً حجم الدين الخارجى الرسمى العربى عند التاريخ نفسه . وهكذا ، فبينما تسيطر الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة على المدخرات العربية العامة والخاصة ، فإنها تفرض أيضاً شروطها المالية على الاقتصاد العربى الذى يثقله الدين الخارجى . ورغم استعادة السيطرة المباشرة على انتاج النفط وتسعيره فى البلدان العربية ، فإن الحقبة منذ منتصف السبعينات وحتى الآن كانت فترة تغلغل واسع للشركات متعددة الجنسيات فى الاقتصاد العربى ، حيث اتسعت رقعة نشاط وعمليات هذه الشركات ، التى اخترقت بوسائل جديدة قطاعات بأكملها بما فيها القطاع المالى والمصرفى والبناء والتشييد والصناعات النفطية والبتروكيميائية وغيرها . وتمكنت تلك الشركات من إحكام قبضتها على الأسواق العربية ، وتأكيد تبعيتها لها نتيجة للاعتماد المفرط للبلدان العربية على الخدمات الاستشارية الدولية وعلى بناء مشروعاتها على أساس عقود « تسليم المفتاح » والاعتماد على إدارة الشركات الدولية لمشروعاتها الخاصة أو العامة .

وقد صحب النمو الاقتصادى فى الفترة النفطية تغير فى الهيكل الاقتصادى لغير مصلحة القطاعات الانتاجية ، فانخفض بصفة عامة نصيب القطاع الزراعى فى

الناتج الاجمالى ، بينما حدث تصاعد شديد فى معدلات نمو الخدمات فى كل البلدان العربية النفطية وغير النفطية . ونما فى الوقت نفسه قطاع التشييد وإن كانت معدلات النمو فى هذا القطاع الأخير قد مالت إلى الانخفاض بعد انخفاض العائدات النفطية وبدء مرحلة من الركود التضخمى . وقد أدى انخفاض معدل النمو فى الزراعة الذى لم يتجاوز ٢,٧ بالمائة فى البلاد الزراعية العريقة إلى تراجع معدلات الاكتفاء الذاتى من الحبوب وغيرها من السلع الغذائية ، وارتفاع الواردات من الغذاء ، الأمر الذى ساهم فى تصاعد حدة العجز فى أرصدة موازين المدفوعات . وقد انتقلت البلدان العربية نتيجة لذلك من بلدان تعتمد على الزراعة والصيد وغيرها من الأنشطة الأولية إلى بلدان يتركز الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادى فيها فى القطاع الخدمى ، مع استمرار محدودية النشاط الصناعى التحويلى الذى لم يتجاوز نصيبه ١٥ بالمائة من الناتج الاجمالى إلا فى عدد محدود من البلدان العربية. ورغم بعض التطور فى هذا القطاع ، وعلى الأخص فى مجال الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية ، فإن تدهوراً ملحوظاً قد حدث فى الاكتفاء الذاتى من منتوجات العديد من الصناعات بما فيها الأقمشة والملبوسات كما استمر غياب أو شبه غياب قطاع صناعة العدد والآلات باستثناء انتاج بعض الآلات الزراعية والمولدات الكهربائية الصغيرة وآلات تقطيع المعادن البسيطة وما شابهها .

وقد ترتب على هذه العوامل كلها أن اصبحت البلدان العربية جميعها تحت وطأة أزمات اقتصادية حادة ومتعددة ، يأتى على رأسها وقوعها جميعاً فى إسار مرحلة من الركود التضخمى نتجت وتنتج من التأثير العكسى لانخفاض العائدات من النفط فى الأنشطة الاقتصادية فى كل من البلدان العربية النفطية وغير النفطية . ويرزح العديد من البلدان العربية بما فيها بعض البلدان النفطية (العراق والجزائر) تحت وطأة المديونية الخارجية وارتفاع معدلات خدمة الدين . ويزداد الخلل فى الأوضاع الاقتصادية الدولية للأقطار العربية نتيجة لمحدودية قدرتها على زيادة صادراتها أو المس بجزء مهم من

وارداتها التى تتصف بالجمود ، لأن نسبة مهمة منها يتم استيرادها للوفاء بالحاجات من السلع الغذائية أو لتوفير مستلزمات الانتاج اللازمة لاستمرار النشاط الاقتصادى .

وتقلص أزمات الركود التى يمر بها الاقتصاد العربى فرص العمالة والتوظف ، الأمر الذى يؤدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بخاصة فى الأقطار ذات الكثافة السكانية الأعلى .

وقد أنتجت المرحلة النفطية تفاقم الخلل فى توزيع الدخل القومى داخل الأقطار العربية ، كما أدت إلى اتساع الفروق الداخلية بين البلدان العربية . ويتم فى إطار المرحلة الحالية للركود التضخمى تحميل الطبقات الشعبية عبء الأزمة ، الأمر الذى يزيد من عدم المساواة القائمة بالفعل فى توزيع الدخول داخل كل قطر عربى .

ورغم ما تنوء به الأقطار العربية من أعباء اقتصادية فإن الأخطار الأمنية التى يتعرض لها العديد من تلك الأقطار ، والاضطرابات الداخلية التى يعانيها بعضها تجبرها أو تغريها على تحمل أعباء طائلة للتسلح وذلك فى غياب أى جهد فعال لتنسيق عربى أو دفاع عربى مشترك . إن الطرح السابق للأوضاع الراهنة يركز على النواحى الاقتصادية دون غيرها . ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال ، أن الأزمات التى يعانيها المجتمع العربى هى مجرد أزمات اقتصادية . فالأزمات الاقتصادية نفسها ترتبط ارتباطاً شديداً بالأوضاع السياسية القائمة التى تتصف بتسلط نظم حكم استبدادية أدت فى العديد من الحالات إلى حكم دكتاتورى فردى سافر يستبعد كل مشاركة حقيقية فى السلطة ، وعلى الأخص أى مشاركة من القوى الشعبية . وقد أدى ذلك فى العديد من الحالات إلى تحول الصراعات الفردية بين الحكام إلى صراعات بين الأقطار العربية ، كما أدى إلى تعميق الاتجاه القطرى وهو ما ساعد على اندماج البلدان العربية كل على حدة فى السوق العالمى من موقع التبعية .

ورغم محاولات التحديث والتنمية والنضال فى سبيل التحرر السياسى والاقتصادى بقى المجتمع العربى مجتمعاً متخلفاً تتسع الفجوة الحضارية بينه وبين المجتمعات المتقدمة التى تستمر فى ممارسة هيمنتها عليه واستغلالها له وتدخلها فى شؤونه الداخلية بأساليب وآليات متعددة متجددة . وقد انتجت حالة التخلف والتبعية والأزمات الاقتصادية والسياسية التى يعيشها الوطن العربى حالة من التفكك والخلخلة والتجزئة السياسية والاجتماعية قادت إلى اشتداد النزاعات بين الأقطار العربية وداخل العديد من الأقطار ، بل حتى داخل الفئات والطوائف فى القطر الواحد الأمر الذى أصبح يهدد وجود المجتمع أو الدولة فى أكثر من قطر عربى .

وترتب على التفكك وتبعية الوطن العربى واغتراب الانسان العربى فيه زيادة حدة التناقضات ونشوء حالة من الفوضى فى القيم ، إذ فقدت بعض القيم قدرتها على ضبط السلوك دون ان تحل محلها قيم جديدة ، الأمر الذى وسع من انتشار روح الكسب الفردى والانتهازية والانحرافات الاجتماعية والنزعة الاستهلاكية المظهرية ، المقترنة بإبراز المكانة ، وأدى من ناحية أخرى إلى شيوع اللجوء إلى الانسحاب والهرب من الواقع .

إن الخروج من المأزق الحالى وتطوير المجتمعات العربية لوقف التدهور أولًا ، ثم لتحقيق نهضة حضارية ترد إلى المجتمع العربى قدرته على التجدد ذاتياً وتتيح أمامه فرص الابداع للانطلاق للخلاص من التبعية والتخلف وتحقيق الحرية والعدالة والوفاء بالحاجات المادية الروحية المتنامية للشعب العربى تتطلب نهجاً جديداً للتنمية العربية المستقلة ، على أساس من الاعتماد الجماعى على النفس ، وهو أمر لايمكن تصور حدوثه إلا فى ظل نظم حكم وطنية ديمقراطية تستند إلى تحالف واسع للطبقات الشعبية يضم العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين جنباً إلى جنب مع الرأسمالية الوطنية المنتجة .

ودون الدخول فى تفصيلات ولا التطرق إلى كيفية تحقيق نظم حكم وطنية وديمقراطية فى الوطن العربى نشير فقط إلى أن تنمية عربية مستقلة لابد من أن تستهدف اعتماد العرب على أنفسهم كبديل لاعتمادهم على الخارج ، والاتجاه إلى تكوين اقتصاد عربى متشابك ومتكامل كبديل لاندماج كل قطر عربى على حدة فى الاقتصاد العالمى ، وتوجيه النشاط الانتاجى للوفاء بالحاجات الداخلية للسوق العربى كبديل للاعتماد المغالى فيه على التصدير للخارج ، وإلى بناء القاعدة المادية لتحقيق الأمن القومى العربى ، وتوفير الغذاء اللازم للشعوب العربية ، وأن تتجه مثل هذه التنمية بصفة عامة إلى الوفاء بالحاجات الأساسية المادية والروحية لكل الأقطار العربية لا إلى إثراء الأقلية وتهميش الأغلبية . إن مثل هذه التنمية تستند بالضرورة إلى بناء وتقوية قاعدة علمية وتقنية عربية تمكن العرب من المساهمة والمشاركة فى التقدم العلمى والتقنى العالمى وعدم الاكتفاء بدور المتلقى . وتعتمد مثل هذه التنمية على تطوير قدرات الانسان العربى واطلاق طاقاته الابداعية ، وتعطى لذلك تنمية الانسان اهتماماً خاصاً باعتباره صانع التنمية الحقيقى . وتسعى تلك التنمية أيضاً إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية ومنع أو الحد من سرعة استنفادها ، وتهتم بصيانة البيئة من الاتلاف والتلوث وإبقائها صالحة لمعيشة الانسان .

يتطلب تحقيق تنمية من هذا النوع أن تكون جزءاً من مشروع حضارى عربى متميز تستعيد به الأمة العربية قدرتها على التجدد والانطلاق ، تحافظ فيه على هويتها ، وتنفتح فى الوقت نفسه على كل الحضارات العالمية فتأخذ منها وتعطيها ، وتقيم معها علاقات من التعاون المتبادل المبنى على أساس من المساواة . ولن يكون ذلك ممكناً بجهد قطر عربى واحد أياً كان . فالوحدة العربية فى حالة الأمة العربية هى شرط ضرورى للتنمية المستقلة .

يستلزم تحقيق مثل هذه النهضة الحضارية احترام حقوق الانسان وايجاد الآليات لتحقيق أوسع مشاركة جماهيرية فى اتخاذ القرار . وتؤكد التجارب العربية

والعالمية على أن التضحية بالديمقراطية أو بحقوق الانسان باسم التنمية أو الاستقلال أو أى هدف آخر هو أمر ذو مردود عكسى فى النهاية ، فالناس لايعملون بحماس فى ظل القمع والارهاب ، ويؤدى الطغيان إلى قتل القدرة على التجديد والابداع لدى الجماهير ، وإلى انتشار عدم المبالاة . إن اقامة صرح التنمية المستقلة يتطلب تأييد الناس ودورهم الايجابى وقدراتهم الابداعية واستعدادهم لتقديم التضحيات الاختيارية متى تطلب الأمر ذلك ، وذلك يستلزم ، ليس الاحترام الكامل لحقوق الانسان فحسب ، بل إتاحة الفرصة العملية للمواطنين للمشاركة فى صنع القرار على كل المستويات بدءاً من أصغر الوحدات المحلية وصولًا إلى الحكم على المستوى القومى .

(٣)

دور الدولة فى بناء التنمية العربية المستقلة

على أساس الطرح السابق فإن موضوع مناقشتنا التالية لن يكون عن دور الدولة فى النشاط الاقتصادى العربى بصفة عامة وإنما سينصرف إلى الاجابة عن السؤال التالى : ماهو الدور الذى يفترض أن تقوم به دولة وطنية يسيطر عليها حلف يمثل العمال والفلاحين والمثقفين والرأسمالية الوطنية المنتجة ، لتحقيق تنمية اقتصادية عربية مستقلة تستهدف الوفاء بالحاجات المادية والروحية المتنامية للشعب العربى وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق أمن الوطن وضمان استقلاله ؟

تتطلب الاجابة عن هذا السؤال التطرق إلى العديد من القضايا التى تتعلق بملكية الموارد الطبيعية وكيفية استغلالها والمحافظة عليها وصيانتها ، ودور الدولة فى التنمية البشرية ومتطلبات تحقيق مثل هذه التنمية ، ودورها فى تعبئة الموارد المالية وفى تخصيصها ، ودورها فى إعادة التوزيع بين الأقاليم وبين الأفراد ، بما فى ذلك توزيع الثروة وتوزيع الدخل ، ودورها فى توفير الخدمات والبنية الأساسية ، وفى بناء قاعدة تقنية عربية ، وفى إدارة الاقتصاد القومى عن طريق التخطيط والاشراف على توجيه

وحدات القطاع العام وعن طريق سياسات الأثمان والائتمان والسياسات النقدية والمالية وسياسة التجارة الخارجية وأسعار الصرف وغيرها مما سنحاول التطرق إليه فيما يلى :

١ ـ السيطرة على الموارد المنجمية واستغلالها

تلعب الصناعات الاستخراجية والصادرات من الموارد المنجمية ـ بخاصة النفط والفوسفات والكبريت ـ دوراً أساسياً فى الاقتصاد العربى ، إذ تعتبر من أهم مصادر تمويل الاستثمارات وتوفير العملات الأجنبية اللازمة للاستيراد . وتعتبر عائدات الصناعات الاستخراجية العامل الأساسى المحرك للاقتصاد فى عدد من الأقطار العربية .

ومن المنتظر أن يستمر هذا الدور الرئيسى للصناعات الاستخراجية فى الاقتصادات العربية لفترة تاريخية ، حتى فى حالة التوجه لاحداث تنمية عربية مستقلة . إذ سيمتد الاعتماد على الصادرات من هذه الموارد اعتماداً كبيراً إلى أن يتم تعديل الهيكل الانتاجى فى الوطن العربى تعديلاً جذرياً ، وإلى أن يتم وفاء الزراعة بجزء أكبر من المستلزمات الغذائية للسكان ، ويتحقق تشابك فعلى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وتتكامل حلقات الصناعات .

إن الدور الأساسى للصناعات الاستخراجية فى الاقتصاد العربى ، وملكية الدولة لمجمل هذه الموارد ، يقتضى أن يكون للدولة دور فعال فى وضع وتنفيذ السياسات الخاصة باستغلال الموارد المنجمية وبيعها وتصديرها ، بما فى ذلك سياسات البحث والتنقيب والانتاج وصيانة وتطوير الأصول ، وتحديد حجم الانتاج وأسعار الصادرات . وتفرض الدولة الضرائب على الانتاج والتصدير فى ضوء الريع الذى تغله وظروف الانتاج والتكاليف .

وكما سبق القول ، فإن الموارد المنجمية فى البلدان العربية هى ملك للمجتمع ويتم استخراج تلك الموارد وانتاجها إما عن طريق شركات عامة أو عن طريق عقود امتياز تمنح لشركات أجنبية أو محلية ، وقد كان أسلوب منح الامتياز هو السائد حتى حرب عام ١٩٧٣ عندما تمكن أغلب البلدان العربية من استعادة السيطرة المباشرة على انتاج النفط فيه بعد عام ١٩٧٣ . وتسيطر الشركات العامة الآن على انتاج الجزء الأكبر من الموارد المنجمية رغم وجود بعض المشاركات الأجنبية . على أن الشركات العامة العربية لم تزل تعتمد اعتماداً كبيراً على الشركات الدولية للقيام بأعمال البحث والتنقيب وفى نقل المنتوجات للخارج وفى التطوير التقنى لعملياتها ، بل فى الادارة والبيع فى بعض الحالات أيضاً .

إن السعى لتحقيق تنمية عربية مستقلة وتكامل اقتصادى عربى يتطلب فيما يختص بالمواد المنجمية السعى إلى عدد من الأمور فى الوقت نفسه . ويتعلق أول هذه الأمور بالسعى إلى تحقيق تشابك أعمق بين الصناعات الاستخراجية والتحويلية والقطاع الزراعى .

ويلى ذلك فى الأهمية الحرص على المحافظة على الموارد القابلة للنفاد وصونها لأطول فترة ممكنة . ويعنى ذلك السعى إلى أن يحدد الانتاج من تلك الموارد على أساس الحاجات العربية بما فى ذلك الحاجات لتمويل الاستثمار ودفع عملية التنمية ، وألا يفرض بالتالى على البلدان العربية انتاج ما يفيض عن حاجاتها من الموارد المنجمية ـ بخاصة النفط ـ لمجرد الوفاء بحاجات السوق العالمى ، اضافة إلى ضرورة إعادة النظر فى تحديد الانتاج من المصادر المختلفة على أساس الأفضلية الاقتصادية من وجهة نظر عربية ، مع العمل على تعويض الأقطار التى يمكن أن تضار من إعادة توطين للانتاج تتم على هذه الأسس[٢] .

من الضرورى أيضاً أن يسيطر المنتجون العرب على عمليات البحث والتنقيب عن احتياطيات جديدة . وقد بدأت البلدان العربية فعلًا جهداً مشتركاً فى هذه السبيل فيما يختص بالنفط ، عن طريق انشاء شركة عربية مشتركة تنبثق مع منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، إلا أن هذا الجهد لم يزل فى بدايته ، ويتطلب ، لكى يلعب دوراً فعالًا ، رعايته وتطويره وتوفير التمويل اللازم لامكان تحمل المخاطر المالية الكبيرة للبحث والتنقيب والاستكشاف .

ومهما أثمر هذا الجهد فإن البلدان العربية ستبقى فى وضع تابع تقنياً للبلاد الصناعية المتقدمة حتى فيما يختص بعمليات البحث والتنقيب عن أهم مواردها طالما هى لاتملك قاعدة صناعية متقدمة قادرة على انتاج السلع الرأسمالية الرئيسية وأدوات الانتاج اللازمة لصناعاتها ولا قاعدة علمية وتقنية قادرة على تطوير فنون الانتاج التى تستخدمها وهو أمر سنتطرق إليه فيما بعد .

فى ضوء ما سبق نعود إلى مناقشة القضية المطروحة فى هذه المقالة ، والتى تتعلق بدور الدولة فى النشاط الاقتصادى . ونشير إلى أن الدولة ستظل فى كل الظروف تلعب دوراً أساسياً فيما يختص بوضع السياسات الخاصة بالانتاج والأسعار والبحث والتنقيب وغير ذلك ، كما سبق الاشارة ، سواء تم الانتاج عن طريق شركات عامة تملكها الدولة أو عن طريق منح امتيازات لشركات خاصة . ومن المهم هنا أن نشير إلى أن الرأسمالية العربية الخاصة لم تلعب حتى الآن ولن تلعب فى المستقبل أى دور فى استغلال الموارد المنجمية أو تصديرها ـ إلا بالنسبة إلى بعض الموارد المحدودة وغير ذى الأهمية ـ وأن الخيارات الوحيدة المتاحة فى هذا المجال هى إما الاعتماد على الشركات العربية العامة أو على منح امتيازات للشركات دولية النشاط . وفى اعتقادنا أن ممارسة الدولة لسيطرتها تكون أيسر خلال الشركات العامة ، وأن اللجوء إلى منح امتيازات لشركات دولية النشاط يجب أن يكون الاستثناء فى هذا المجال وليس القاعدة .

٢ ـ دور الدولة فى تعبئة الموارد وتخصيصها

نشير هنا مرة أخرى إلى أن الهدف الرئيسى الذى نراه جديراً بأن يسعى المجتمع لبلوغه هو تحقيق تنمية عربية مستقلة على أساس الاعتماد الجماعى على النفس ، تمكن من إشباع الحاجات المادية والروحية المتنامية للشعب العربى وتوفر عدالة التوزيع وتحقق أمن الوطن واستقلاله ، طبقاً لما أوضحناه فيما سبق . فتعبئة الموارد وتخصيصها يتم النظر إليها هنا فى ارتباط بهذا الهدف .

ولعله من الضرورى هنا أن نوضح عدداً من الحقائق المتعلقة بالمجتمع العربى والتى نراها ذات أهمية بالنسبة الى موضوع المناقشة . ونشير أولًا إلى أن الدولة فى المجتمع العربى تسيطر على جزء كبير من الموارد نتيجة لسيطرتها على الجزء الأكبر من الريع الذى يحصل عليه المجتمع من استغلال منتوجاته المنجمية وتصديرها . ويتضمن ما تحصل عليه الدولة من هذا المصدر ما يمكن اعتباره مقابلًا للثروة المستنفدة .

ويترتب على ذلك أمران فى الوقت نفسه ، فإن قدراً مهماً من ادخارات المجتمع يتجمع فى يد الدولة التى تكون مسئولة عن حسن استخدامه لمصلحة المجتمع فى مجموعه . ومن ناحية أخرى تكون الدولة مسئولة عن استبدال الثروة القابلة للنفاد بثروات قادرة على ادرار دخل فى المستقبل لمصلحة الأجيال المقبلة للمجتمع فى مجموعه واستنفاد الثروة الطبيعية وتبديد ما يحصل عليه المجتمع مقابلها فى استهلاك حالى أو فى مجالات استثمارية غير منتجة ، يعرض المجتمع لانخفاض حاد فى دخله عند نفاد تلك الموارد . ولما كانت تلك الثروة هى من حق الأجيال المتعاقبة وليست من حق جيل واحد فقط فإن جزءاً مهماً يجب أن يستخدم لتكوين طاقات انتاجية قادرة على توليد دخل فى المستقبل لمصلحة المجتمع فى مجموعه وليس لمصلحة أى فئات أو جماعات معينة منه ، وهو ما يعنى أهمية توجيه قدر من هذه الموارد لتمويل استثمارات انتاجية عامة .

الحقيقة الثانية التى تستوجب الوقوف عندها هى أن المجتمع العربى فى المرحلة النفطية قد شهد اتساعاً شديداً لقاعدة الملكية الفردية فيه ، وقد حدث ذلك فى البلدان النفطية المحدودة السكان نتيجة سياسات الحكومات فى توزيع العائدات النفطية بين مواطنيها . ورغم أن هذا التوزيع قد اتسم بدرجة شديدة من عدم المساواة فهو ساعد على اتساع قاعدة الملكية وشمولها الجزء الأكبر من مواطنى تلك البلدان . وقد اتسعت قاعدة الملكية أيضاً فى الدول المرسلة للعمالة لأن العاملين فى البلدان النفطية العربية قد تمكنوا من تكوين ادخارات مالية كبيرة نسبياً مقابلة بدخولهم فى موطنهم الأصلى . وباستثناء القدر القليل من هذه المدخرات التى استثمرت فى بعض أوجه النشاط الاقتصادى ـ والتى استوعب الاستثمار العقارى الجزء الأكبر منها ـ بقى جزء كبير من هذه الأموال فى شكل سائل يبحث عن مجال للاستخدام يدر دخلاً . وقد أدى هذا الوضع فى ظروف تدويل رأس المال وتطور وسائل الاتصال والنشاط المكثف والدءوب لأسواق المال ورأس المال الدولى لاجتذاب مدخرات العالم الثالث ، ووضعها تحت تصرف المؤسسات المالية متعددة الجنسيات ، إلى نزوح واسع للمدخرات العربية إلى الأسواق الدولية وهو ما أشرنا إليه فيما سبق .

إن الجزء الأكبر من هذه الأموال قد لايستعاد لأسباب لا مجال لمناقشتها هنا . ولكن ذلك لا يمنع ضرورة استمرار السعى إلى أكبر قدر ممكن من المدخرات العربية لتمويل التنمية فى الوطن العربى وللمحافظة على المدخرات العربية واجتذابها للعمل فى الاطار العربى . ان أحد الشروط الضرورية لذلك هو توافر فرص أمام المدخرين العرب لاستخدام أموالهم فى الداخل وحصولهم على معدلات ربح لاتقل عن معدلات الربح التى يمكنهم الحصول عليها من مصادر خارجية . وحتى يكون هذا الاستخدام مجدياً من زاوية تحقيق التنمية المستقلة ، فإن تلك الفرص لتحقيق الأرباح يجب أن تتم خلال تمويل أنشطة انتاجية توفر السلع الضرورية للوفاء بحاجات الأمة العربية . ولا يتصور تحقيق هذه الشروط دون دور فعال للدولة فى توفير دارسة المشروعات وطرحها ، في إطار الأهداف التنموية العامة كما سنشير إلى ذلك فيما بعد .

ومن الحقائق التى يجب الانتباه إليها أيضاً هى طبيعة سلوك أصحاب الأموال فى البلدان العربية واتجاههم إلى تبديد جزء مهم من الفائض الاقتصادى فى استخدامات غير منتجة ، وترددهم فى اقتحام مجالات النشاط الاقتصادى التى تتطلب نفساً طويلًا أو استثمارات كبيرة لا تعطى عائداً إلا بعد مدة طويلة نسبياً . إن أصحاب الأموال المحليين هم أميل إلى الاستثمار فى المجالات العقارية والتجارية والمالية وفى مجال الخدمات الأساسية والنقل ، منها فى المجال الصناعى أو الزراعى . ويميلون فى المجالين الأخيرين إلى الاستثمار المدر لأرباح سريعة ، الأمر الذى يؤدى الى تركيزهم على الصناعات الاستهلاكية خاصة للحلول محل الواردات وذلك بالتعاون مع الشركات دولية النشاط من موقع تابع ، أو للاستثمار فى تربية الحيوان والدواجن والألبان وزراعة الفاكهة والخضر والاستثمار الرأسى فى الزراعة بصفة عامة . أما الاستثمارات الخاصة فى مجال التوسع الأفقى للأراضى فلم تزل محدودة .

إن الحقائق المشار إليها سابقاً ، فضلًا عن ضرورة توجيه التنمية الى الداخل والسعى لاشباع الحاجات الأساسية للجماهير الشعبية ، تعنى عدم إمكان الاعتماد على آليات السوق إعتماداً كلياً لتحديد حجم الاستثمارات وأوجهها . فلابد للدولة من أن تلعب دوراً أساسياً فى تعبئة الموارد وفى تخصيصها وتحديد أوجه الاستخدامات المختلفة لها .

ودون التطرق إلى الآليات المختلفة التى يمكن أن تستخدمها الدولة لتحقيق ذلك نبدى فيما يلى عدداً من الملاحظات المحددة التى توضح وجهة نظرنا بدرجة أكبر .

أ ـ إن تحقيق تنمية عربية مستقلة فى الظروف المعاصرة فى الوطن العربى ، مع ما يعنيه ذلك من ضرورة إقامة قاعدة صناعية متكاملة ومتشابكة ، وتحقيق نهضة وتنمية ريفية ، سيتطلب قيام الدولة باستثمارات مباشرة فى العديد من المجالات الانتاجية بما فى ذلك المجال الصناعى ، وفى التوسع الأفقى فى الزراعة . ولايمكن الاكتفاء هنا

بتهيئة وتوفير البنية الأساسية للصناعة والزراعة والابتعاد عن النشاط الانتاجى المباشر كما ينصح أحياناً[٣] .

إن هذه الاستثمارات الانتاجية المباشرة ضرورية للمحافظة على الثروة العامة التى يملكها المجتمع واستخدامها لمصلحة مجموع الشعب بأجياله المتعاقبة . كما انها لازمة لارساء أسس قاعدة صناعية وزراعية متقدمة تشمل العديد من الصناعات والأنشطة التى يتردد رأس المال الخاص العربى فى الدخول فيها إما لعظم المخاطر ، أو لأنها تتطلب حجماً ضخماً من الاستثمارات وفترة طويلة من الانتظار قبل أن تدر أرباحاً مناسبة ، أو لأنها تستلزم قدراً من المعرفة والدراية التقنية التى لايستطيع القطاع الخاص توفيرها إلا بالاستعانة والمشاركة مع الشركات الدولية .

من ناحية أخرى تظل الاستثمارات العامة فى النشاط الانتاجى ضرورية لتحقيق نمو اقتصادى متوازن ولتحقيق سيطرة المجتمع على الصناعات الاستراتيجية وتوفير الشروط الضرورية لتحقيق الأمن القومى العربى .

ب ـ يتطلب تحقيق تنمية عربية شاملة استخدام كل الطاقات المتاحة وتوجيهها لتطوير القدرات الانتاجية للوفاء بحاجات الجماهير الأساسية . إن ذلك يعنى ضرورة السعى إلى توجيه الادخارات الضخمة التى يملكها الأفراد والقطاع الخاص العربى إلى الأنشطة الانتاجية التى تساعد على الوفاء بتلك الحاجات .

إن تعبئة المدخرات الخاصة وتوجيهها لاحداث التنمية المطلوبة تتم من خلال مجموعة من السياسات الحكومية المترابطة التى تحقق الاستقرار والأمن لرأس المال المستثمر وتقديم الحوافز المناسبة لتوجيه الاستثمارات إلى المجالات الأولى بالرعاية وتوفير البنية الأساسية لخدمة الأنشطة الانتاجية وتوفير المعلومات ونشرها فضلًا عن ايجاد الكوابح للسلوك التبديدى لأصحاب الأموال .

إن الاستقرار والأمن المعنيين يتطلبان أكثر من مجرد تأمين المشروعات الخاصة من أخطار التأميم أو المصادرة دون تعويض مناسب . والاقبال على الاستثمار الخاص المنتج يتطلب فضلاً عن ذلك ، معالجة الأزمات الحادة التى يعانيها الاقتصاد العربى حالياً ، والتى تعكس نفسها فى شكل عدم استقرار أسعار العملات العربية كنتيجة للخلل فى موازين المدفوعات ، وفى ارتفاع معدلات التضخم كنتيجة للعجز الكبير فى الميزانيات العامة للدولة وفى زيادة معدلات البطالة . وهو يتطلب أيضاً تخطيطاً للتنمية يحقق معدلات نمو مناسبة ومستمرة ، الأمر الذى يسمح بتوسع مستمر فى حجم الأسواق الداخلية . هذا اضافة إلى توفير دراسات للجدوى عن المشروعات التى يمكن الاستثمار فيها والفرص البديلة المتاحة واستخدام الاعفاءات الضريبية استخداماً انتقائياً لتشجيع الاستثمارات فى المجالات الأولى بالاهتمام .

إن التنمية المستقلة إذ تهدف الى توفير الحاجات الأساسية للجماهير وفى مقدمتها الغذاء والكساء والمسكن الملائم ومتطلبات الحياة اليومية المتعددة ، تتيح فرصاً واسعة للاستثمار الرأسمالى ، الخاص فى المشروعات الرأسمالية الصغيرة والمتوسطة التى يبرز دور المالك فى تسييرها الفعلى خاصة فى مجالات الصناعة والزراعة والخدمات اللازمة للقطاع الانتاجى . ويتيح توسع النشاط الاستثمارى للدولة فى مجالات الصناعات الأساسية وجهودها لتحقيق تنمية ريفية شاملة ، المجال لمزيد من الأنشطة الاقتصادية المكملة التى يستطيع أن يمارسها القطاع الخاص بصورة أفضل .

إن الدولة لابد من أن تسعى أيضاً إلى اجتذاب المدخرات التى لايملك أصحابها الخبرة اللازمة أو الرغبة فى القيام بنشاط استثمارى مباشر لكى تستخدم فى التنمية . ويتطلب ذلك طرح أوراق مالية وأنواع مختلفة من الصكوك التى تعطى أرباحاً مناسبة والتى تؤمن أصحاب الادخارات السائلة من الآثار السلبية للتضخم وانخفاض قيمة العملة وتنظيم سوق للأوراق المالية تتداول فيها الصكوك المالية العامة والخاصة .

جـ ـ ضرورة سعى الدولة إلى تعظيم ما يحصل عليه المجتمع من عائدات مقابل ملكية موارده الطبيعية ونتيجة لاستثماراته العامة . إن ذلك لايعنى مجرد الربح المالى فى الأجل القصير ، فالعائد المشار إليه فى هذه الحالة هو العائد الاقتصادى والاجتماعى بما فى ذلك الفوائد التى تعود على المجتمع فى الأجل الطويل من التعامل الرشيد مع البيئة والموارد الطبيعية والمحافظة عليها وصيانتها وتوزيع الأعباء والمخاطر والمغانم توزيعاً عادلًا بين الأجيال . ذلك إضافة الى ضرورة الاهتمام والسعى الدائم لتخفيض التكاليف والسعى المستمر لتحقيق أعلى درجات الكفاءة الاقتصادية سواء فى مرحلة اختيار المشروعات أو تشغيلها وادارتها .

إن ذلك يتطلب الاعتماد على الآليات والحوافز والدوافع الاقتصادية بصفة أساسية واستبعاد أسلوب التوجيهات الادارية والأنظمة الأوامرية ، سواء فى ادارة الاقتصاد القومى أو فى إدارة الوحدات العامة . كما يتطلب الابتعاد عن التدخل المركزى فى ادارة الوحدات العامة والاعتماد على كل من التخطيط المركزى وآليات السوق فى الوقت نفسه ، وإبداع نظم من الحوافز تربط بين مصالح المجتمع والمشروعات العامة ومجموعة العاملين فى المشروعات .

إن الدور الأساسى للتخطيط المركزى يكون فى هذه الحالة تحديد التوجهات الرئيسية للتنمية والنسب الرئيسية للنمو الاقتصادى والتعبير عن السياسات الاقتصادية للدولة ، التى يتم من خلالها تنظيم العمليات الاقتصادية من خلال آلية السوق . وتتمتع الشركات العامة بالاستقلال المالى والادارى ويكون السوق أداة التحقق من مدى صحة القرارات وصلاحية الخطط وكفاءة الادارة وقدرتها على تحقيق أهداف المشروع وأهداف العاملين فيه . وهو ما يتطلب اعتماد الشركات العامة على نفسها فى إعادة الانتاج والانتاج الموسع بها ، وسيادة منافسة فعالة بين المشروعات فى الاطار الداخلى ، وإقامة روابط عضوية بين الأسواق المحلية والأسواق الخارجية يوسع من تأثير السوق الخارجية فى الانتاج والتسويق والتوزيع ، بالداخل وفى بنيان

الصادرات والواردات دون أن تصبح التجارة الخارجية هى المحرك الأساسى للاقتصاد ويصبح السوق الداخلى مجرد تابع للأسواق الخارجية .

د ـ أهمية الاستخدام الرشيد لموارد المالية العامة للدولة . ويتطلب ذلك ضمن أمور أخرى الحرص على تغطية النفقات الجارية للدولة من الايرادات السيادية لها وعدم تبديد الثروة العامة أو دخل الاستثمارات العامة ، فى انفاق جار يمثل استهلاكاً لتلك الموارد ولايخلق طاقات انتاجية تمكن المجتمع من التجديد الموسع المستمر لانتاجه . ويعنى ذلك ضرورة أن تخصص الثروة المالية التى يحصل عليها المجتمع من التصرف فى موارده الطبيعية والدخل الذى يعود من الملكية العامة ، لتمويل الاستثمارات وأن يتم الانفاق الجارى على الخدمات الحكومية المختلفة من إيرادات الضرائب والرسوم وما يماثلها . إن إيجاد نظام ضريبى كفء وفعال هو شرط لسلامة النظام المالى للدولة . ولتعبئة رشيدة للموارد لخدمة التنمية ، وهو شرط كذلك لتوازن مالى يمنع العجز الذى يمكن أن يؤدى إلى اشتعال نيران التضخم .

ويلاحظ فى هذا المجال أنه إذا كانت القواعد السليمة للمالية العامة تؤكد على قاعدة أن النفقات هى التى تحدد الايرادات ـ بمعنى أن الانفاق الجارى للدولة يجب أن يحدد أولًا فى ضوء متطلبات البرامج ، وأن حجم الضرائب والايرادات السيادية يحدد فيما بعد لتغطية تلك النفقات ، فإن السلامة المالية فى الأجل الطويل تعنى فى الوقت نفسه الحرص على ألا يصل العبء الضريبى إلى حد يصبح له تأثيره السلبى فى النشاط الاقتصادى الذى هو المصدر الأساسى للدخول التى تخضع للضرائب .

هـ ـ إن تحقيق التنمية المستقلة يتطلب الاعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع . وتوافر قدر كاف من الموارد فى المجتمعات العربية يغنيها عن اللجوء إلى القروض الخارجية والاعتماد على العالم الخارجى لتمويل تقدمها . ويلاحظ فى هذا الاطار أن القروض الخارجية لاتؤدى الى تسريع التنمية إلا إذا أدى استخدامها إلى زيادة فى

الدخل القومى تفوق أعباء خدمة الدين الخارجى . وتبرز تجربة البلدان العربية وغيرها صعوبة الوفاء بهذا الشرط ، وان الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل أو تسريع التنمية كثيراً ما ينتهى إلى نتائج عكسية تماماً عندما تزيد أعباء خدمة الديون بعد فترة على حجم التدفقات الخارجية للداخل .

ويلاحظ فى هذا المجال أيضاً أن الاعتماد على التدفقات الخارجية لتحقيق التنمية يعنى ضرورة أن تصبح التنمية موجهة للتصدير بصفة أساسية . إن القروض الخارجية تستلزم السداد فى المستقبل . وسدادها يتطلب القدرة على التصدير للعالم الخارجى للحصول على العملات اللازمة للسداد . إن هذا التوجه يخالف ما تستهدفه التنمية المستقلة من اعتماد على النفس ومن توجيه التنمية للداخل بصفة أساسية .

و ـ إن التخصيص الكفء للموارد عن طريق آليات اقتصادية يعنى إعمال مجموعة من السياسات المختلفة والمترابطة وتطويرها تطويراً مستمراً لتحقيق أفضل النتائج . وتتضمن تلك الآليات الاستخدام الكفء للتخطيط القومى الطويل والمتوسط المدى ، وللميزانية العامة كأداة سنوية لتنفيذ الخطة . ولسياسات الأثمان والأجور والائتمان والسياسات النقدية والمالية وسياسات الصرف الأجنبى والتجارة الخارجية وغير ذلك .

٣ ـ دور الدولة فى تنمية الموارد البشرية

تبرز محاولات التحديث والنمو وتجارب التنمية فى أقطار الوطن العربى ، الأهمية الكبرى للعنصر البشرى فى إحداث التنمية وإنجاحها . إن توافر قدر هائل من الموارد المالية لدى عدد من الأقطار العربية ، وتوافر ثروات طبيعية كبيرة لدى أقطار أخرى لم يكن كافياً لاحداث التنمية المطلوبة . والموارد المالية والطبيعية مهما تكاثرت تبقى خاملة ما لم تمتد إليها يد الانسان للعمل الخلاق ، ليضعها فى خدمة أهدافه . ومهما

تراكمت العدد والآلات والأدوات وبنيت المصانع والوحدات الانتاجية المعدة بأحدث أدوات الانتاج وأكثرها تطوراً تقنياً فإن كفاءتها تظل محكومة بقدرات الأفراد الذين يستخدمونها . ومن ثم فإن أهم متطلبات التنمية فى مجتمع معين هو تطوير قدرات أفراده وتنميتها ، وتوفير الدوافع التى تحملهم على تقديم الجهد اللازم والضرورى من أجل تحقيق أهداف التنمية المجتمعية . وبمعنى آخر فإن التنمية البشرية تصبح لذلك قاعدة أساسية لكل تنمية مستهدفة .

وغنى عن البيان أن التنمية البشرية المعنية فى حالة الوطن العربى ، ولتحقيق تنمية مستقلة ، تعنى تنمية قدرات كل أفراد المجتمع العربى بمختلف فئاته وسكانه . وإذا كانت بعض الأقطار العربية قد استطاعت فى ظروف تاريخية معينة أن تعتمد على قوى عاملة مهاجرة وقدرات بشرية لاتملكها من أجل تحديثها أو تطوير الانتاج فيها ، فإن وجود مثل هذه الظواهر هو فى حد ذاته تعبير عن تخلف القوى البشرية العربية ، وعن أن التنمية فى هذه الأقطار تتم بالاعتماد على الغير بدلًا من الاعتماد على النفس . وإذا جاز فى بعض الحالات لدول فى مرحلة النمو أن تستعين بخبرات لاتملكها ، فإن ذلك يتم فى مجالات محدودة فقط ولابد من أن تكون مؤقتة .

إن تنمية القدرات البشرية وتطويرها يتطلب كأساس المحافظة على القدرات البدنية والعقلية والنفسية للانسان ، أى توفير السلامة والصحة لا مجرد غياب المرض . وهو أمر يتطلب لادراكه إمكان اشباع حاجات الانسان من الغذاء الصحى المناسب ، وتوفير الكساء اللازم والضرورى ، المسكن الصحى الملائم فضلًا عن سلامة البيئة التى يعيش فيها الانسان وخلوها من التلوث والعدوى وتوفير العلاج المناسب عند الحاجة .

كما تتطلب التنمية البشرية أيضاً إكساب أفراد المجتمع المعرفة والمعلومات والمهارات التى تمكنهم من حسن استخدام الموارد الطبيعية والمادية التى فى حوزتهم لتحقيق أهدافهم ، أى للوفاء بحاجاتهم المادية والروحية المتنامية . وتتسع حدود المعرفة والمعلومات والمهارات التى تحتاجها العناصر البشرية وتتعرض للتغير والاضافة كنتيجة

لتطور المجتمع وتقدم العلوم والتقنية . واتاحة الفرصة للتعلم المستمر والدائم تصبح لذلك ضرورية لتحقيق تنمية بشرية مناسبة .

ورغم أهمية العامل البشرى ، فإن التنمية البشرية لم تحظ لمدة طويلة بالاهتمام المناسب ، بخاصة أن أعداداً من الجيش الاحتياطى للعاطلين ، فضلًا عن المستعمرات ، كانت تمد الرأسماليين دائماً بقوى بشرية مستعدة لبذل جهدها من أجل لقمة العيش ، حتى وإن كان ذلك على حساب صحتها وحياتها . هذا فضلًا عن أن فنون الانتاج التى كانت سائدة تظل ثابتة لفترات طويلة ويتم تعلمها ممن يمارسونها عن طريق الاشراف فى أثناء العمل . وقد أدى نضال العمال والجماهير الشعبية فى الدول الرأسمالية المتقدمة لحصولهم على حقهم فى مستوى معيشة ملائم إضافة إلى تطور فنون الانتاج والحاجة إلى قوى عاملة متعلمة ومدربة لادارة الآلات الحديثة ، إلى عناية الدول الرأسمالية بنشر التعليم العام والاجبارى وتوفير الخدمات الصحية والمسكن الملائم .

أما فى المجتمعات الاشتراكية فإن الخدمات الأساسية اللازمة للتنمية البشرية وعلى الأخص خدمات الصحة والتعليم والسكن الصحى والرياضة وغيرها ، قد اعتبرت ضمن الحقوق الأساسية للمواطنين ، يسعى المجتمع إلى ضمانها وتوفيرها لكل سكانه بقدر ما يملك من امكانات ، ويطورها ويسعى إلى تحسينها بصفة مستمرة فى ضوء هدف النظام الاشتراكى الا وهو السعى للوفاء المتزايد بالحاجات المادية والروحية المتنامية للمواطنين . وقد أصبح الحق فى التعليم والخدمة الصحية والسكن الملائم والبيئة الصالحة لسكن الانسان وتقدمه ، ضمن الحقوق الاجتماعية الأساسية للانسان التى شملها الاعلان العالمى لحقوق الانسان .

ورغم التسليم العام بأن الدولة ، سواء فى المجتمعات المتقدمة أو فى النامية منها هى المسئولة أساساً عن توفير الخدمات الضرورية للحفاظ على الانسان وتنمية

قدراته ، فقد برز مؤخرا اتجاه الى التفريق بين التعليم الأساسى وما يلى ذلك من تعليم ، وبين الخدمات الصحية الأولية والوقائية من جانب وبين العلاج الطبى من الجانب الآخر . فالتعليم الأساسى والخدمات الصحية الأولية والوقائية تظل طبقاً لهذا الرأى من مسئولية الدولة ، تمولها من الايرادات العامة السيادية لها . أما ما عدا ذلك فإنه حتى وإن تم تقديم الخدمات بواسطة الدولة فإن تمويل تلك الخدمات يجب أن يتم من رسوم المستفيدين(٤) ، والحجة التى تقدم لتبرير هذا الرأى هى أن استخدام رسوم المستفيدين بدلًا من الضرائب ، يؤدى الى كفاءة أعلى فى أداء الخدمة فضلًا عن أنه يحقق قدراً أكبر من العدالة . ويعود ذلك إلى أن الدول النامية لاتستطيع ، فى حدود قدرتها وامكاناتها ، أن تقدم كلًا من الخدمات الأساسية وغير الأساسية ، وأن الانفاق العام يجب ، لذلك ، أن يركز فى المجالات التى يستفيد منها الفقراء بدرجة أكبر .

إن هذا الرأى لايراعى فى رأينا عدداً من الأمور المهمة ، يأتى فى أولها عدم قدرة المحتاجين إلى الخدمات من الفقراء على دفع ما قد يفرض من رسوم للحصول على الخدمات الصحية المناسبة أو لاستكمال التعليم بعد الأساسى ، بخاصة فى ضوء ما هو معروف من حدة عدم المساواة فى توزيع الدخول فى الدول النامية ووجود نسبة كبيرة من السكان يعيشون تحت خط الفقر المدقع . كما أن هذا الرأى لايأخذ فى الاعتبار الدور الأساسى للتعليم العالى والجامعى فى إحداث الحراك الاجتماعى فى دول العالم الثالث . والاعتماد على تمويل التعليم العالى والجامعى من رسوم المستفيدين يعنى أن الأثرياء فى المجتمع سوف يعيدون انتاج أنفسهم ليحتفظوا بثرائهم وسلطانهم يقفلون الطريق على أى تحرك واسع من الفئات الأقل ثراء لمشاركتهم فى الأنشطة الأكثر درأ للدخل .

والأهم من ذلك كله ، من وجهة نظر المجتمع ، هو أن القبول بهذه المبادىء يعنى تبديد القدرات البشرية بدلًا من الحفاظ عليها وتنميتها . فعدم حصول عناصر

بشرية على العلاج المناسب وعدم قدرتها على دفع الرسوم يعنى تبديداً فى قدرات بشرية يحتاج إليها المجتمع . كما أن حرمان عناصر قادرة على التعلم واكتساب قدرات ومهارات جديدة ، من اكتساب هذه القدرات لأنها لاتملك القدرة على شراء الخدمة التعليمية اللازمة ، هو إهدار لامكانات يحتاج إليها المجتمع لتقدمه وتطوره .

إن تنمية مستقلة معتمدة على الذات ، تعنى أول ما تعنيه أن الانسان هو محورها الأساسى وأداتها أيضاً . ومن ثم فإن الدولة يجب أن تسعى فى إطار هذه التنمية لتوفير العلاج لكل من يحتاج إليه إضافة إلى تقديم الخدمات الصحية الأولية والوقائية وتوفير الشروط الأخرى اللازمة للمحافظة على قدرات الانسان البدنية والعقلية والنفسية وصيانتها . كما أن الدولة تكون مسئولة عن اتاحة فرص متساوية للتعلم واكتساب المعرفة لكل القادرين عليه فى حدود امكانات المجتمع يعنى ذلك ضرورة ألا تحد فرص التعلم بسبب الفقر ولا تزداد بسبب الثراء والغنى ، فلا يمنع من مواصلة التعلم أى فرد لأسباب مالية ولايمنح فرد فرصة لايستحقها لمجرد قدرته المالية على أداء الخدمة .

إن الجزء الأكبر من القوى البشرية العربية فى الوطن العربى لم تزل تعانى سوء التغذية بل مجاعات أحياناً ، ويعانى انتشار الأمراض المتوطنة والمعيشة فى بيئة ملوثة وغير صحية ، ومن الأمية ، وتردى المستوى التعليمى . إن تنمية عربية مستقلة تستند الى الاعتماد الجماعى على النفس لابد من أن تجعل معالجة هذه الأوضاع هدفاً أساسياً لها . وأن تسعى سعياً مستمراً لتطوير القدرات البشرية العربية إلى أقصى الطاقة مع الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص . ويتطلب ذلك أن تلعب الدولة دوراً رئيسياً فى توفير الخدمات الضرورية وأن يحدث تعاون عربى واسع فى هذا المجال لتوفير الامكانات للدول الأقل دخلاً لصيانة القدرات العربية وتطويرها .

٤ ـ دور الدولة فى بناء القاعدة العلمية والتقنية ودعم التطور التقنى

ترتبط التنمية فى المرحلة الحالية المعاصرة بالقدرة على وضع العلم فى خدمة الانسان للاستفادة بالمعرفة العلمية لابداع وتطوير تقنيات لانتاج السلع والخدمات التى يحتاج إليها المجتمع أو التى ينتجها للتصدير للحصول على ما يقابلها من سلع يحتاج إليها من الخارج . تستهدف التنمية المستقلة كما سبق القول الوفاء بالحاجات الأساسية المادية والروحية المتنامية للانسان العربى ، كما تستهدف فى الوقت نفسه الحد من التبعية للدول الصناعية المتقدمة وللشركات متعدية الجنسية بما فى ذلك الحد والتخلص من التبعية التقنية .

إن ذلك يعنى أهمية التوسع فى انتاج السلع الضرورية للاستهلاك الجماهيرى الواسع بتكاليف تتفق مع مستويات الدخول السائدة ، بما فى ذلك انتاج المواد الغذائية الرئيسية وعلى نفسها الحبوب والبقول والمنسوجات والملابس والمساكن الشعبية ومستلزمات المحافظة على الصحة العامة وتقديم الخدمات التعليمية الضرورية ووسائل المواصلات العامة وغيرها . ويتطلب ذلك تطويراً لتقنية انتاجية ملائمة تجمع بين عوامل الانتاج المختلفة بما يتناسب مع الوفرة النسبية لكل منها ، وتوفير وانتاج مستلزمات الانتاج وأدوات الانتاج الضرورية وتوفير مصادر الطاقة اللازمة .

إلى جانب إنتاج السلع الضرورية ذات الانتاج الواسع ومستلزماتها فإن المجتمع المواجه بضرورة التصدير للحصول على العديد من الحاجات التى يتعذر انتاجها محلياً ، سيجد من الضرورى أن يستمر لفترة قد تطول فى الاعتماد على استغلال موارده المنجمية والطبيعية وتصنيع تلك الموارد وتصديرها فى شكل مصنع ، لزيادة ما يحصل عليه المجتمع من قيمة فائضة من صادراته . وترتبط القدرة على التصدير بامكانية الاستجابة لطلب الأسواق الخارجية مع ما قد يتطلبه ذلك من ضرورة الاعتماد على خيارات تقنية أكثر تطوراً .

من ناحية أخرى فإن توفير الأمن الوطنى فى ظروف تتصف بتعاظم احتمالات العدوان الخارجى سوف يستدعى تطوير صناعة عسكرية قادرة على مد الوطن بالمعدات العسكرية المناسبة والامكانات الدفاعية الملائمة . مع ما قد يفرضه ذلك على المجتمع من تسابق تقنى فى الميدان العسكرى .

إن تحقيق هذه الأمور جميعها فى الوقت نفسه يتطلب توافر معرفة وسيطرة على العلوم الأساسية التى تستند إليها البحوث التطبيقية فى ميدان الانتاج ؛ وعلماً ومعرفة بتطورات فنون الانتاج الخارجية وأحدث التطورات التقنية فى العالم ؛ والاختيار من بين التقنيات الخارجية المتاحة أكثرها ملاءمة وتطويعها للظروف العربية ؛ والسعى فى الوقت نفسه لتطوير التقنيات العربية التقليدية وإعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية والتصنيع المحلى لمعدات الانتاج اللازمة ، كلما كان ذلك ممكناً . وذلك يستوجب تأهيل وإعداد قاعدة علمية وتقنية عربية ، تستند إلى أطر علمية عالية المستوى قادرة على الفحص والتقويم للتقنية المتاحة واختيار أنسبها للأهداف الوطنية وتطويعها للظروف المحلية ، والارتقاء فى ذلك خطوة خطوة فى اتجاه التجديد والابداع الذاتى والاختراع . كما تكون قادرة فى الوقت نفسه على فحص وتقويم التقنيات التقليدية وتطويرها .

إن النشاط العلمى والتقنى يتطلب إلى جانب اعداد العلميين ، بناء وتطوير المؤسسات البحثية المرتبطة بمؤسسات الانتاج ، واستعداد مؤسسات الانتاج الوطنية لطرح مشكلاتها على المؤسسات المذكورة والاستفادة بنتائج بحوثها .

والاستفادة من المؤسسات البحثية على خير وجه يتطلب وجود طلب من المجتمع على خدماتها . ويصعب تصور وجود مثل هذا الطلب فى أوضاعنا العربية دون دور أساسى للدولة التى تكون هى مصدر الطلب على الدراسات الأساسية الجادة عن طريق التعاقد المباشر مع المؤسسات البحثية . ودون دور الدولة فى دعم الدراسات

والبحوث التطبيقية التى تتطلبها مؤسسات الانتاج ، فإن تمويل الدراسات والبحوث حتى التطبيقية منها ، قد يثقل كاهل المؤسسات الانتاجية الصغيرة وحتى الكبيرة فى الأجل القصير . لذلك فإن مؤسسات الانتاج المحلية تكون أميل إلى الاعتماد على شراء التقنية الخارجية الجاهزة حتى ولو أدى ذلك إلى تحميل المجتمع أعباء أكثر فى الأجل الأطول . إن حفز مؤسسات الانتاج على الاعتماد على مؤسسات البحوث الوطنية يتطلب أن تقدم الدولة دعماً أساسياً لمؤسسات البحث العلمى والتقنى بحيث تتحمل مؤسسات الانتاج فقط التكاليف الاضافية التى تترتب على تنفيذ تعاقداتها مع المؤسسات البحثية .

وتقوم الدولة فضلًا عن ذلك بدور مباشر فى إتاحة ونشر المعرفة بالتطورات العلمية وإرشاد الوحدات الانتاجية إلى الفوائد التى يمكن أن تعود من استخدام نتائج التطور العلمى والتقنى وكيفية استخدام الأساليب الأكثر تقدماً . وتقوم الدولة بهذا الدور فى الميادين التى ينتشر فيها الانتاج السلعى البسيط والوحدات الرأسمالية الصغيرة ، التى قد يصعب على أصحابها أو مديروها متابعة التطور العلمى والتقنى ، سواء فى ميدان الزراعة أو ميدان الصناعة أو ميدان الخدمات .

وإذا كانت الدولة تلعب دوراً أساسياً فى تمويل البحوث والتطوير التقنى فى البلاد الصناعية المتقدمة ، بخاصة عن طريق ما تنفقه لتمويل البحث العلمى اللازم لتطوير أسلحة جديدة ـ وهى بحوث تستفيد منها الشركات الكبرى فى الانتاج المدنى فيما بعد ـ فمن الأولى أن تلعب الدولة دوراً أكبر فى الدول النامية بخاصة تلك التى تسعى إلى إحداث تنمية مستقلة . وسيكون من الضرورى فى حالة الوطن العربى أن يحدث تعاون وثيق بين الأقطار العربية لبناء القاعدة العلمية والتقنية العربية المطلوبة .

٥ ـ الدور الأساسى للدولة فى تطوير البنية الأساسية

الدور الأساسى للدولة فى توفير البنية الأساسية هو دور معترف به ، وليس مثاراً لأى جدل . ويستحوذ الاستثمار فى هذا المجال على الجزء الأكبر من استثمارات الدولة فى المجتمعات النامية .

وتحث المؤسسات الدولية فى العادة الدول النامية ، أن تتخلى عن نشاطها الاستثمارى فى المجالات الانتاجية ، وأن تركز بصفة أساسية على الاستثمار فى مجال إنشاء وتطوير البنية الأساسية . ويبرر ذلك بأن الدولة تستطيع القيام بدور أفضل فى ميدان البنية الأساسية على عكس القطاعات الانتاجية التى يمكن أن يلعب فيها القطاع الخاص دوراً أكثر كفاءة . كما أن الاستثمار فى البنية الأساسية لايعود بأرباح مباشرة على المستثمر وإنما تتوزع آثاره وتعم المجتمع بصفة عامة . ولذلك فإن الحكومات وحدها نيابة عن المجتمع هى التى تكون مؤهلة لتحمل أعبائه ، حتى وإن كانت تعود لتحميل المجتمع بهذه الأعباء عبر الضرائب العامة . ويؤدى تطوير البنية الأساسية إلى المساعدة على توفير الشروط الضرورية لاقبال المستثمرين الأفراد على الاستثمار . كما أنه أحد الشروط الضرورية لاجتذاب رأس المال الأجنبى .

ولاشك فى أن دور الدولة فى توفير وتطوير البنية الأساسية هو دور مركزى فى كل الأحوال ، أى سواء سعت الدولة إلى تنمية مستقلة أو قبلت بإحداث تنمية فى إطار من التبعية ، وسواء لعب رأس المال المحلى الدور الأساسى فى تمويل الاستثمارات فى القطاعات الانتاجية أو اعتمد بدرجة أكبر على رأس المال الأجنبى ، وسواء كانت الدولة تتبع طريقاً رأسمالياً أو اشتراكياً للتنمية . فى حين قد يكون من الضرورى أن نشير إلى أنه فى حالة التنمية المستقلة أو الاشتراكية ، فإن قدراً من التناسب لابد من أن يراعى فى إطار خطط التنمية ، بين الاستثمار فى تطوير البنية الأساسية وبين الاستثمار فى

تطوير القطاعات المنتجة ، حتى يمكن تجنب حدوث اختلال بين العرض والطلب بخاصة على سلع الاستهلاك الرئيسية وتفادى حدوث تضخم فى الأسعار . أما فى حالة التنمية الرأسمالية التابعة فإن جزءاً مهماً من الاستثمارات الداخلية كثيراً ما يركز فى قطاع البنية الأساسية ويبقى الأمل فى حدوث التوازن معقوداً على تدفق رأس المال الخارجى لاقامة صناعة يغلب أن تتجه إلى التصدير لتوفر للبلاد العملات الأجنبية اللازمة للحصول على السلع اللازمة من الخارج .

٦ ـ الدور المهم للدولة فى إعادة التوزيع

الفروق الحادة فى الثروات والدخول هى إحدى السمات المهمة التى تميز الوضع الاقتصادى العربى فى المرحلة الحالية . فقد ورثت الأقطار العربية عند استقلالها أوضاعاً طبقية واجتماعية تتميز بتركز الثروة فى يد نسبة محدودة من السكان وانتشار الفقر والفاقة على نطاق واسع بين جماهير الشعب . وسعت بعض الأقطار التى اتبعت نوعاً من « التوجه الاشتراكى » إلى إعادة توزيع الثروة ، بخاصة الأراضى الزراعية ، عن طريق الاصلاح الزراعى ، وإلى اعادة توزيع الدخول من خلال رفع الحد الأدنى للأجور وتحديد الايجارات الزراعية ورفع المعدلات الأجرية وتقديم مجموعة من الخدمات الواسعة للجماهير وغير ذلك . واتجهت بعض الدول النفطية أيضاً إلى إنشاء نوع من دولة الرفاهية بخاصة حيث كان يقل عدد السكان مقارناً بالموارد الضخمة التى يدرها النفط . إلا أن المرحلة النفطية التى شهدت تدفقاً كبيراً للموارد المالية إلى بعض البلدان العربية قد أنتجت اتجاهاً إلى زيادة حدة الفروق فى الثروات والدخول فى كل من البلدان النفطية وغير النفطية .

أدت السياسات التى اتبعت بواسطة الحكومات فى أغلب البلدان إلى انتقال جزء من الثروة النفطية العامة إلى أيدى الأفراد ، عبر مجموعة من السياسات التى تشمل تثمين الأراضى والتشغيل الكامل ورفع معدلات الأجور وغير ذلك . ورغم حصول

أغلب المواطنين على نصيب من العائدات النفطية فإن التوزيع لم يتصف بالعدل قط ، بل أنتج اتساعاً فى الفروق فى الثروات بدلًا من الحد منها فاتسعت الفروق الدخلية والفروق فى الثروة أيضاً بحكم ما عاد من عمليات التحديث والتوسع التجارى والمالى والعقارى وأعمال الانشاءات على البعض من ثراء بالغ .

وقد تبنت البلدان التى اتبعت نوعاً من « التوجه الاشتراكى » خلال الستينات قدراً أو آخر من سياسات الانفتاح الاقتصادى . تم فى خلالها فتح الباب لأنشطة طفيلية ، وللاغتراف من المال العام بواسطة الطفيليين والعناصر البيروقراطية المتحالفة معهم ، الأمر الذى أدى إلى الاثراء الفاحش للبعض ، فى الوقت الذى زادت معاناة الطبقات الشعبية من الفقر والفاقة بخاصة كنتيجة لارتفاع معدلات التضخم ، وتباطؤ التنمية وزيادة معدلات البطالة .

يمكن دون خطأ كبير أن نستنتج بشكل عام ـ حتى رغم غياب البيانات الدقيقة ـ أن المرحلة النفطية قد أدت إلى زيادة حدة الفروق فى الثروات والدخول بين الأقطار العربية وفى داخل كل قطر ، وأن أغلب الأقطار العربية لم يستطع بعد عقدين أو ثلاثة من التنمية أن يتجاوز حالة الفقر والفاقة التى يعيشها الجزء الأكبر من السكان ، أو أن يقضى على ظاهرة البطالة فيها .

إن تنمية مستقلة تعتمد على النفس هى ، كما سبق القول ، تنمية تعتمد على الانسان وتجعله محورها الأساسى وعمودها الفقرى . ويتطلب ذلك توافر الشعور لدى الأغلبية العظمى من السكان بأنهم هم المستفيدون الأساسيون من جهود التنمية ، وأن التنمية المستهدفة تسعى للوفاء بالحاجات المادية والمعنوية المتنامية لهم ، وفى مقدمتها الحاجات الأساسية . إن تبنى مثل هذا التوجه هو أمر ضرورى ، لا لاقامة العدل وحسب بل لتعبئة كل الجهود من أجل التنمية أيضاً .

ويصعب تصور إمكان تحقيق هذه الأهداف عن طريق آلية السوق . فقد فشلت آليات السوق وحدها فى تحقيق توزيع عادل للثروات والدخول حتى فى أكثر الدول ديمقراطية ، وان تعديلًا فى التوزيع لمصلحة الطبقات الشعبية قد اكتسب هناك نتيجة لنضال حاد بواسطة المنظمات الجماهيرية للفئات والطبقات الشعبية التى نالت حقها الدستورى فى التمثيل والدفاع عن تلك الفئات والطبقات نتيجة لكفاح عتيد . كما اكتسب أيضاً نتيجة لقدرة الفئات والطبقات الشعبية على التأثير فى الدولة ودفعها لتبنى سياسات ضريبية وسياسات للخدمات العامة والتأمينات وغيرها ، حققت قدراً من العدالة الاجتماعية وضمنت حداً أدنى من مستوى المعيشة والرفاهية للجماهير .

إن دولة تعبر عن حلف للطبقات والفئات الشعبية تسعى لتحقيق تنمية مستقلة معتمدة على الذات ، فى إطار سعيها للوفاء بالحاجات المادية والروحية المتنامية للجماهير ، من أن تلعب دوراً أساسياً فى معالجة الخلل الحالى فى توزيع الثروات والدخول فى الوطن العربى . ويتم ذلك خلال تبنى مجموعة من السياسات والآليات المترابطة التى تتعلق بالانتاج وتخصيص الموارد والخيارات التقنية ، والسياسات الضريبية وسياسات الدعم ، وتوفير الخدمات العامة وتوزيعها توزيعاً عادلًا وتوزيع النشاط الاقتصادى بين المناطق والجهات ، ووضع برامج خاصة لدعم المناطق المتخلفة المنكوبة والفقيرة ، وتوفير شبكة للتأمينات ضد مختلف المخاطر التى يتعرض لها العاملون نتيجة المرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة أو غير ذلك . كما توفر الدولة الاطار التشريعى المناسب للظروف التى تساعد على تكوين ونمو منظمات جماهيرية قادرة على الدفاع عن الطبقات والفئات الشعبية وتمثيلها تمثيلًا صحيحاً والمساومة باسمها للمحافظة على مصالحها .

ويكتفى هنا بالاشارة إلى تلك المجموعة من السياسات والآليات التى تتدخل خلالها الدولة لتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية ، وضمان الوفاء بالحاجات

الأساسية للجماهير ، دون التطرق إلى مستوى تلك السياسات ، ونلفت الانتباه فقط إلى أمرين أساسيين فى نهاية هذا الجزء .

الأمر الأول هو أن الحاجة إلى تدخل الدولة لتحقيق عدالة التوزيع تشتد فى غيبة المنظمات الجماهيرية القوية القادرة على الدفاع عن مصالح الفئات الشعبية ، وإجراء مساومات جماعية نيابة عنها . وان قدراً من مسئولية الدولة عن إعادة التوزيع يمكن أن يتم التخلى عنه مستقبلاً فى المساومات الجماعية بين مختلف الفئات عندما يتم نضج تلك المنظمات الجماهيرية .

وفى هذه الحالة يتحول دور الدولة من التدخل المباشر فى التوزيع إلى دور المحكم ، عندما يشتد النزاع بين الفئات المتصارعة . وعلى سبيل المثال ، فإنه بينما قد يكون تدخل الدولة ضرورياً لتحديد الحد الأدنى للأجور وساعات العمل وحقوق العاملين فى المنشآت التى يعملون فيها ، فى حالة ضعف المنظمات النقابية ، فإن هذه الأمور يمكن أن تترك لتحدد عن طريق المساومة الجماعية بين الادارة والنقابات التى تتمتع بحق الدعوة للاضراب فى المستقبل . وينطبق الأمر نفسه على تحديد الايجارات الزراعية ، وبينما قد يكون تدخل الحكومة ضرورياً لتحديد الايجار الزراعى أو لحماية المزارعين من الطرد ، فى حالة ضعف المنظمات الفلاحية ، فإن مثل هذه الأمور قد تترك لتحدد نمط العلاقات التعاقدية بين الملاك والمستأجرين إذا تكونت اتحادات للمستأجرين مثلا .

الأمر الثانى الذى نشير إليه هو أنه إذا كان التوزيع العادل لايقتضى بالضرورة تأميم أدوات الانتاج وسيادة الملكية العامة ، فإنه لايستبعد ذلك فى بعض الحالات ، بخاصة بالنسبة الى الاحتكارات الكبرى القادرة على فرض أثمان غير عادلة على مستهلكى سلعها ومستخدمى آلياتها ، وهو يقتضى فى كل الأحوال الحرص والمحافظة على ثروات الشعب وعدم تبديدها أو تحويلها عبر آليات مختلفة من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة . وعدم التفريط فى الملكية العامة القائمة والموجودة وبخاصة

تلك التى ملكتها الأمة نتيجة لتأميم المصالح الأجنبية أو التى تكونت باستثمارات عامة هى ملك الشعب فى مجموعه . إن ذلك لايستبعد التخلص من بعض الوحدات العامة ونقل ملكيتها إلى القطاع الخاص عندما يثبت أن ذلك هو أكثر جدوى لمصلحة مجموع الشعب وللتقدم الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع . إلا أن مبدأ المحافظة على ثروة الشعب لمصلحته تعنى فى هذه الحالة أن التصرف فى بعض وحدات القطاع العام يتم لمصلحة استثمار آخر فى القطاع العام فى مجالات أخرى يكون القطاع العام ضرورياً . كما أن المحافظة على الثروة العامة لمصلحة الشعب لاتعنى الاحتفاظ بالوحدات الخاسرة مهما كان الأمر . فالوحدات العامة ، كالمشروعات الخاصة ، يجوز إعادة تنظيمها وادماجها فى غيرها وتصفيتها أو إفلاسها . قد يكون ذلك ضرورياً عندما يصبح الاحتفاظ بتلك الوحدات مؤدياً إلى المزيد من الخسائر وتآكل الثروة والدخل بدلًا من المحافظة عليها وصيانتها وتنميتها .

٧ ـ ادارة الاقتصاد القومى وضبط النشاط الاقتصادى

تم فيما سبق التعرض لدور الدولة فى إدارة الاقتصاد القومى خلال مناقشة قضايا جزئية . ونشير هنا إلى أن الاقتصاد الوطنى ليس هو مجرد مجموع أجزائه . ومن ثم فإن ادارته تشمل أكثر من مجرد أدوار للدولة بالنسبة إلى موضوع أو آخر .

إن الاقتصاد الوطنى هو كل متشابك يشكل هياكل مؤسسية مختلفة يوجد بينها علاقات مجتمعية معقدة ومركبة ومتقاطعة . فيتضمن الاقتصاد القومى وحدات للانتاج والتوزيع والتمويل تختلف فى حجومها ومجال نشاطها وكفاءتها كما يشمل أسواقا لتداول السلع والخدمات والصكوك ومؤسسات لجمع المدخرات واستثمارها وللبيع والاعلان والترويج ، وأصحاب أموال ومديرين وحرفيين وزراع وغيرهم . وهم يترابطون بعضهم بالبعض بعلاقات من البيع والشراء والاقراض والاقتراض والتنافس والتعاون والاستغلال والصراع وغير ذلك .

ويكون الاقتصاد القومى فى مجموعه جزءاً من اقتصاد عالمى يزداد فيه التشابك الاقتصادى والاعتماد المتبادل والتنافس على أساس المساواة ، جنباً الى جنب مع علاقات الاستغلال والتبعية . إن حسن ادارة الاقتصاد الوطنى فى مجموعه وادارة العلاقات بين الاقتصاد الوطنى والاقتصادات الخارجية هو وظيفة الدولة دون غيرها .

وتشمل هذه الوظيفة قيام الدولة بالعديد من المهام واستخدام مجموعة مختلفة من الآليات والسياسات . ويأتى على رأس تلك المهام ممارسة الدولة لدورها التشريعى من أجل وضع الأطر القانونية التى تحكم المعاملات وقيام المؤسسات وممارستها لنشاطها ، والتى تنظم العلاقات مع الغير وتحمى المتعاملين والمجتمع من السلوك غير السوى أو غير العادل أو الضار . كما تشمل ممارسة الدولة لدورها فى حفظ الأمن والحماية من العدوان ، فضلًا عن دور الدولة الرقابى الذى يستهدف حماية مصالح الفئات الضعيفة وغير المنظمة من المجتمع ، أو منع الاحتكار وتوفير شروط المنافسة العادلة والفعالة بين الوحدات ، ودور الدولة فى فرض العلانية وتوفير المعلومات عن بعض أنواع النشاط أو نتائجه ، وفى حماية الصحة العامة وأمن المواطنين وراحتهم وتوفير شروط العمل الملائمة وغير ذلك .

إلى جانب ذلك ، فإن الدولة هى التى تكون مسئولة عن تحقيق الاستقرار النقدى واستقرار الأسعار عن طريق تنظيم الاصدار النقدى وضبط عرض النقود والائتمان ، وضبط الأسعار بخاصة أسعار خدمات المرافق العامة ، والنقل والطاقة ومنتوجات الصناعات المؤممة . وتكون الدولة مسئولة أيضاً عن العمل على المحافظة على استقرار أسعار تبادل العملة الوطنية بالنسبة للعملات الخارجية ، وعن حماية الأسواق الداخلية من المنافسة الخارجية غير العادلة ، وعن تشجيع الصادرات إلى غير ذلك من المهام . هذا فضلًا عن دور الدولة فى تعبئة الموارد وتخصيصها ، ودورها فى تنمية الموارد البشرية وغير ذلك مما أشرنا إليه فيما سبق .

وتمارس الدولة مهامها عبر مجموعة من السياسات والآليات تشمل السياسات المالية والنقدية وسياسات الانتاج والتوزيع والأسعار والأجور والتجارة الخارجية وسعر الصرف وغيرها ، وهو ما يتطلب التنسيق بينها لضمان فاعليتها وحسن أداء الاقتصاد الوطنى .

إن حسن التنسيق بين السياسات والربط بين الأهداف القصيرة والطويلة الأجل ومراعاة مصالح الأجيال المتعاقبة ، والسعى لاحداث التنمية المستقلة على أساس من الاعتماد على النفس ، يتطلب ممارسة الدولة للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى باعتباره أداة فعالة للادارة الكفء للاقتصاد الوطنى .

إن هذا الدور للدولة هو أمر معترف به بشكل عام . ولايتم أى خلاف من ناحية المبدأ حول أهمية قيام الدولة بدور رئيسى فى إدارة الاقتصاد القومى ، ولا حول ضرورة استخدامها للأدوات والآليات المختلفة التى تملكها لتحقيق أهداف المجتمع . وإنما يدور الخلاف فى العادة حول محتوى السياسات ونوعية التخطيط ومدى مركزيته ومدى التفصيل فيه ، كما يدور أيضاً حول مدى الاعتماد على الوسائل الاقتصادية أو الاجراءات الادارية ، لتحقيق الأهداف التى قد تشمل المنع أو ضرورة الحصول على إذن أو ترخيص أو وضع حدود للتصرفات أو غير ذلك . وفى اعتقادنا أنه لايوجد حل واحد مناسب فى كل الظروف والأحوال ، وان اختيار الوسائل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالغايات من ناحية وبالواقع والامكانات من ناحية ثانية ، وبالآثار التى يمكن أن تترتب على هذا الخيار أو ذاك من ناحية ثالثة . ورغم ذلك يمكن القول بشكل عام بأهمية تجنب اللجوء إلى الاجراءات الادارية وإلى فرض الأوامر والنواهى ، والاعتماد على الاجراءات والدوافع والحوافز الاقتصادية كلما كان ذلك ممكناً .

(٤)

الدولة وسلطة الشعب

إن تنمية مستقلة تعتمد على الذات يتطلب لنجاحها مشاركة فعالة للجماهير التى تمتلك حريتها وقدرتها على الفعل دون تحكم أو فرض ، والتزام أجهزة السلطة والحكم التزاماً حازماً بأهداف الجماهير التى تحددها بطريقة ديمقراطية وتعبر عنها بحرية . وخضوع تلك الأجهزة للمساءلة والمحاسبة أمام الشعب الذى يملك امكانات تغيير حكامه عندما يريد بطريق سلمى وديمقراطى .

إن التنمية المستقلة لا تتم إلا عبر معركة حقيقية طويلة وممتدة ضد الاستعمار والتبعية والاستغلال وسيطرة الشركات متعدية الجنسيات ، وهى معركة يستحيل كسبها دون استعداد الجماهير لبذل تضحيات ، ولو فى الأجل القصير ، ودون التخلى عن تبنى نماذج للاستهلاك لاتتفق مع القدرات الانتاجية للمجتمع وامكاناته ، ودون تغليب المصالح الآجلة للشعب على المصالح الآنية أو على السعى لاشباع بعض الرغبات غير الأساسية لبعض فئاته وجماعاته .

وقد ساد لفترة اعتقاد بين بعض القوى الوطنية أو التقدمية ، بأن بذل الجهود الضرورية للتنمية أو للتقدم الاجتماعى يتطلب تضحية بالديمقراطية وبحرية الجماهير فى الاعراب عن الرأى وطرح البدائل والاختيار فيما بينها ، وبالتالى فى محاسبة حقيقية لحكامها ووجود آليات لتغيير الحاكمين ، واكتفى فى أفضل الأحوال بنوع من « ديمقراطية الموافقة » بدلًا من المشاركة ، حيث كان يتم حشد التأييد الجماهيرى وراء قرارات السلطة أو الحزب الحاكم أو القائد بكل وسائل الاتصال الجماهيرى ، فى إطار تغييب العديد من المعلومات ومنع حرية تداول الأخبار . لقد أثبتت تجارب الوطن العربى وتجارب مجتمعات العالم الثالث الأخرى والمجتمعات الاشتراكية أيضاً أن

مثل هذا التوجه ينتهى فى كل الأحوال إلى نوع من الحكم الاستبدادى ، الذى يؤدى إلى انتشار عدم المبالاة والفساد ، وينشر التطلعات الاستهلاكية ويجعل المجتمع أكثر عرضة للاختراق الخارجى وللتأثر بالأنماط الاستهلاكية التى تسعى الشركات دولية النشاط الى فرضها .. الخ .

إن مشاركة حقيقية للجماهير لايمكن أن تتم إلا على أساس طوعى وديموقراطى ودون الدخول فى تفصيلات أو مجادلات لاداعى لها هنا . نشير إلى عدد من الشروط الأساسية التى لا تتحقق الديمقراطية إلا بها ، وهى الاحترام الكامل لحقوق الانسان المدنية والسياسية فضلًا عن حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والتعددية السياسية ، وتوافر آليات لتداول الحكم والسلطة بطريق سلمى ، والعلانية وتوافر البيانات والمعلومات الصحيحة واستقلال وفعالية المنظمات الجماهيرية ومؤسسات المجتمع المدنى .

باختصار ، إن دولة وطنية تسعى إلى تحقيق تنمية مستقلة لابد من أن تكون دولة ديمقراطية يملك فيها الشعب السلطة الفعلية □

---

(١) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨ (واشنطن . دي . سي . البنك ١٩٨٨) ص ٦٣ – ٦٤ .

(٢) إن كل قطر عربى يسعى فى أوضاع التجزئة الحالية ، إلى تعظيم انتاجه من الموارد المنجمية القابلة للتصدير لمواجهة حاجاته ، بغض النظر عن مقدار الاحتياطيات التى يملكها أو الارتفاع النسبى للتكاليف . ذلك هو أمر طبيعى مادام كل قطر هو وحدة اقتصادية منفصلة تراعى مصالحها الخاصة وتستهدف تحقيق التوازن الاقتصادى على نطاقها القطرى . ويتضمن ذلك هدراً من وجهة النظر العربية الكلية ـ فالوطن العربى يستخرج بعض موارده الأكثر تكلفة بدلًا من أن يتم الانتاج من المصادر الأقل تكلفة .

إن تنمية عربية مستقلة ، تبنى على أساس الاعتماد الجماعى على النفس ، يجب أن تسعى إلى أفضل استغلال اقتصادى للموارد . وهو ما قد يعنى الانتاج من المصادر الأكثر تكلفة بشرط تعويض الأقطار التى تضار عن أى تحديد أو تخفيض لانتاجها .

(٣) **أنظر : البنك الدولى ، المصدر نفسه ، ص ٦٩ .**

حماية حقوق الانسان وآلياتها الدولية والاقليمية

ظريف عبدالله
محام ، موظف دولى سابق لدى اليونسكو

حقوق الانسان المعترف بها دوليا مسطرة فى عدد كبير من الصكوك[1] أو المواثيق الدولية والاقليمية . فالصكوك الدولية هى الصادرة عن المجتمع الدولى فى مجموعه ، سواء عن طريق الأمم المتحدة أو فى صورة معاهدات أو اتفاقيات دولية ، ونصوصها تنطبق على المجتمع الدولى بأسره . أما الصكوك الاقليمية فتصدر عن هيئات أو منظمات إقليمية حكومية مثل مجلس أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية ، وأحكامها تنصرف الى الدول الداخلة فى نطاق الاختصاص الاقليمى للمنظمة أو الهيئة المعنية . وهناك صك لايندرج تماما فى هذا التقسيم وهو إعلان حقوق الانسان فى الاسلام .

وجميل طبعا أن تنص الصكوك الدولية والاقليمية والتشريعات الوطنية على الحقوق . لكن هذا لايكفى . فلا قيمة للنص إذا لم يكن أمام الفرد أو المجموعة صاحبة الحق سبيل للمطالبة بإعماله ، أو على وجه التحديد جهة يجوز له الشكوى اليها والاستعانة بها على إحقاق حقه .

ومن هذه الزاوية تنقسم صكوك أو « مواثيق » حقوق الانسان الى نوعين :

١ ــ نوع يكتفى بإعلان الحقوق والتعريف بها ، وقد يذهب بعيداً فى تفصيل جوانبها لكنه غير ملزم وتستطيع أى دولة اشتركت فى إصداره بل وفى صياغته أن تخرج على نصوصه بلا معقب . وذلك لأنه يخلو من ذكر أى آلية للرقابة أو للشكوى :

رقابة من المجتمع الدولى وشكوى من المضرور المنتهك حقه . وهذا النوع يتخذ عادة شكل الاعلان . وأشهر مثال له الاعلان العالمى لحقوق الانسان (١٩٤٨)[٢]. وقد يتخذ شكلا آخر مثل مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين . فقد أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة[٣] واحالتها الى الحكومات وأوصتها بمراعاتها فى بلادها .

٢ ـ أما النوع الآخر من الصكوك فهى الصكوك الملزمة ، وعادة ما تتخذ شكل اتفاقية أو معاهدة جماعية ، دولية أو إقليمية ، توقعها الدول وتصدق عليها بناء على موافقة هيئاتها التشريعية المختصة ، فتصبح ملتزمة بنصوصها وأحكامها أمام بعضها البعض . ومن هذا القبيل ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥) ، والعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختيارى المتعلق به (١٩٦٦) ، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان (١٩٥٠) ، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان (١٩٦٩) .

وفى حدود ما يسمح به المقام نتناول فى إيجاز أهم الآليات الدولية ، ومثالين من الآليات الاقليمية ، الكافلة لقدر من الحماية للحقوق ، ومن سبل تظلم أصحاب الحقوق إذا انتهكت ، ومن الرقابة على الدول ، الملزمة ـ بموجب تعهدها ـ باحترام تلك الحقوق أمام المجتمع الدولى أو الاقليمى .

(١)
الآليات الدولية

تلعب الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها[٤] الدور الرئيسى فى إعداد واعتماد الصكوك الدولية وفى رعاية آليات الرقابة والتظلم على الصعيد الدولى وأهم الآليات

المتاحة الآن هى :

١ ـ تقديم التقارير وفحصها وابداء الملاحظات عليها .

٢ ـ تقديم الشكاوى من دولة ضد دولة .

٣ ـ التوفيق .

٤ ـ تقديم الشكاوى من الفرد ضد دولته .

٥ ـ عرض النزاع على محكمة العدل الدولية .

الآلية الأولى : تقديم التقارير الدورية وابداء الملاحظات عليها

يمكن القول إن العمل استقر على أن تتضمن الصكوك التعاهدية (أى الاتفاقيات والمعاهدات) الخاصة بحقوق الانسان نصوصا توجب على الدول الأطراف تقديم تقارير دورية عما اتخذته أو تنوى اتخاذه من التدابير لاعمال وكفالة احترام الحقوق المعترف بها فى الصك . وربما كان أقدم نص من هذا القبيل هو المادة ٢٢ من دستور منظمة العمل الدولية بالنسبة لاتفاقيات العمل الدولية .

ولأسباب عملية سنركز ـ دون اقتصار ـ فى تتبعنا لكيفية عمل الآلية الأولى ، على العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . فهو ـ من جهة ـ يكفل الحقوق الحيوية الأولى للانسان ، وهى الحقوق التى يشكل انتهاكها تهديداً لحياته أو كيانه كبشر ، وهى أيضا ، للأسف ، أكثر الحقوق عرضة للانتهاك . ومن جهة ثانية ، تعتبر نصوصه نموذجا فى هذا الباب ، وليس هناك سوى اختلافات قليلة بينها وبين النصوص المشابهة فى الصكوك الأخرى .

أوجب العهد (المادة ٤٠) على الدول الأطراف فيه تقديم تقارير عن التدابير التى اتخذتها إعمالا للحقوق المعترف بها فيه وعن التقدم المحرز لتأمين التمتع بهذه

الحقوق ، وذلك :

(أ)فى غضون سنة من نفاذ العهد بالنسبة للدولة .

(ب) كلما طلبت اليها ذلك « اللجنة المعنية بحقوق الانسان » (كما تسمى الآن) . وهذه اللجنة تتكون من ١٨ عضواً منتخبين من الدول الأطراف بالاقتراع السرى من قائمة مرشحين تتوافر فيهم صفات معينة . وترشحهم دولهم ويكونون من مواطنيها لكنهم يخدمون بصفتهم الشخصية (المادتان ٢٨ و٢٩) .

وتقدم التقارير الى الأمين العام للأمم المتحدة وهو يحيلها الى اللجنة . فتقوم اللجنة بدراستها وتضع تقارير عنها ولها أن تشفعها بملاحظات عامة ، وتوافى الدول بها ويجوز للجنة موافاة المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة بتلك الملاحظات ومعها التقارير .

ويجوز للدول الأطراف أن تقدم الى اللجنة تعليقاتها على ملاحظات اللجنة إن وجدت .

ذلك هو جانب الشكل .

أما من حيث جوهر الموضوع ، فيتضح من الاطلاع على التقارير وعلى محاضر مناقشات اللجان المختصة بفحصها وأسئلة أعضاء اللجان واجابات ممثلى الدولة صاحبة التقرير ، أن الالتزام بتقديم التقارير ليس التزاما شكليا فحسب . إن التقرير والأسئلة والردود تعطى صورة واضحة الى حد بعيد عن حالة الحقوق فى الدولة المعنية ، كل حق على حدة ، مادة مادة ، فقرة فقرة ، ومدى تقدم الدولة على طريق إعمال الحق والصعوبات التى تلاقيها فى سبيل ذلك والموانع التى تمنعها من الإعمال الكامل لبعض الحقوق ، سواء كان المانع سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو عقائديا أو دينيا .

واضطرار الدولة الى مواجهة التزامها بتقديم التقرير الدورى التالى وبيان ما أحرزته من تقدم فى كفالة الحقوق منذ التقرير السابق وذكر العوائق ، إن وجدت ، والأسباب ، وكذلك اضطرارها الى مواجهة جلسات فحص التقرير ومناقشته ، كل هذا يشكل ضغطا أدبيا لايستهان به .

غير أن كتابة التقارير ومناقشتها لايشكلان ضغطا كافيا . لهذا نص العهد . كما نصت سائر الصكوك المماثلة ، على آليات أخرى .

الآلية الثانية : تقديم الشكاوى من دولة ضد دولة

ورد بذلك نص المادة ٤١ فى العهد . وهو نص اختيارى بمعنى أنه ، لكى يحق لدولة ما ، ولتكن الدولة ألف ، أن تبلغ اللجنة المختصة بأن الدولة باء لاتفى بالتزاماتها بموجب العهد ، يشترط أن تكون الدولة باء قد أعلنت من قبل « فى أى وقت من الأوقات إعترافها باختصاص اللجنة فى تلقى ونظر رسائل » بهذا المعنى من إحدى الدول الأطراف ، وبشرط أن تكون الدولة ألف سبق أن أصدرت إعلانا مماثلا تعترف فيه تجاه ذاتها باختصاص اللجنة .

وعندما تلفت ألف نظر باء الى تخلفها عن إعمال أحكام العهد ، يجب على باء فى غضون ٣ أشهر أن توافى ألف بالايضاحات الكتابية اللازمة . واذا تعذرت تسوية المسألة فى غضون ٦ أشهر من تلقى باء الرسالة الأولى ، حق لها ولألف إحالة المسألة الى اللجنة ، ولكن اللجنة لاتنظر فى أى مسألة محالة اليها إلا بعد التأكد من استنفاد كل طرق الرجوع الداخلية ، بشرط ألا تستغرق اجراءات الرجوع مددا تتجاوز الحدود المعقولة . وتعقد اللجنة جلسات سرية عند بحث هذه الرسائل . وتعرض مساعيها الحميدة لحل المسألة وديا **على أساس احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية المعترف بها فى العهد** . وللجنة أن تطلب الى الدولتين تزويدها

بالمعلومات المناسبة . ولكل من الدولتين انتداب من يمثلها وابداء ملاحظاتها . وفى غضون ١٣ شهراً من احالة المسألة الى اللجنة تقدم هذه الأخيرة تقريرها وتبلغه الى الطرفين . وفى حالة الوصول الى حل يقتصر التقرير على ايراد بيان موجز بالوقائع وبالحل . وفى حالة تعذر الحل يقتصر التقرير على بيان موجز بالوقائع يرفق بالملاحظات التى أبدتها الدولتان .

ويجوز للجنة أيضا فى حالة تعذر الحل اتباع ما نصت عليه المادة ٤٢ وهو :

الآلية الثالثة : **تعيين لجنة توفيق خاصة**

ويكون تعيينها بموافقة الدولتين . ويحظر أن يكون أعضاؤها من مواطنيها وتوضع تحت تصرفها كل المعلومات المتوافرة . وتبذل اللجنة مساعيها الحميدة لإنهاء النزاع . وتضع تقريرها قبل انقضاء ١٢ شهراً على عرض المسألة عليها ، وتقدمه الى رئيس لجنة الـ ١٨ التى عينت لجنة التوفيق وذلك لانهائه الى الدولتين . وفى حالة فشل التوفيق تُضَمِّنْ لجنة التوفيق تقريرها الوقائع وملاحظات الطرفين . ويحق للطرفين فى غضون ٣ أشهر من تلقى التقرير إعلان رئيس لجنة الـ ١٨ بقبوله أو رفضه .

وليس هناك اختلاف كبير كما سبق فى شروط واجراءات التوفيق المنصوص عليها فى صكوك أخرى مثل البروتوكول الملحق باتفاقية مكافحة التمييز فى مجال التعليم (١٩٦٢) واتفاقية مناهضة التعذيب (١٩٨٤) .

الآلية الرابعة : **تقديم الشكاوى من الفرد ضد دولته**

أجاز البروتوكول الاختيارى المتعلق بالعهد تقديم الشكاوى ضد الدولة من الأفراد الداخلين فى ولايتها . وقد اعتمدت الجمعية العامة ذلك البروتوكول فى نفس اليوم (١٩٦٦/١٢/١٦) مع العهد . وتقدم الشكوى برسالة كتابية الى لجنة الـ ١٨

ويشترط البروتوكول عدة شروط فى شأن هذه الرسائل :

فأولًا ـ لايجوز للجنة تلقى أى رسائل من أفراد ضد دولة ليست طرفا فى البروتوكول ، ولو كانت طرفاً فى العهد .

وثانياً : يجب أن تقرر اللجنة عدم قبول الرسالة فى ٣ حالات :

(أ) إذا كانت مغفلة أى غير مُوَقعة .

(أ) إذا كانت منطوية ، فى رأى اللجنة ، على تعسف فى استخدام حق تقديم الرسائل .

(ج) إذا كانت منافية لأحكام العهد .

وثالثاً ـ لا يجوز للجنة أن تنظر فى الرسالة إلا بعد التأكد من أمرين :

(أ) أن المسألة ليست قيد البحث بموجب أى اجراء آخر من اجراءات التحقيق الدولى أو التسوية الدولية .

(ب) أن الفرد المعنى قد استنفد جميع طرق الرجوع الداخلية المتوافرة . ولايسرى هذا القيد إذا كانت اجراءات الرجوع تستغرق مدداً تتجاوز الحدود المعقولة .

وبعد انتهاء اللجنة من نظر الرسالة على ضوء ما يقدمه الفرد والدولة من معلومات كتابية ، تبلغ اللجنة ملاحظاتها الى كل منهما ، وتضّمن تقريرها السنوى عن أعمالها موجزاً لنشاطاتها فى مجال رسائل الأفراد .

***

ومن الطبيعى أن تكون هناك دول تصدق على العهد ولكنها ، من جهة ، لاتعلن قبولها المادة ٤١ منه أى أنها لاتقبل تقديم رسائل ضدها من دولة أخرى ، ومن جهة أخرى ، لاتصدق على البروتوكول أى أنها لاتقبل تقديم رسائل ضدها من أفراد

مواطنيها . وبالرجوع الى قوائم التصديقات يتضح أن هناك أيضاً عدداً غير قليل من الدول التى صدقت على البروتوكول ، قابلة بذلك تقديم رسائل ضدها من مواطنيها ولكنها لم تعلن قبولها المادة ٤١ ، رافضة بذلك تقديم رسائل ضدها من دول أخرى . وهناك عدد قليل من الدول فعلت العكس أى قبلت تقديم رسائل ضدها من مواطنيها ولم تقبل تقديم رسائل من دول أخرى .

وإن دل كل هذا على شيء فإنما يدل على أمرين :

أولًا ـ أن هناك دولا تفضل أن تظل بعيدة عن آليات الرقابة الدولية فى موضوع حساس مثل حقوق الانسان ، فلا توقع ولا تصدق ولا تنضم ، مفضلة أن تظل طليقة اليد فى معاملة مواطنيها والبطش بهم دون اعتبار لصكوك تقيدها وتفتح نافذة على مايجرى بداخلها .

ثانياً ـ أن آليات الرقابة من تقارير وشكاوى لاتخلو من الفعالية برغم كل ما أحيطت به من قيود وضمانات بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول إلا بالقدر الذى توافق عليه صراحة ومقدما . وقد استخدمت هذه الآليات وخاصة الرسائل والشكاوى ضد دول صدقت فى عهد الديمقراطية ثم تنكبت الطريق السوى على أثر انقلابات عسكرية وقيام حكم استبدادى دموى فيها ، فسئلت عن المختفين والمخطوفين والمعذبين والممنوعين من العودة لبلادهم وهلم جرا .

وفيما يتعلق بالدول العربية ، ترد فى مرفق بهذه الورقة قائمة تبين موقف الدول العربية المختلفة من هذا العهد الأساسى . ويتضح من القائمة أن تسع دول منها فقط ملتزمة رسميا بالعهد بالتصديق عليه أو الانضمام اليه . وليس بين هذه الدول التسع دولة واحدة أعلنت قبولها المادة ٤١ أو صدقت على البروتوكول أو انضمت إليه

أى قبلت أن يتقدم ضدها بشكوى أفراد خاضعون لولايتها أو دول أخرى . وإذا كانت هناك دول كبيرة تعتبر ديمقراطية لم تصدق أو تنضم لأنها تتأبى على المساءلة الدولية وتخشاها فى آن معا ـ مثل الولايات المتحدة أو فرنسا ـ فلنقتد نحن العرب بالدول التى تعلن على الأقل اعترافها بالحقوق وعزمها على احترامها . وعلى منظمتنا أن تكثف جهودها فى حث الحكومات العربية على اتخاذ هذه الخطوة .

ونأتى الآن الى :

الآلية الخامسة : **عرض النزاع على محكمة العدل الدولية**

تتضمن عدة صكوك دولية[٥] نصا يقضى بإحالة أى نزاع ينشأ بين أطرافها حول تفسير الصك أو تنفيذه الى محكمة العدل الدولية إذا تعذرت تسويته بطرق أخرى أو بالتفاوض . وهناك اتفاقيات تنص على احالة النزاع الى التحكيم قبل اللجوء الى المحكمة . ومثال ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، (المادة ٢٩) ، التى تنص أيضا على انه إذا تعذر على الطرفين تنظيم التحكيم أحيل النزاع الى محكمة العدل الدولية بناء على طلب أيهما وفقا للنظام الأساسى للمحكمة .

وصفوة القول أن الوضع الدولى الراهن يقوم على احترام سيادة الدول .

وبالتالى تستند كل الآليات الرقابية الى مبدأ رضا الدولة وموافقتها على الآلية قبل معاملتها بها . ولكن ما العمل اذا كانت الدولة لم تصدق أو تنضم الى أى صك أو اتفاقية وتنتهكها صراحة ؟ ومثل ذلك جنوب افريقيا ، المطرودة لهذا السبب من المنظمات الدولية أو المعلقة العضوية فيها . وحتى فى حالة الدول المصدقة أو المنضمة الى كل الصكوك ، ليس هناك من سبيل الى اتخاذ تدابير أشد وأكثر فعالية من التشهير والادانة إلا باللجوء الى مجلس الأمن عملا بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة لفرض جزاءات ، على اعتبار أن أعمال الدولة تهدد السلم والأمن الدوليين.

والمأمول أن يخطو المجتمع الدولى ، فى ظل نظام دولى جديد ، خطوة جادة ، بتعزيز الصلاحيات الرقابية والجزائية ، والتدخلية عند الاقتضاء ، للمجتمع الدولى ممثلا فى منظمة الأمم المتحدة مثلا أو هيئة تابعة لها ، حماية لحقوق الانسان فى حالات محددة ، دون أن يعتبر ذلك افتئاتا على السيادة الوطنية أو تدخلا فى الشئون الداخلية .

(٢)
الآليات الاقليمية

يرجع الاتجاه الى عقد الاتفاقيات وتكوين المنظمات الاقليمية لحقوق الانسان الى التجانس أو التقارب الفكرى وفى التقاليد والنظم السياسية بين دول المنطقة الواحدة ، مما لاترى معه تلك الدول ضيراً فى الاعتراف بالحقوق التى تتفق مع قيمها المشتركة ، والاحتكام الى لجنة منها ، والخضوع لأحكام محكمة منبثقة عن منظمة تمثلها[٦] .

والتنظيمات الاقليمية كثيرة ، لكن غالبيتها معنية بالشئون الاقتصادية والسياسية مثل رابطة بلدان آسيا والمحيط الهادىء (آسيان) ومنظمة الدول الافريقية ، أو بالشئون العسكرية مثل حلف الأطلنطى . وهناك عدد قليل منها معنى ـ ضمن عدة أمور ـ بمسألة حقوق الانسان . فقد أقامت كل من دول أوروبا الغربية والدول الأمريكية آلية متكاملة الى حد كبير فى هذا المجال نتناولهما بايجاز ، ثم نلقى نظرة على المنطقة العربية .

(أ) مجلس أوروبا

وقعت دول المجلس (٢١ دولة) الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان سنة ١٩٥٠ ، وأصبحت الاتفاقية نافذة فى ١٩٥٣ . وهى تنص فى بابها الأول على الحقوق التى تعترف بها الدول الأطراف والتى لاتختلف كثيراً عما جاء فى الاعلان

العالمى . ونص الباب الثانى على انشاء اللجنة الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الانسان لكفالة احترام التعهدات التى قطعتها الدول على نفسها فى الاتفاقية .

١ ـ اللجنة[٧]

تختص اللجنة بتلقى الشكاوى المقدمة ضد دولة طرف لإخلالها بأحكام الاتفاقية ، وذلك بطلب يوجه الى الأمين العام لمجلس أوروبا . ويقدم الطلب من إحدى الدول الأطراف . ويجوز أيضا تقديم الطلب (أى الشكوى) من فرد أو مجموعة أفراد أضيروا أو من منظمة غير حكومية ، ولكن بشرط أن تكون الدولة المشكو فيها قد أعلنت اعترافها باختصاص اللجنة بنظر شكاوى هذه الفئات .

وفى جميع الحالات يشترط فى الشكوى :

١ ـ أن ترفع بعد استنفاد سبل الرجوع الداخلية .

٢ ـ ألا تكون مقدمة من مجهول .

٣ ـ ألا تكون قدمت من قبل ، أو معروضة على هيئة دولية أخرى لتحقيقها أو تسويتها ، أو خالية من وقائع جديدة ، أو لا تستند الى أساس ، أو تعسفية .

وتكون جلسات اللجنة سرية .

وإذا رأت اللجنة أن الشكوى مستوفاه شكلًا فحصتها بحضور الطرفين وحققت فيها عند الاقتضاء بمعاونة الدول المعنية . ثم تضع اللجنة تقريراً بالوقائع والحل وترسله الى الدول المعنية والى لجنة الوزراء .

وإذا تعذر إيجاد حل ، جاز للدولة الشاكية أو المشكو فيها أو دولة المواطن الذى انتهك حقه رفع الأمر الى المحكمة . فاذا لم يرفع خلال ٣ أشهر أصدرت لجنة الوزراء قراراً تبت به فيما اذا كان قد حدث أو لم يحدث إخلال بالاتفاقية . وفى حالة

الاخلال تحدد اللجنة للدولة المعنية مهلة لاتخاذ التدابير المتمشية مع قرار لجنة الوزراء .

٢ ـ المحكمة(٨)

تختص المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان بكل القضايا المتعلقة بتفسير الاتفاقية وتطبيقها وبشرط :

(١) أن تعرضها عليها إحدى الدول المتعاقدة أو اللجنة دون غيرهما . ونظراً لحرمان الأفراد والهيئات من اللجوء للمحكمة ، فإن المفهوم هو أن اللجنة ترفع الأمر نيابة عنهم عند الاقتضاء .

(٢) أن تكون الدول المعنية ، شاكية أو مشكو فيها ، قد أعلنت اعترافها بالاختصاص الالزامى للمحكمة بذلك التفسير أو التطبيق ، أو وافقت على عرض الأمر على المحكمة فى الحالة المحددة .

وإذا رأت المحكمة أن تصرف أو قرار الدولة المشكو فيها مناقض لالتزاماتها بموجب الاتفاقية وأن قانونها الداخلى لايسمح بالغاء آثار ذلك التصرف أو القرار الغاء تاما ، حكمت المحكمة للطرف المضرور بالتعويض إن كان له موجب .

وتكون أحكام المحكمة مسببة ونهائية .

وقد تعهدت الدول المتعاقدة (المادة ٥٣) باحترامها ، وتشرف لجنة الوزراء على تنفيذها .

٣ ـ آلية ثالثة

أوجبت الاتفاقية على كل دولة من الدولة المتعاقدة أن تقدم الى الأمين العام لمجلس أوروبا ، بناء على طلبه ، الايضاحات اللازمة عن الطريقة التى يكفل بها قانونها

الداخلى تطبيق نصوص الاتفاقية بصورة فعالة . وهذا يعتبر وسيلة رقابية لضمان احترام الحقوق .

وجدير بالذكر أن المادة الأولى من الاتفاقية تبسط حمايتها على كل شخص يخضع لولاية الدول الأطراف ولو لم يكن من رعاياها . وتطبيقا لهذا النص دفعت المملكة المتحدة تعويضا غير قليل (٣٧٥٠٠ جنيه استرلينى) الى ورثة محمد أموقرين ، ذلك الضابط بالقوات الجوية المغربية الذى اتهم بالاشتراك فى مؤامرة لاغتيال عاهل المغرب سنة ١٩٧٣ ، فهرب الى جبل طارق لاجئا ولكن السلطات البريطانية سلمته فحوكم وأعدم(٩) .

(ب) منظمة الدول الأمريكية

وقع ميثاق المنظمة فى سنة ١٩٤٨ فى بوجوتا وفى نفس السنة أصدر « مؤتمر الدول الأمريكية » الاعلان الأمريكى لحقوق الانسان وواجباته . وفى سنة ١٩٥٩ قرر اجتماع وزراء خارجية الدول الأمريكية انشاء اللجنة الأمريكية لحقوق الانسان ، وفى ١٩٦٩ عقدت المنظمة مؤتمراً فى سان خوسيه ، كوستاريكا ، أقر الاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان التى أنشئت بموجبها المحكمة الأمريكية لحقوق الانسان .

وتتكون كلٌ من اللجنة والمحكمة من سبعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة للمنظمة . ولا يجمع بين عضوية اللجنة وعضوية المحكمة . واختصاصات الهيئتين مشابهة لاختصاصات نظيرتيهما الأوروبيتين مع بعض الفوارق ، نذكر منها ما يلى بالنسبة للجنة :

(١) تقدم شكاوى الأفراد ومجموعات الأفراد والمنظمات غير الحكومية الى اللجنة رأسا وليس الى الأمين العام للمنظمة .

(٢) تقبل شكاوى الأفراد ضد الدولة التى وافقت على الاتفاقية ولايشترط قبول الدولة لاختصاص اللجنة .

(٣) لايشترط استنفاد طرق الطعن الداخلية فى بعض الحالات ومن أمثلتها ألا يكون مسموحا باللجوء الى القضاء الداخلى أو أن يؤدى اللجوء اليه الى تأخير لا مسوغ له .

(ج) المنطقة العربية

لايتضمن ميثاق جامعة الدول العربية الموقع فى ٢٢ آذار/مارس ١٩٤٥ أى ذكر لحقوق الانسان أو المسائل الانسانية . وفى سنة ١٩٦٦ انشأ مجلس الجامعة لجنة خاصة مهمتها وضع برنامج للاحتفال بسنة حقوق الانسان . وفى ١٩٦٧ أنشئت لجنة توجيهية لحقوق الانسان لتتعاون مع اللجنة الأولى ولكن مجال اختصاصها أوسع . ولما طلبت شعبة حقوق الانسان بالأمم المتحدة ، فى نفس السنة ، من الأمين العام للجامعة رأيه فى انشاء لجنة اقليمية عربية لحقوق الانسان ، عرض الأمر على اللجنتين واستقر الرأى على ضرورة انشاء اللجنة الاقليمية فى اطار جامعة الدول العربية . ووافق مجلس الجامعة على انشائها فى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ . وكانت باكورة أعمالها الاشتراك فى التحضير للمؤتمر العربى الأول لحقوق الانسان الذى عقد فى بيروت فى ديسمبر ١٩٦٨ وحضره الى جانب الدول العربية الأعضاء بالجامعة عدد من بلدان الشرق الأوسط والهند وباكستان والفاتيكان وبعض المنظمات الدولية .

وقد نشطت اللجنة فى بادىء الأمر فى التعاون مع الأمم المتحدة فى بحث انتهاكات اسرائيل لحقوق الفلسطينيين فى الأراضى العربية المحتلة ، وأبدت استعدادها للتعاون مع اللجان الاقليمية الافريقية لحقوق الانسان فى حالة انشائها تلبية لاقتراحات منظمة الأمم المتحدة .

ووضعت اللجنة لنفسها برنامج عمل على المستوى القومى يشمل عدة أمور منها دراسة المشاكل التى تعرض على الصعيد الوطنى سعياً إلى حلها ، وتلقى تقارير الدول الأعضاء عن انجازاتها فى مجال حقوق الانسان ، وتنظيم ندوات ، وإعداد دراسة تمهيدية لاعلان ميثاق عربى لحقوق الانسان . كما وضعت برنامج عمل على المستوى الدولى . شمل إجراء البحوث والاشتراك فى المؤتمرات والابلاغ عن انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان .

وفى ١٩٧٠ شكل مجلس الجامعة لجنة من الخبراء لوضع مشروع إعلان عربى ، ووضع المشروع فعلا باسم « اعلان حقوق المواطن فى الدول والبلاد العربية » وأيدته بعض الدول ورفضه بعضها وطالب فريق ثالث بإجراء تعديلات فيه ولم يرد فريق رابع .

وبعد انتقال مقر الجامعة مؤقتا الى تونس ، عهد الى خبيرين بوضع مشروع جديد . وقد تباينت فيه الآراء ، ومازالت المنطقة العربية محرومة من ميثاق ومحكمة على غرار غرب أوروبا والبلدان الأمريكية .

ونتيجة لهذا الفشل ومع تصاعد الانتهاكات فى فلسطين وفى الدول العربية كافة ، نشأت فى عدد منها ، مثل المغرب ومصر ، جمعيات خاصة مستقلة لحقوق الانسان ، وأنشأت بعض النقابات ، مثل نقابات المحامين والصحفيين ، لجانا للدفاع عن الحريات وحقوق الانسان . وكذلك فعلت بعض الأحزاب السياسية المعارضة .

وإزاء تردى أوضاع حقوق الانسان فى الوطن العربى تكون محاور ووسائل العمل المنشودة والمأمولة هى ، الى جانب ما ورد فى الباب الثانى من النظام الأساسى لمنظمتنا ، ما يلى :

١ ـ تعزيز جمعيات حقوق الانسان القطرية والقومية وتشجيع تكوينها .

٢ ـ بث وتعزيز الوعى بحقوق الانسان فى الوطن العربى .

٣ ـ العمل على تعديل القوانين لكفالة المزيد من الحقوق .

٤ ـ حث الدول على التصديق على صكوك ومواثيق واتفاقيات حقوق الانسان بكل موادها وبروتوكولاتها .

٥ ـ اجراء البحوث ورصد جوائز لها .

٦ ـ عقد الندوات والمشاركة فى الاجتماعات الدولية والاقليمية والقطرية المعنية بحقوق الانسان .

٧ ـ مواصلة السعى لتوقيع اتفاقية اقليمية وانشاء محكمة اقليمية وتعزيز صلاحيات اللجنة القائمة وتنشيطها .

الحواشى

(١) مصطلح « الصك » فى مقابل Instrumentهو السائد فى منظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها وفى وثائقها . فهو الأوسع دلالة ويشمل الميثاق Charter ، مثل ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥) وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (١٩٧٤) والميثاق العالمى للطبيعة (١٩٨٣) ، كما يشمل الاتفاقيات conventions والمعاهدات treaties والاتفاقات agreements والتوصيات والبروتوكولات الخ . لذلك نفضله على مصطلح « الميثاق/المواثيق » الأضيق دلالة كما قدمنا ، برغم انتشار استخدام هذا المصطلح الأخير .

(٢) ومن الاعلانات الهامة فى ميدان حقوق الانسان إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١٩٦٠) ، وإعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى (١٩٦٣) ، والاعلان الخاص بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد (١٩٨١) ، وإعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة (١٩٧٥) وقد مهد هذا الاعلان الأخير لصدور اتفاقية مناهضة التعذيب (١٩٨٤) .

(٣) بالقرار ١٦٩/٣٤ (١٩٧٩) .

(٤) وأخصها (أ) منظمة العمل الدولية ، بالنسبة للحقوق النقابية المكفولة فى الاتفاقيات التى تعتمدها المنظمة فى مؤتمراتها السنوية ، و(ب) اليونسكو ، بالنسبة لاتفاقية مكافحة التمييز فى مجال التعليم (١٩٦٠) وبروتوكولها (١٩٦٢) وبالنسبة لانتهاك حقوق الانسان فى مجالات اختصاص المنظمة وهى التربية والتعليم ، والبحث العلمى ، والاعلام والاتصال .

(٥) نذكر منها ، على سبيل المثال ، اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص والاتجار بدعارة الغير لعام ١٩٤٩ (المادة ٢٢) ، والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥٠ (المادة ٣٨) ، والبروتوكول المتعلق باتفاقية مكافحة التمييز فى مجال التعليم لعام ١٩٦٣ (المادة ٢٥) .

(٦) « ضمانات حقوق الانسان » للأستاذ حلمى راغب حنا ، ص ٥٠ وما يليها ، وهى محاضرة قيمة ألقيت فى إطار أنشطة الجمعية بباريس (١٩٨٦) .

(٧) تتألف اللجنة من عدد من الأعضاء مساو لعدد الدول المتعاقدة ، يختارون بالانتخاب لمدة ٦ سنوات ، ولا يجوز أن يكون بها أكثر من مواطن واحد من كل دولة عضو (المادة ٢٠) ، وتنتخبهم لجنة وزراء الدول ، ويتجدد انتخاب نصفهم كل ٣ سنوات .

(٨) تشكيل المحكمة مشابه لتشكيل اللجنة ، لكن أعضاءها ينتخبون بواسطة الجمعية التأسيسية لمدة ٩ سنوات ويجدد كل ٣ سنوات انتخاب ٤ منهم .

(٩) حلمى راغب حنا ، المرجع السابق ذكره ، ص ٥٢ .

(١٠) المرجع السابق ، ص ٥٦ .

مرفق
قائمة الدول العربية التى وقّعت كلا من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول المتعلق به أو صدقت عليهما أو انضمت اليهما مع بيان التاريخ

	التوقيع	العهد التصديق أو الانضمام	قبول المادة ٤١	التوقيع	بروتوكول التصديق أو الانضمام
الأردن	١٩٧٣/٦/٣٠	١٩٧٥/٥/٢٨			
الامارات					
البحرين					
تونس	١٩٦٨/٤/٣٠	١٩٦٩/٣/١٨			
الجزائر	١٩٦٨/١٢/١٠				
الجماهيرية الليبية		١٩٧٠/٥/١٥ أ			
جيبوتى					
السودان		١٩٨٦/٣/١٨ أ			
سوريا		١٩٦٩/٤/٢١ أ			
السعودية					
الصومال					
العراق	١٩٦٩/٢/١٨	١٩٧١/١/٢٥			

عمان		
فلسطين		
قطر		
الكويت		
لبنان		١٩٧٢/١١/٣[أ]
مصر	١٩٦٧/٨/٤	١٩٨٢/١/١٤
المغرب	١٩٧٧/١/١٩	١٩٧٩/٥/٢
موريتانيا		

المصدر : تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم الى الجمعية العامة والمؤرخ فى ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ .

(أ) انضمام .

انعكاسات النظام الدولى على الوطن العربى

الغزوة الصهيونية العالمية لفلسطين
و حق تقرير المصير

د . حميد فياض
باحث فى العلوم السياسية
وعضو اللجنة التنفيذية لفرع الثمسا

السيدات والسادة ،،،

لهذا الموضوع الحساس انعكاسات جمة على الوطن العربى وفى جميع مجالات الحياة .

تعريف النظام الدولى :

ان هذا النظام القائم الآن عبارة عن نتاج لنمو الرأسمالية فى الغرب وتطورها ، لذلك فهو بالطبع يحمل فى طياته بصماتها ويعكس وصماتها . حتى ظهور النظام الرأسمالى وتوسعه الكبير لم يكن هناك مايطلق عليه بالنظام الدولى ، لقد تمكنت الدول الرأسمالية لأول مرة فى تاريخ العالم من توحيد الكرة الأرضية فى ظل نظام اقتصادى ـ اجتماعى واحد ، وذلك من خلال العملية الاستعمارية التى قسمت السيطرة على أقطار الكرة الأرضية بين دول الاستعمار .

لقد حدث ذلك كله لصالح الدول المستعمرة ، خدمة لأغراضها ومطامعها السياسية والاقتصادية والثقافية ، وقامت بذلك بنهب ثروات الشعوب والأمم التى فرضت سيطرتها عليها وربطها بعجلة النظام الرأسمالى برباط وثيق من التبعية والاستغلال .

حدث ذلك بواسطة القوة العسكرية الغربية المتفوقة ضد رغبات وأمانى الشعوب المقهورة ، مما حدا بتلك الشعوب والأمم الى محاربة الاستعمار وتقديم الضحايا الكثيرة من أجل الاستقلال .. لكن ومع ذلك مازالت فى وطننا العربى ظاهرة

الاستعمار المباشر (الاستعمار الاستيطانى) قائمة فى القلب منه ، فى فلسطين ، وهناك أيضاً فى القارة الافريقية فى الطرف الجنوبى من القارة (جنوب افريقيا) ..

ان الشعوب المقهورة استطاعت التغلب على قوات الاستعمار المباشر وحصلت على الاستقلال السياسى الشكلى ، لكنها وحتى اليوم لم تستطع بعد التخلص من التبعية الاقتصادية والثقافية ، مما أفقد الاستقلال السياسى الكثير من معانيه ، اضافة الى ذلك لم تستطع تحقيق العدل الاجتماعى لشعوبها ولا التحرر الحضارى .

ومع ذلك ما زال الغرب ، رغم ضعف بعض دوله الاستعمارية التقليدية مسيطرا على العالم ، خاصة العالم الثالث الذى نحن جزء منه ، تارة بالقوة العسكرية وتارة بقوته الاقتصادية والمالية .. الخ..

قلنا ان صفات النظام هى :

نظام سياسى دولى يقوم على عدم التكافؤ وانعدام المساواة الكاملة بين الشعوب والأمم ، بحيث يؤدى الى ظهور ظاهرة الهيمنة والتبعية فى العلاقات الدولية والاستغلال والقهر بكل الوسائل المتاحة .

وضمن هذا المناخ ولدت الصهيونية فى أوروبا وكان الهدف المشترك للدول الامبريالية والصهيونية ، ايجاد الحلول للمشاكل والاحتياجات الأوروبية على حساب الشعوب الأخرى ومنها العرب .

وفى هذه الحالة فالصهيونية فرع من فروع شجرة الايديولوجية الامبريالية وصنيعة من صنائعها .(١)

بعد نمو وتطور الامبريالية الأوروبية بدأت تبحث عن موارد وأسواق جديدة لصناعاتها وحماية خطوط مواصلاتها التجارية والحربية ، وفى هذا النطاق دخل وطننا العربى لاهميته الاستراتيجية وموارده الكثيرة ضمن اهتمام دول أوروبا الاستعمارية .

اضافة الى ماسبق ،انتشار النزعة القومية العدوانية فى أوروبا ونظرية التفوق والتوسع التى اتجهت نحو المستعمرات والممتلكات عبر البحار .

لقد جعل الغرب من ذلك كله رسالة حضارية تحت شعار (عبء الرجل الأبيض) وكان لهذه الأفكار الدور الحاسم فى صياغة أيدلوجية الصهيونية والمرشد لمن شاركوا فى تأسيسها .

ان الهدف الأساسى من فكرة اقامة الكيان الصهيونى فى وطننا العربى هو بالدرجة الأولى تشكيل حاجز وعائق أمام تحقيق استقلاله ووحدته .

لقد زاد اهتمام الدول الاستعمارية الغربية فى الوطن العربى فى نهاية القرن الثانى عشر ، فى نفس الفترة التى اصبحت فيه امبراطورية آل عثمان واقعة بشكل متزايد تحت نفوذ الدول الغربية التى حصلت فيها على موطىء قدم لامتيازاتها وعلى نفوذ داخلها .

ومن الجدير بالذكر فإن نابليون خلال حملة فلسطين عام ١٧٩٩ م قام بتوجيه نداء لاعادة بناء هيكل القدس ولعودة اليهود الى فلسطين ،وذلك بسبب أهدافه السياسية وطموحه الشخصى ، هادفا كسب اليهود ليصبحوا عملاء له فى العالم .

لقد أثارت حملة نابليون ،اهتمام بريطانيا بفلسطين ،لان هذه الحملة كانت تهدد طريق بريطانيا البرى الى الهند .

وقامت بريطانيا بالتدخل العسكرى ضد جيش محمد على الكبير ،الذى حاول تنفيذ خطته لتحديث مصر واقامة دولة مستقلة قوية تضم كلا من مصر وسوريا الكبرى وشبه الجزيرة العربية ، واجبرت بريطانيا قوات ابنه ابراهيم على التراجع الى مصر .

ان نشاط محمد على فتح مايطلق عليه بالمسألة السورية (التى مازالت ماثلة) باعتبارها تعبيراً صادقا لخطط ومحاولات الغرب الهادفة الى السيطرة على الوطن العربى واعاقة وحدته .

ان السياسة التى اتبعتها بريطانيا الاستعمارية ، كانت تهدف الى تحقيق ما ذكر ، وكانت فلسطين أحد المفاتيح الأساسية ، ولذلك دخل اليهود فى هذه الخطة وأصبحوا بمثابة رأس الحربة لبريطانيا .

وبدأت بريطانيا تنفيذ مخططها حيث قامت بتعيين مستشار لها فى القدس عام ١٨٣٨ م ، وافتتاح أول قنصلية أوروبية عام ١٨٣٩ ، واقامت حكومتها اتصالا وثيقا لها مع اليهود فى فلسطين ، وكان عددهم فى ذلك الحين يبلغ حوالى ٩٧٠٠ نسمة .(٢)

لقد عبر رئيس حكومة بريطانيا ، الفايكونت بالمرستون الاستعمارى العريق عن هذه السياسة فى رسالته المشهورة الى سفيره فى القسطنطينية ، حيث ضمنها رأيه فى ضرورة تشجيع السلطان العثمانى على هجرة اليهود الى فلسطين .

ان عودة الشعب اليهودى بموافقة وحماية ودعوة السلطان سوف تجعله يقف حائلا دون أية مخططات شيطانية مقبلة لمحمد على أو لخليفته ، (٣) ، أى انه اراد بوضوح وضع يد بريطانيا الاستعمارية على ماضى ومستقبل هذه المنطقة الى الأبد .

وهناك أشخاص وجمعيات بريطانية وفرنسية هدفت الى تشجيع استيطان اليهود فى فلسطين على نطاق واسع .

بالاضافة الى دور الأفراد اليهود الذين نشطوا فى هذا المجال يدا بيد مع القوى الاستعمارية صاحبة الفضل الأكبر فى قيام هذا الكيان الاستيطانى العدوانى فى قلب الوطن العربى .

ومن هؤلاء نذكر هنا على سبيل المثال اثنين ـ الأول منهما هرتزل ودوره الكبير فى اقامة هذا الكيان ، وكتابه الذى صدر عام ١٨٩٦ (الدولة اليهودية) وعقده عام ١٨٩٧ م لأول مؤتمر صهيونى فى بازل ، وانشائه للمنظمة الصهيونية

العالمية ، والذى أعلن برنامج الحركة الذى صيغ بعناية كبيرة جداً حيث جاء فيه ان هدف الصهيونية اقامة وطن معترف به ومؤمن قانونا فى فلسطين [٢] .

وقال ان تحقيق ذلك الهدف يتم من خلال التنظيم والاستيطان والتفاوض تحت رعاية الدول (الامبريالية) ، وكان هرتزل يرى بأن تحقيق هذا الهدف يحتاج بالضرورة الى التحالف مع الدول الاستعمارية السائدة .

وهو الذى سعى الى اقامة دولة يهودية خالصة على أساس قومى (ترتبط بالدول الأوروبية التى ستوفر لها الحماية والرعاية اللازمتين مقابل الخدمات التى تقدمها ضد الشعوب الأخرى) .

ان العلاقة بين الدول الاستعمارية والكيان الصهيونى الذى كان مقترحا قامت منذ البداية على تصور استيطانى امبريالى وقام أساسا على طرد الأهالى لان استراتيجية الصهيونية قامت أساسا على أن تكون دولة قومية يهودية خالصة .

ونشير هنا مجددا الى مصلحة بريطانيا فى انشاء هذا الكيان العدوانى ، حيث ورد فى مذكرة الاركان البريطانية العامة فى مكتب الحرب والتى توضح الفكر الاستراتيجى البريطانى تجاه هذه القضية :

« ان اقامة دولة يهودية عازلة فى فلسطين على الرغم من أن هذه الدولة سوف تكون ضعيفة بذاتها ، هو أمر مرغوب فيه من الناحية الاستراتيجية بالنسبة لبريطانيا » .[٥]

ونشير الى ما نشرته جريدة الشرق الأوسط الصادرة يوم الاربعاء ١٩٨٤/١١/٧ تحت عنوان/ وثائق خطيرة يكشف عنها للمرة الأولى ، والقائلة بأن وعد بلفور هو وعد أمريكى تعمدت واشنطن اصداره بغطاء بريطانى ، وجاء فى هذه الوثيقة ما يلى :

وثائق خطيرة يكشف عنها للمرة الأولى
« وعد بلفور » وعد أمريكى
تعمدت واشنطن اصداره بغطاء بريطانى

أبو ظبى ـ كونا : كشفت وثائق عثر عليها اخيراً فى الولايات المتحدة الأمريكية ان امريكا لعبت دوراً رئيسيا فى صدور وعد بلفور المشئوم .

وأكد أستاذ السياسة بجامعة الامارات الدكتور توفيق يوسف حصو أن « وعد بلفور » هو وعد أمريكى بغطاء بريطانى .

وكشف الدكتور حصو النقاب عن وثائق جديدة لم تعرف الا فى العام الماضى فقط تدل بصورة قاطعة على أن الولايات المتحدة الأمريكية هى التى قامت بكتابة وصياغة وعد بلفور وليس تأييد الوعد فحسب كما هو معتقد حتى الآن .

وقال الدكتور حصو الذى كان يتحدث فى ندوة بمناسبة وعد بلفور اقيمت فى جامعة الامارات الليلة الماضية ان وزارة الخارجية الأمريكية قامت بعد كتابة هذا الوعد وبناء على طلب من الرئيس الأمريكى « ويلسون » بارساله الى لندن لكى يعلن عنه وزير الخارجية البريطانى « آرثر بلفور » وكأنه وعد بريطانى .

وقال ان الوثائق التى كشفت هذا الامر تشمل ثلاثمائة رسالة شخصية من عضو المحكمة العليا الأمريكية لويس بزانديس الى صديقه أستاذ القانون بجامعة هارفارد فيليكس فرانكفورتر والذى أصبح عام ١٩٣٩ قاضيا فى المحكمة العليا .

وتبين هذه الرسائل بصورة قاطعة والتى تبادلها بين عام ١٩١٦ وعام ١٩٣٠ أن براندیس عن طريق علاقته الوثيقة بالرئيس الأمريكى ويلسون نجح فى الحصول على وعد أمريكى رسمى بشأن انشاء وطن قومى يهودى فى فلسطين بعد وضع فلسطين تحت الحماية البريطانية وابعاد فرنسا عنها .

وقال الدكتور حصو انه بعد عدة اجتماعات بين الرئيس ويلسون وقاضى المحكمة العليا براندیس حول النوايا الصهيونية ابلغه ويلسون فى ٦ مايو (ايار) عام ١٩١٧ انه يتعاطف مع أهداف الحركة الصهيونية وانه يؤيد اقامة وطن قومى يهودى فى فلسطين .

وفى اليوم التالى لحصوله على تأييد ويلسون للمشروع الصهيونى اجتمع براندیس مع وزير الخارجية البريطانى بلفور فى واشنطن حيث أبلغه ان تعاون أمريكا مع بريطانيا فى الحرب العالمية الأولى يتطلب وعدا بريطانيا تجاه المشروع الصهيونى وان الرئيس الأمريكى يؤيد بقوة انشاء وطن قومى يهودى فى فلسطين وان الحكومة الأمريكية ترغب وتؤيد اعلانا بريطانيا بهذا الخصوص .

واضاف حصو ان الوثائق كشفت انه بعد عودة بلفور الى لندن وبناء على توجيهات براندیس قام زعيم المنظمة الصهونية العالمية حايم وايزمان وزعماء صهاينة اخرون بوضع مسودة مشروع اقامة وطن يهودى ورفعه الى وزارة الخارجية البريطانية بعد تعديلات عديدة عليه والتى قامت بدورها بارساله الى واشنطن للحصول على تأييد امريكى رسمى لاعلان بريطانى بهذا الشأن .

وذكرت الوثائق أنه عندما تلقى ويلسون من وزارة الخارجية البريطانية مسودة مشروع وايزمان احالة بدوره الى القاضى براندیس .

وبالرغم من ان مشروع وايزمان كان يتضمن أفكار براندیس حول انشاء الوطن اليهودى فى فلسطين الا انه فسر المشروع على انه اقل بكثير من الآمال اليهودية ومما كان يفكر فيه براندیس شخصيا تجاه الحلم الصهيونى .

وأوضحت الوثائق أن براندیس قام باعادة كتابة وصياغة المشروع الصهيونى وجعله بصورة « تصريح » وبأسلوب أكثر قوة لصالح المخطط الصهيونى ورفعه فى شكله الجديد الى الرئيس الأمريكى ويلسون الذى وافق عليه دون أى تعليق أو تحفظ .

وفى ١٦ أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩١٧ أرسلت الحكومة الأمريكية النص النهائى للتصريح الى الحكومة البريطانية مدعوما بموافقة الرئيس الأمريكى ويلسون وحكومته أيضاً رسمياً مطالبة وزارة الخارجية البريطانية بالاسراع باعلان هذا التصريح باسم حكومة بريطانيا .

وأعلن بلفور فى ٢ نوفمبر (تشرين الثانى) من نفس العام وعده المشئوم الذى يحمل اسمه والذى كانت صياغته وكتابته قد تمت فعليا فى واشنطن وليس فى لندن كما كان معتقداً حتى تم الكشف عن هذه الوثائق .

والآن وبعد كل ذلك ، وبغض النظر عن صحة أو عدم صحة هذه الوثيقة وهل المقصود منها تبرئة بريطانيا ، من هذه الفعلة المشينة ، نقول بأن هذا بالنسبة للعربى سيان ، لكنه يؤكد ما ورد ذكره سابقا ، بأن هذا الكيان من صنيعة الدول الامبريالية الغربية قديمها وحديثها وارتباطه الوثيق بسياستها فى الوطن العربى وفى العالم ، ويؤكد

بأن الكيان مستعد للتحالف مع الدول الامبريالية السائدة بريطانيا وفرنسا سابقا وأمريكا حاليا ، ومن يدرى مع من فى المستقبل .

ان هدف هذا الارتباط العضوى لايزال وسوف يبقى السيطرة بكل الأساليب على الوطن العربى والمحافظة على التجزئة وعرقلة وحدته وتقدمه وتسخيرنا لخدمة أهدافهم .

ونحن لايمكن أن ننسى ما فعلته كل من بريطانيا وفرنسا بالوطن العربى أثناء الحرب العالمية الأولى ومعاهدة سايكس بيكو ١٩١٦ م واحتلالهما لمشرق الوطن العربى والاثار الوخيمة لتلك المعاهدة .

وكذلك ما قامتا به مع أمريكا عام ١٩٤٧ م بغرض تقسيم فلسطين العربية أثناء التصويت فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، والاعلان الثلاثى عام ١٩٥٠ (أمريكا ـ بريطانيا ـ فرنسا) والذى ضمن حماية الكيان الصهيونى المتوسع على حساب الشعب والأرض فى فلسطين . ان هذا الكيان العدوانى الاستيطانى العنصرى (٦) ، يهدد كل العرب ولهذا يجب أن تكون مقاومته من كل العرب شعبيا ورسميا وبكل الوسائل المتاحة لهذه الأمة .

لقد نوهنا بشكل واضح فى الجزء الأول من هذه الورقة الى طبيعة النظام الدولى وتأثيره على الوطن العربى وعمله الدءوب المنظم على اقامة الدولة الصهيونية .

ونريد هنا بعجالة أيضا التطرق الى الشق الثانى من الورقة وهو حق تقرير المصير للشعب العربى الفلسطينى واقامة دولته الحرة المستقلة على الأرض الفلسطينية المغتصبة وعودة المهجرين والمطرودين الى فلسطين .

ونشير الى ما جاء فى هذا المجال فى كتاب الأمم المتحدة .

(حقوق الانسان مجموعة صكوك دولية ، نيويورك ١٩٨٣ م) حيث ورد تحت هذا الباب ـ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ـ قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ فى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ م .

« ان اخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبى وسيطرته واستغلاله يشكل انكارا لحقوق الانسان الأساسية ويناقض ميثاق الأمم المتحدة ويعوق قضية السلم والتعاون ـ العالميين » ... ولجميع الشعوب الحق فى تقرير مصيرها .. الخ

السيدات والسادة ...

رغم جميع قرارات الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة والمنظمات الدولية الأخرى التى أقرت وأكدت ونوهت الى الحقوق العربية فى الأراضى العربية المحتلة فى فلسطين والجولان ولبنان ومن قبلها سيناء ، لاتريد اسرائيل الاعتراف بهذه الحقوق لانها كانت ولاتزال وسوف تسعى الى التواجد على الأرض العربية رغم ارادة جماهيرها وطالما هذا هو الواقع فان التحدث عن حقوق الانسان حسب ما هو متعارف عليه يصبح ضربا من الكلام غير النافع ، ويلهينا عن أصل القضية ، أى قضية الاحتلال الاستيطانى الذى يجب أن ينتهى ويزول ، حتى يستطيع الشعب العربى الفلسطينى ممارسة كامل حقوقه بحرية تامة .

ان بقية الحريات « تعتمد » أساسا على حرية واستقلال فلسطين من الاستعمار الصهيونى .

وشعبنا العظيم فى فلسطين يدرك ادراكا عميقا ذلك ويتعامل مع عدوه على هذا الأساس وسوف ينتصر باذن الله .

كان قيام اسرائيل انتهاكا لحقوق الانسان فى فلسطين وبشكل محدد للحق الجماعى للشعب الفلسطينى فى تقرير المصير واتبعت فى اقليم فلسطين الذى احتلته سنة ١٩٤٨ م سياسة تمييز ضد ابناء الشعب الفلسطينى ارادت بها اخضاعهم وعاملتهم كآدميين من درجة ثانية ، وعندما احتلت فى سنة ١٩٦٧ م ما تبقى من أراضى

فلسطين اتبعت منذ أول يوم سياسة تهدف الى تهويد هذه الأرض لضمها فى النهاية وتحقيق أحلامها التوسعية ، وفى سبيل ذلك صادرت الأرض العربية وأبعدت السكان وخنقت الاقتصاد وانزلت اجراءات القمع والبطش بأبناء الشعب الفلسطينى .(٧)

وأخيراً ننوه هنا بأننا نحن العرب لسنا ضد الدين اليهودى ومعتنقى هذا الدين ، لكننا بالطبع ضد الصهيونية ومعتنقيها والهادفة للسيطرة على مقدرات أمتنا والعاملة بكل قوة يدا بيد مع الامبريالية العالمية على قهرنا وتخلفنا وتجزئتنا .

نحن أمة متسامحة ، لكن هذا التسامح لايمكن أبداً أن يكون على حساب التراب القومى ومصالح الجماهير العربية .

وإلا يصبح هذا التسامح تفريطا خطيراً وشتان ما بين الاثنين .

(١) الصهيونية والعنصرية ، المجلد الثانى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، أبحاث المؤتمر الفكرى حول الصهيونية ، بغداد ٨ – ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦ . الجذور التاريخية للتحالف الصهيونى الإمبريالى ، د . عبد الوهاب الكيالى ص ٧٠ .

(٢) بدأت هجرة اليهود الأولى الى فلسطين عام ١٨٨٢ م عندما كانت تشكل جزءا من الامبراطورية العثمانية ، وكان يطلق عليها حينذاك اسم سوريا .
تاريخ فلسطين الحديث الدكتور/عبدالوهاب الكيالى ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٠ م ص ٤٣ .

(٣) الصهيونية والعنصرية ـ المجلد الثانى ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر . د/عبدالوهاب الكيالى ص ١٠ .

(٤) الصهيونية والعنصرية ص ١٢

اضافة الى هرتزل ، هناك شخصية يهودية أخرى مهمة فى تحقيق هذا الهدف الاستعمارى الصهيونى وهو وايزمان ، حيث بذل جهوده الكبيرة مع حكومة لندن وحصوله على وعد بلفور الصادر فى ٢ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩١٧ م .
ونريد التطرق الى موضوع هذا الوعد الخطير وأهميته القانونية التى أدت فى النهاية الى قيام دولة العدو الصهيونى على أرض فلسطين العربية .

(٥) المصدر السابق ص ١٤

(٦) قرار الأمم المتحدة فى تشرين / نوفمبر ١٩٧٥ م والخاص باعتبار الصهيونية نوعا من أنواع العنصرية .

(٧) حقوق الانسان فى الوطن العربى ـ تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى . القاهرة ١٩٨٩ (فلسطين المحتلة) صفحة ١٠٤ .

آراء وتجارب

شرح رئيس الجلسة (أديب الجادر) بأن الغاية من هذه الجلسة هو دراسة تجاربنا بايجابياتها وسلبياتها لنتعلم منها ولنصحح المسار . سوف نسمع من الفروع . جوزيف مغيزل سيحدثنا عن تجربة لبنان وهى تجربة فريدة . فى وضع الحرب الأهلية وبين الميليشيات ، يعمل اخواننا فى لبنان موحدين وبالحوار ودون حمل سلاح .

فوزى الخورى سوف يحدثنا عن الأرض المحتلة ونضالهم هناك يشمل بالاضافة الى حقوق الانسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، حق تقرير المصير وحق العودة . منصور الكيخيا سوف يحدثنا عن فرع فرنسا ولماذا لايتوسع النشاط هناك رغم وجود أكثر من مليون عربى . نصير عاروري وعباس نصراوى سوف يتحدثان عن الولايات المتحدة ولماذا كان الفرع هناك من أول الفروع التى أسست ولماذا تبخر رغم وجود أكثر من مليون عربى ورغم وجود كثافة عربية فى مدن رئيسية كنيويورك ، واشنطن ، شيكاغو ، لوس انجلوس ، سان فرانسيسكو وغيرها . كما سيتحدث الاخوة من فرع النمسا عن الايجابيات والسلبيات عندهم .

دعونى أبدأ بالمنظمة الأم . لقد سارت المنظمة بخطوات سريعة فى المغرب العربى ، مصر ، السودان ، تونس ، الجزائر ، والمغرب . هنالك رابطة لحقوق الانسان فى موريتانيا قدمت طلبا للانضمام وقد طلبنا منهم تقريراً عن نشاطهم لنبت فى الأمر على ضوء ذلك . اتصل بنا بعض الأخوة من ليبيا واقترحوا تأسيس فرع للمنظمة هناك . اقترحنا عليهم أن يؤسسوا رابطة ليبية أولا وعلى ضوء عملهم واستقلاليتهم نبحث الموضوع .

فى المشرق العربى ، لدينا فرع فى لبنان فقط وهو فرع نعتز به كثيراً . لدينا مجموعات نشطة فى كل من الاردن ، الكويت واليمن وهنالك امكانية كبيرة لانشاء فروع فى هذه الأقطار .

هنالك روابط قطرية خارج الوطن قدمت طلبات للانضمام الى المنظمة . أغلب هذه المنظمات ، ان لم يكن كلها ، هى واجهات لأحزاب سياسية معارضة . تعاملنا معها ، هو استلام الشكاوى منها ودراستها بدقة لاستبعاد الجانب السياسى منها كما اننا نقبل الأشخاص كأعضاء فى المنظمة . وقسم منهم ينشط ضمن فروع المنظمة خارج الوطن .

هنالك بعض البوادر الايجابية فى الأقطار الأخرى . لقد بدأ البعض بالاجابة على استفسارات المنظمة . ورغم أن الاجابة فى بعض الأحيان غير مقنعة إلا أننا نعتبرها بداية ايجابية .

ومن المفارقات اننا لم نجد بلداً عربياً نستطيع ان نعقد فيه الجمعية العمومية لمنظمتنا عام ١٩٨٧ غير السودان . وبقيام الانقلاب العسكرى حلت كافة المنظمات غير الحكومية هناك وبضمنها فرعنا .

ومن حسن الحظ قيام التغيير فى نوفمبر ١٩٨٧ فى تونس . لقد وافق العهد الجديد على قيام المعهد العربى لحقوق الانسان والذى ساهم فى انشائه المنظمة العربية لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب والرابطة التونسية .

كما وافق العهد الجديد على عقد الجمعية العمومية فى تونس فى مارس ١٩٩٠ .

السلبيات مازالت كبيرة . صعوبة الحصول على معلومات عن الانتهاكات ، منع دخول أدبيات المنظمة فى عدد من الأقطار ، قلة عدد الأعضاء ، التبرعات محصورة بعدد محدود من الأعضاء والأصدقاء .

لقد حصلنا على الصفة الاستشارية فى الأمم المتحدة ولكنا لم نحصل على

صفة مراقب لدى الجامعة العربية .

المرحلة المقبلة تتطلب زيادة أعضاء المنظمة ، زيادة فعالية الأعضاء بتقديم المعلومات عن انتهاكات حقوق الانسان والمساهمة المالية . زيادة عدد أصدقاء المنظمة ودخول الأقطار التى مازالت مغلقة أمام المنظمة .

وأهم من كل ذلك زيادة اهتمام الشباب بحقوق الانسان والمنظمة .

جوزيف مغيزل

لم نكن نشعر قبل الحرب الأهلية ١٩٧٥ بضرورة قيام جمعية لحقوق الانسان ، لانه قبل هذا العام لم نكن نسمع بانتهاكات لحقوق الانسان . لكن اختلف الأمر بعد ١٩٧٥ . الانتهاكات فى لبنان لم تكن فى الأساس من قبل أجهزة الدولة وانما أفراد . وهيئات . الحجم الأكبر من الانتهاكات يقوم على يد الميليشيات . أقمنا هذه المنظمة .. هدفها الرئيسى ـ نشر الوعى خاصة عند الجيل الجديد برعاية حقوق الانسان .

تاريخ انشاء المنظمة فى لبنان ٢٩ تشرين الأول ١٩٨٦ ، نظمنا حلقات دراسية .. لهذا الغرض . الحلقة الأولى : حضرها حوالى ٤٦ مؤسسة وقدم كل ممثل ما عنده فى هذا المجال .

١٩٨٧ عملت الحلقة الثانية ، ١٩٨٨ الحلقة الثالثة وكان الموضوع الحقوق الاقتصادية . وهناك دورات تدريبية على حقوق الانسان مع رجال القانون .. فى لبنان .. انتدبنا معهد الأمن الداخلى لالقاء محاضرات ودورات فى حقوق الانسان .

ارسلنا مندوبين الى جنيف لتلقى دروس لتدريب المتدربين . طالبنا بادخال حقوق الانسان فى المناهج الدراسية فى المدارس الابتدائية .

قمنا بعمل أفلام قصيرة حول الحقوق تم عرضها فى الاذاعات المرئية فى

لبنان . نتعاون مع جمعيات كثيرة .. أعمال شعبية .. لنشر الوعى وايصال الرسالة .. عدم قدرتنا على الاجتماع فى مكان واحد .. لأسباب أمنية .. ونعمل اجتماعات فى بيروت الشرقية .. وبيروت الغربية .. ثم نوقع محضراً مشتركاً . ونعمل برنامجاً واحداً وكأننا كنا فى مكان واحد .. ونسعى اجمالا ان نلتقى .. أمام البرلمان فى بيروت .. بدون ترخيص .

القسم الثانى من النشاط : رصد الانتهاكات .. نحصل عليها مباشرة ومن الصحف .. وترسل الى المنظمة العربية للنشر .. بالاضافة الى نشرها فى نشرات أخرى .. لم ننتقل بعد الى الدفاع عن المعتقلين وضد القائمين على الانتهاكات .. بسبب أن هذه الجهات ليست حكومية .. وانما أفراد من ميليشيات غير خاضعة للقانون .

أقر وزير التربية .. ادخال موضوع حقوق الانسان فى المدارس اللبنانية .. تركيب الجمعية : نخبوية ، من كافة الطوائف ، والمناطق والنساء والرجال .

وهم أيضا يشكون من عدم مبالاة الشباب بسبب دراساتهم ومصالحهم .. ويشكون أيضا من ضعف الامكانات المالية .

الدولة انهارت .. لكن المجتمع المدنى فى لبنان ، هو الذى حافظ على ماتبقى فى هذا البلد .

***

فوزى الخورى

أوضاع عرب ١٩٤٨ : الأوضاع منذ النكبة وحتى الآن ـ أسست جمعية للدفاع عن حقوق الانسان عام ١٩٨٨ فى الحزام الأخضر .. رغم أن النشاطات كانت سابقة على الانشاء .

بدأت جريدة الأرض .. لسان حال التيار القومى بفضح انتهاكات حقوق

الانسان .. اغلقت وسجن المسئولون عنها .

لكن أهلنا واصلوا النضال وعوقبوا أشد العقوبات .. سجن صالح البرانسة .. وأخرون .. استمر الأخ منصور كردوش وبدأ العمل بشكل آخر بعد فترة الهدوء .

بعد حرب تشرين : بدأ العصر الذهبى للحركات الوطنية فى الحزام الأخضر .. بدأ انشاء جمعيات كثيرة .. سنة ١٩٧٣ أسس أول صندوق للطلاب الفلسطينيين لدعم الطلاب العرب فى الخارج وارجاعهم الى الداخل .

ورجعت الغالبية الى الأرض المحتلة والعمل فى الداخل .. جمعية السجين والعناية به وعائلته .. ولازالت تعمل على وجه جيد .

وسنة ١٩٧٦ تأسست لجنة الدفاع عن الأرض . سنة ١٩٧٧ تأسست حركات أبناء البلد ، حركة وطنية ملتزمة جداً .

التعليم : كان سابقا فى يد مسئولين اسرائيليين .. قمنا بإقامة معهد المحافظة على التراث .. أسسنا روضات أطفال .. اعتمدنا على العمل التطوعى لتأسيس جمعيات تهتم بالتعليم والأرض والصحة .

بعد عام ١٩٨٢ والغزو الصهيونى للبنان ازداد الوعى القومى .

الفترة الحالية : هنالك الآن فى أراضى ١٩٤٨ :

جمعية التطوير والتنمية : هدفها أن تترأس العمل الصحى تشيد الأراضى ايصال الرى ، التسويق .. لكى يصبح بامكان العرب فى ١٩٤٨ امتلاك مقدرات أنفسهم الاقتصادية .. الاكتفاء الذاتى بالاضافة الى المستشفيات والخدمات الطبية .

جمعية حقوق الانسان : أن يقوم أبناء فلسطين بالدفاع عن حقوق الانسان والاستفادة من بعض القوانين للدفاع عن هذه الحقوق .. والعرب الذين درسوا اللغة العبرية والاستفادة منهم فى الدفاع عن المعتقلين من العرب فى أراضى ١٩٦٧ ولاسيما

فى السجن الرهيب انصار ٣ .. حيث يبقى السجين لمدة أشهر طويلة بدون زيارة محام له .

حركة أبناء البلد : هؤلاء لايعترفون بالنضال البرلمانى فى اسرائيل .. الاعتقالات الادارية بناء على القوانين البريطانية .. وما يترتب على ذلك من سلبيات ومآس على الأشخاص المعتقلين .. خسارة مكان العمل .

وأهمية جريدة هذه الحركة وما قامت به من نشاطات معروفة للأخوة فى الداخل .

المنظمة العربية لحقوق الانسان : عليها مد الجسور مع الأرض المحتلة .. والنضال لحقوق الانسان .

قانون مكافحة الارهاب وتأثيره السلبى جدا على مجمل النشاطات .

يقترح انشاء صندوق مالى فى احدى الدول الأوربية لمساعدة أهلنا ماديا .. تلخيص .. القضية هى قضية خلاف بين نقطة وفاصلة .. نحن نقول ان النضال وصل الى الفاصلة وليس نقطة .. والنضال مستمر .. ضد الاحتلال .

منصور الكيخيا : (باريس) مشكلة معاداة الفرد المشكلة المالية .. رغم وجود اعداد كبيرة من العرب . منهم منقسمون أغلبهم يعملون عمالا مقسمين الى مجموعات مرتبطة بالأنظمة العربية .

وسمة المتعلمين : اللامبالاة .. وعدم الرغبة فى التضحية .. يشكون لكن لا يشاركون . هناك من يريد الاستفادة من عمله التجارى .. وغيره من الدول العربية .. كل أو أغلب النظم العربية .. ضد من يعمل فى جمعيات حقوق الانسان .. عدم تمديد الجواز .. الخ .. وتهديد حياة الناس .. تصفيات جسدية .. الوضع محزن فى باريس وفرنسا ، العدد غير قليل .. لكن ليس عندى حل .. نحن بحاجة الى الأموال .. ربما من أشخاص أغنياء عرب .. لكنا لم نوفق حتى الآن .. المنظمة فى باريس ليس لها مقر . لكن ليس هناك خيار آخر الا الاستمرار .. والصعوبة التى يعانيها الفرع أو الفروع هى نفس المشكلة التى تعانيها المنظمة العربية الأم .. الناس تخاف من النظم

وتخشى على مصالحها .. مبدأ التسامح ضرورى .

نصير عاروري : الوضع الذى قيل ينطبق على أمريكا .. هيئات كثيرة فعالة .. خرجت ٨ تقارير عن الانتفاضة .. ارسال محامين .. وأطباء .. وأخرجوا تقارير .. وهناك ثقل يهودى فى هذه المنظمات .. فرع المنظمة العالمية لحقوق الانسان تقارير عن فلسطين والدول العربية .

الجالية العربية : لاوجود لها فى هذه الروابط .. العنصر الصهيونى هو المتغلب فى فرع المنظمة العالمية لحقوق الانسان فى أمريكا .

الرابطة اللبنانية .. اهتماماتها اجتماعية .. الزواج .. الخ ..

روابط فلسطينية تمثل مختلف الاتجاهات الفلسطينية وكانت فى المجلس الفلسطينى وانقسمت الى مجلسين وهناك فئات ذات عمل مجدى .. منها حقوق الانسان .

جمعية واحدة تهتم بقضية حقوق الانسان مكونة من أمريكان وعرب .

منظمة تدافع عن العرب المتواجدين هناك جنسيتهم أمريكية من أصول عربية .. تستفيد من القوانين الأمريكية .

رابطة مثقفين قوميين تعتبر نفسها معارضة للسياسة الأمريكية والعربية .

لاتوجد رابطة مختصة فقط بحقوق الانسان ، رغم أن هذه الروابط تدافع وتهتم بهذه القضية .

نحاول اقامة فرع وسوف ننجح فى ذلك اما فى هذا العام أو بداية العام القادم .

عبار النصراوى : أضيف .. منظمتنا رابطة الخريجين .. واهتماماتها بما يجرى فى الوطن العربى .. مؤتمرها القادم .. مهتمة بحقوق الانسان .

صيف عام ١٩٨٨ ـ عقدت الرابطة ندوة حول حقوق الانسان .. شارك فيها العديد من الاخوة العرب .

نريد عقد مؤتمر مشترك .. مع فرع النمسا أو مع المنظمة الأم .. لبحث

حقوق الانسان فى الوطن العربى .

سوف ننجح فى اقامة وانشاء منظمة لحقوق الانسان فى الوطن العربى وفى أمريكا .

منصور الكيخيا : مواجهة مشكلة المنظمات الاسلامية .. ايجاد تعاون معها .. فى أمريكا لدى هذه المنظمات امكانية ضخمة .. كيف نستطيع خلق عمل مشترك .. انا لا أعرف كيف الوصول الى ذلك .. لكن علينا محاولة ايجاد جسور عن طريق بعض الشخصيات الاسلامية فى الوطن العربى .

الرئيس : المنظمة مستعدة للعمل مع الاتجاه الاسلامى .. وهناك اثنان فى مجلس الأمناء .. وهناك البعض من ممثلى هذا التيار فى فروع تونس ولندن .. نحتاج الى وقت .. ونحن سائرون فى هذا الطريق .

مهدى الحافظ : الموقف من بعض التيارات السياسية والدينية ... المنظمة يجب ان لاتصبح منبرا للمعارضة السياسية .. لكنهم يستطيعون أن يشاركوا فيها ويفضحوا ممارسات الأنظمة ضد حقوق الانسان .

ايجابية فرع النمسا .. هناك خليط من التيارات السياسية .. لكن هناك ثقة شخصية تساعد على عبور المشاكل .. ساعدت على تحقيق نشاطات ناجحة عديدة .. الوعى فى حقوق الانسان .

القضية الفلسطينية .. بمناسبة ٤٠ سنة على التقسيم .. حضرها عدد من الاخوان منهم ممثل الجامعة العربية وممثل منظمة التحرير الفلسطينية وغيرهما وكانت ناجحة .

الانتفاضة .. محاضرة للأخ موفق علاف وكانت ناجحة وكانت بعد أشهر قليلة بعد الانتفاضة .

الندوات .. أقيمت السنة الماضية ندوة فكرية بمشاركة من النمسا والخارج

وحققت نجاحا ملحوظا .

ويقوم أخوة الفرع بتغطية المساهمات المالية لهذه الندوة ..

التطوع للعمل داخل المنظمة .. جهود الأخ سورين فى التوثيق .. للندوة السابقة والحالية .. لكن للأسف فان المنظمة الأم لم تساعدنا فى طباعة كتاب ندوة السنة الماضية .

هناك خوف وضغوط من السفارات العربية فى ساحة فيينا .. الفرع لايزال نخبويا . ومن الصعب أن تنتقل لتصبح جمعية تشمل الكل .. وهناك بعض الأخوان رفض ملء استمارة العضوية .

المنظمة تشكل بعض الاحراج للبعض .. استعداد الناس لم يبلغ بعد الى درجة دفعهم على المشاركة النشيطة بالفرع .

سفيرة مصر ، شاركت والقت محاضرة .. نحن لسنا ضد الأنظمة .. لكن نكشف ممارساتها .

ممثل الجامعة العربية .. شارك فى البداية .. لم يشارك بعد بسبب ضغط بعض السفراء العرب .

علينا أن نعمل على كسر حاجز الخوف ، دون التفريط فى مهام وأسس المنظمة سوف نتحدث مع ممثل منظمة التحرير الفلسطينية بسبب عدم مشاركته فى هذه الندوة ، رغم مشاركته فى الاجتماع الأخير قبل عقد الندوة وابداء استعداده للمشاركة .

أديب الجادر : شكر فرع النمسا وثمن روح العمل الجماعى فى الندوتين السابقة والحالية .. ومثل هذه الروح أى عمل الفريق نادرة فى الوطن العربى .

ونوه الى ضرورة الاتصالات بالمنظمة الأم فى مختلف الأوقات .. والمناسبات وأكد أن كتاب الندوة الفكرية الأولى موجود فى المطبعة وسيصدر قريباً .

وتمنى فى نهاية الاجتماع أن تستمر هذه الندوات الفكرية .

مداخلة أدوين لانس Lanc
وزير خارجية النمسا الأسبق
وأحد زعماء الحزب الاشتراكى النمساوى

تقوم سياسات حقوق الانسان على أساس ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف وقوانين حقوق الانسان الاقليمية مثل لائحة حقوق الانسان فى أوروبا ، حيث توجد محكمة أوروبية مختصة بها . ولايمكن تحقيق وضع أفضل فيما يتعلق بحقوق الانسان فى العالم العربى إلا بممارسة ضغط أقوى على الدول العربية التى تنتهكها . وفى هذا الصدد بإمكان الجامعة العربية أن تكون أداة تحول دون حدوث مواجهة مباشرة وتضمن حداً أدنى لمواءمة الجهود المبذولة فى سبيل تحسين حقوق الانسان فى الدول العربية .

وعلاوة على ذلك ، لابد للمرء من أن يأخذ فى الاعتبار التناقض بين بعض حقوق الانسان من جهة وبعض المعايير الدينية والثقافية من الجهة الأخرى . فالمساواة بين المرأة والرجل حق من حقوق الانسان ، ولكنها تتعارض مع القيود على المرأة بموجب الشريعة ، والنضال من أجل حقوق الانسان هو نضال من أجل الديمقراطية . وإنى أدرك أن التحول من الهياكل القبلية والخاضعة للسيطرة الدينية يتم ببطء .

إن الايرادات النفطية ومحاولة الهروب من أسلوب الحياة الغريبّ فى المجتمعات الصناعية الجديدة تعزز أحد اتجاهين : إما الاتجاه نحو الاقطاع أو الاتجاه نحو التعصب ويبدو أن ممثلى القيم القديمة المعروفة يتمتعون بوضع أفضل ، وبينهم قاسم مشترك : إنهم يبقون فى السلطة بفضل الايرادات النفطية ـ حتى أولئك الذين لايملكون النفط . يلعبون فيما بينهم لعباتهم القديمة وبعض لعباتهم الجديدة دون أن يؤذى أى منهم الآخر فى نهاية المطاف . ولاتمارس الديمقراطية وحقوق الانسان إلا إذا

اقتضت ذلك السمعة العالمية أو متطلبات السياسات الداخلية . ولن تبدأ « بيرويسترويكا » عربية إلا إذا انخفضت أسعار النفط أو إذا ازداد عدد الحاصلين على تعليم عال ، وبالتالى يجرى تحول هام فى حالة حقوق الانسان العربى .

وتطوير قانون دستورى غنى بحقوق الانسان بصيغة واضحة أمر يحتاج إلى الديمقراطية . وعلاوة على ذلك فإن ممارسة هذه الحقوق تحتاج الى المزيد من الديمقراطية ومن دون نظام للسيطرة الذاتية ـ مثل نظام الديمقراطية ـ لايمكن التحقق من انتهاك حقوق الانسان ، وهو ـ فيما يبدو ـ سلوك ملازم لجميع النظم الأخرى لتنظيم المجتمعات .

إن عملية إحلال السلم فى أمريكا الوسطى باقامة ديمقراطيات بادرة مبشرة بالخير لكل من يعانى من نقص حقوق الانسان . وهى تبين درجة المسئولية العالية الواقعة على عاتق الدول الأعظم فى هذه العملية .

إن البيريسترويكا الثورية فى بلدان أوروبا الشرقية يرافقها تقدير متزايد لحقوق الانسان الأساسية فى تلك البلدان .

ولقد توفر للشعوب العربية مناخ جيد لتحسين حالة حقوق الانسان فى بلدانها ، ولكن سيتعين عليها هى أن تفعل ذلك والانتفاضة الفلسطينية مثال مشجع لها فى هذا الصدد .

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع : ٧٤٢٨/ ١٩٩٠
الترقيم الدولى : ISBN 977-239-006-X

دار المستقبل العربى

يعد هذا الكتاب الثالث في سلسلة الندوات الفكرية التي تصدرها المنظمة العربية لحقوق الانسان لعرض أهم الندوات والملتقيات الفكرية التي تنظمها أفرعها ولجانها القطرية حول قضايا وهموم الانسان في الوطن العربى .

وتدور أعمال هذه الندوة ، والتي تعد الثانية لفرع المنظمة العربية لحقوق الانسان في النمسا ، حول « النظام الدولي وحقوق الانسان في الوطن العربى » . وتتضمن ستة موضوعات رئيسية هي تطور النظام العالمي وسماته في الوقت الحاضر ، والنظام الدولي وبناء الدولة الوطنية في العالم الثالث ، وحماية حقوق الانسان وآلياتها الدولية والاقليمية ، والغزوة الصهيونية لفلسطين وحق تقرير المصير ، وتجارب عمل ونشاطات المنظمة في مجال حقوق الانسان وأخيرا النظام الدولي المنشود : الخواص والآليات .

والندوة وموضوعها يكتسبان أهمية خاصة في الظروف الراهنة التي يجري فيها إعادة صياغة النظام الدولي الجديد . واعادة « قراءة » ملف قضية حقوق الانسان في الوطن العربى .

دار المستقبل العربى